الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم: .....

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of Management Sciences

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: ادارة مالية

محددات عجز الموازنة وعلاقته بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2003-2023)

من اعداد الطالبتين:

-بوديسة فتيحة

-صيد امـــال

تحت إشراف:

د.غضبان فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة

الاستاذ	الجامعة	الصفة
أ.د بوجمعة عمرون	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د.غضبان فاطمة الزهراء	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.ديقش سمية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــداء 01

اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الإيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع الذي نهديه:

إلى منارة العلم والامام المصطفي إلى الأمي إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمـــــي الغالية.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار..أرجو من الله أن يوسع له قبره ويفسح له جنانه. إلى والدي العزيز رحمه الله.

الى سندي في الحياه الذي لم يبخلني بدعمه ومساندته لي... زوجي الكريم

إلى اولادي و اخـــــوتي واخواتي

والى كافة الأهل والأصدقاء.

والى كل من قدم لنا يد المساعدة في بحثنا هذا من قريب او بعيد

بوديسة فتيحة

اهـــــــــــداء 02

الحمد لله الذي اعاننا بالعلم وزيننا بالحلم واكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية

اهدي عملي المتواضع:

إلى من ان سندا لي في هذه الدنيا.. الى من كان ضياء لظلمتي.. الى من كان فياضا للحنان والعطف.. إلى والدي العزيز رحمه الله.

إلى رمز العطاء وذروة العطف .. إلى معنى الحب و بسمة الحياة.. إلى اجمل حواء أمـــــي الغالية اطال الله في عمرك.

إلى كل من ساندني وبكل حب وقت ضعفي وازاحوا عن طريقي كل المتاعب ممهدين لي طريق النجاح ..الى سندي والكتف الذي استند عليه دائما ... اخـوتي كل باسمه

والى كافة الأهل والأصدقاء.

والى كل من قدم لنا يد المساعدة في بحثنا هذا من قريب او بعيد

صيد امال

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

الحمد الله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين سيدنا مُحَمَّد ﷺ

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير " للدكتورة غضبان فاطمة الزهراء" على كل ما قدمته لنا من توجيهات ونصائح وإرشادات نشكرها على صبرها وصرامتها معنا طيلة فترة انجاز هذا العمل

فجزاها الله خيرا عنا كله

ألف ألف شكر

كما نتقدم بالشكر الجزيل

لكل اساتذة العلوم الاقتصادية الذين ساهموا في تحصيلنا العلمي

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا لكم.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة واحدة من ابرز الاشكالات في المجال الاقتصادي والتي لايزال الجدل بشأنها قائما، وهي اشكالية العلاقة بين محددات عجز الموازنة والنمو الاقتصادي ،وسعت من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الى دراسة هذه العلاقة بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (**2003–2023**) ،حيث قمنا بتحليل اتجاهات كل من مكونات الميزانية العامة واهم مؤشرات النمو الاقتصادي ،حصلنا على بيانات الميزانية من تقارير بنك الجزائر وقانون المالية لسنة **2023**، اما فيما يتعلق بكل من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، التضخم وسعر الصرف فقد اعتمدنا على بيانات البنك الدولي (**WDI**) .

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة التحليلية هي وجود علاقة توازنية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يؤثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي تأثيرا طرديا، خلصنا كذلك لإثبات فرضية التحليل الكينزي التي تدعي وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، ما يعني رفض فرضيات التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي .

الكلمات المفتاحية::

عجز الموازنة العامة، النمو الاقتصادي، الايرادات العامة، النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، رصيد الموازنة، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims at investigating and discussing one of the main problematic of the economic field that is the relation between the public budget deficit and the economic growth, which still triggers debate. We used the descriptive, analytical, to study the nature of this relation in the Algerian economy during (**2003-2023**), we analyzed the trends of each of components of the general budget and the most important indicators of economic growth, the data of budget deficit was taken from Algeria Bank reports and finance law of **2023**, while the GDP, Unemployment, Inflation and Exchange rate data were taken from World Bank dataset (WDI).

The empirical results shows that there is a balanced relationship between the budget deficit and economic growth in Algeria, the budget deficit has a positive effect on economic growth, the results also demonstrate the Keynesian hypothesis that assume positive relationship between budget deficit and economic growth, that means empirical results reject the hypotheses of classic and neoclassical analysis

Keywords: Budget deficit, economic growth, Public revenues, general Expenditure, gross domestic product, Budget Balance, the Algerian economy.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهـــــداء01.....	I
الاهـــــداء02.....	II
شكر وعرفان.....	III
ملخـــــص.....	IV
قائمة المحتويات.....	VI–V
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الاشكال	VIII
مقدمـــة عامة.....	أ–د
الفصل الاول :الاطار النظري لـعجز الـموازنة العـامة والنمو الاقتصادي.	33–02
تمهيد.....	02
المبحث الأول: اساسيات حول عجز الموازنة العـامة	03
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول عجز الموازنة العامة.....	03
المطلب الثاني: آليات علاج عجز الـمـــوازنة العامـــة.....	07
المطلب الثالث: محـددات عجـــز الموازنـة العامـــــة.....	13
المبحث الثاني: مفاهيم اساسية للنمو الاقتصـــادي.....	17
المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصـــادي.....	17
المطلب الثاني: المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي.....	19
المطلب الثالث: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي.....	20
المبحث الثاني: العلاقة بين العجز الموازني والنمو الاقتصادي على ضوء الدراسات السابقة.....	21
المطلب الأول: العلاقة بين العجز الموازنة والنمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية.....	21
المطلب الثاني: الدراسات السابقة	28
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدارسات السابقة.....	30
خلاصة الفصل الاول.....	33
الفصل الثاني: عجز الموازنة العامة وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003–2023)	67–35
تمهيد	35
المبحث الأول: النمو الاقتصادي والموازنة العامة في الجزائر.....	36

المطلب الأول: النمو الاقتصادي الجزائري..... 36
المطلب الثاني: الموازنة العامة في الجزائر..... 38
المبحث الثاني: تحليل تطور العجز الموازني وعلاقته بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2003 –2023) 43
المطلب الأول: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2003 –2023) 44
المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003 –2023) 58
المطلب الثالث: تحليل تطور التقلب في الموازنة العامة والتقلب في نمو الناتج المحلي الاجمالي 65
خلاصة الفصل الثاني..... 67
الخاتمة العامة..... 69
قائمة المراجع..... 73
الملاحـــــــق..... 78

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	المقارنة بين الدراسة الحالية من الدارسات السابقة.....	31
(1.2)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003–2023).....	36
(2.2)	الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2023.....	43
(3.2)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2003–2023).....	45
(4.2)	تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2003–2023).....	51
(5.2)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2003–2023).....	54
(6.2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003–2023).....	58
(7.2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2003–2023)	60
(8.2)	الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2003–2022)	62
(9.2)	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2003–2022)	64

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	تأثير كرة الثلج المتعلقة بالدين العام.....	10
(2.1)	انواع ومصادر الضريبة.....	12
(3.1)	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي.....	22
(4.1)	محددات الطلب الكلي عند كينز.....	25
(5.1)	نموذج "سولو" للنمو	27
(1.2)	تطور نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2003–2023).....	38
(2.2)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2003–2023).....	46
(3.2)	تطور نفقات التجهيز للفترة (2003–2023).....	48
(4.2)	تطور نفقات التسيير للفترة (2003–2023).....	50
(5.2)	ايرادات المحروقات وخارج المحروقات الى اجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2003–2023)	52
(6.2)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2003–2023).....	57
(7.2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003–2023).....	60
(8.2)	الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2003–2022).....	63
(9.2)	التطور الشهري لمتوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ديسمبر2021–ديسمبر 2022	65

مقـــدمة عامـــة

مقدمـــــة

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي شغلت حيزا كبير من اهتمام الاقتصاديون وصناع القرار في الدول خاصة النامية منها والتي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لديها من خلال رفع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها، حيث يعتبر تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام الشغل الشاغل للسياسات الاقتصادية للدول نظرا لكونه عاملا رئيسيا لتحقيق الرفاهية والازدهار وأداة أساسية لتخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

يعتبر النمو الاقتصادي من محددات عجز الموازنة العامة، وتعتبر هذه الأخيرة من أكثر المشاكل الاقتصادية انتشارا في الآونة الأخيرة، الذي مس موازنات مختلف الدول على حدا سواء المتقدمة منها و النامية، وبالرغم من كل ما تبذله الدول من جهود للتخلص من مشكلة العجز في موازناتها العامة، الا ان معظمها لم يتوصل بعد لحلول جذرية –ولا سيما الدول متخلفة منها – والتي تتميز أساسا بانعدام استقرارها الاقتصادي، والذي زاد من تفاقم مشكلة العجز في موازنات الدول في الوقت الراهن، هو زيادة المسؤوليات المترتبة عليها والحاجات المتزايدة للإنفاق العام، وفي ذات الوقت قلة الموارد اللازمة لتغطية هذا الانفاق، الامر الذي يدفع الدولة لتامين الأموال اللازمة اما من خلال الإصدارات النقدية او اللجوء الي سندات او القروض سواء اكانت داخلية او خارجية، وفي بعض الدول النامية تضطر الدولة إضافة الى ما سبق اللجوء لتعديل سياساتها المالية، من خلال تخفيض الانفاق العام وترشيده كإحدى البدائل لتخفيض عجز الموازنة العامة.

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تعاني من عجز مستمر في الموازنة العامة، ناتجا عن الاختلال الحاصل بين نمو الارادات العامة ونمو النفقات العامة، وتتمثل اهم الاسباب التي ادت ظهور عجز الموازنة في الجزائر الى اعتمادها على سياسة إنفاقيه توسعية، هذا فضلا عن اعتماد الايرادات العامة للجزائر على مداخيل المحروقات، ولمواجهة هذا العجز قامت الدولة بوضع برنامج اصلاحات اقتصادية ، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات العام.

❖الإشكـــاليـــة الرئـيســـة:

بالرغم من برنامج الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي ومعالجة العجز الموازني، الا ان هذا الاخير حقق رصيد عجزا متواصلا في معظم السنوات، بسبب تزايد النفقات العامة أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة، وهذا ما يؤثر سلبا على متغيرات الاقتصاد الكلي من بينها النمو الاقتصادي ،ومن هذا المنطلق نقوم بطرح إشكالية الدراسة:

"ماهي طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003–2023)؟"

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1.ما هي أهم محددات عجز الموازنة العامة؟

2.ما هي أهم مكونات الميزانية العامة في الجزائر؟

3.ماهي الأسباب التي تؤدي الى ظهور العجز في الموازنة العامة؟

4.هل هناك علاقة بين محددات عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي ؟

❖الفـــرضيـــات:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة نفترض ما يلي:

1.محددات عجز الموازنة العامة تتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي لان كل تأثير فيها يؤدي الى حدوث تغير في عجز الموازنة العامة؛

2.تعتبر الجباية البترولية من بين أهم مكونات الموازنة العامة في الجزائر؛

3.طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة و النمو الاقتصادي علاقة عكسية.

❖أهـمية الـــدراسة:

تكتسي مواضيع ونظريات النمو الاقتصادي أهمية بالغة واهتمام منقطع النظير من طرف متخذي القرار السياسي كونه الهدف الأسمى والمحور الأساسي الذي تدور حوله مختلف التوازنات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن عجز الموازنة العامة هو الحد الفاصل الذي تقف عنده السياسات المالية، ومما يعزز من أهمية هذه الدراسة التطبيقية هو حدة الصراع الفكري حول موضوع الدراسة فمنذ فجر علم الاقتصاد ولحد الآن مازالت الآراء الفكرية متضاربة حول موضوع العجز الموازني وعلاقته وتأثريه على النمو الاقتصادي، فهناك اختلافات هائلة في مضامين ونتائج الدراسات التطبيقية السابقة ،ما ان هده الدراسة ستساهم في اثراء الادبيات المتعلقة بالموضوع في الجزائر.

❖أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع جاء لعدة دوافع منها:

-تناولنا لهذا الموضوع نابع من الاهتمام الشخصي بالموضوع والبحث فيه؛

-الميل الشديد للمواضيع ذات صبغة اقتصادية؛

-له علاقة بمجال تخصصنا "ادارة مالية"؛

-اثراء الرصيد المعرفي والمكتسبات الخاصة بموضوع حساس؛

-الجدل القائم في الادبيات النظرية والتجريبية حول طبيعة العلاقة بين محددات عجز الموازنة العامة والنمو.

❖اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف اهمها:

- التعرف على محددات عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي من خلال دراسة اهم المفاهيم المتعلقة بها؛
- ابراز اهم محددات عجز الموازنة العامة؛

– معرفة مؤشرات النمو الاقتصادي وطرق قياسه؛

– ابراز اهم مكونات الميزانية العامة في الجزائر؛

–اكتشاف واقع مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر؛

–محاولة الوصول الى طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل اتجاهات الموازنة العامة بجانبيها الايرادي والانفاقي والوقوف على المرز المالي للميزانية(عجز او فائض)،مع تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة المدروسة.

❖**المنهـج والأساليب المستخدمـة في الدراسـة :**

من اجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة معرفة مدى صحة الفرضيات المطروحة تم الاستعانة بال**منهج الوصفي** لأنه يساعد على فهم الجوانب المختلفة لكل من محددات عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي وكذلك تم تحليل الأرقام والإحصائيات التي تضمها العلاقات للوصول الى النتائج التي تخدم هدف الدراسة.

كما تم استخدام أسلوب المسح المكتبي من خلال الاطلاع على الكتب، المجلات، المذكرات الجامعية المرتبطة بالموضوع، ومواقع من الأنترنت.

❖**حدود الدراسـة :**

تمثلت الحدود الزمنية في المدة (**2003–2023**) ،فيما تم اختيار (**اقتصاد الجزائر**) في اطار الحدود المكانية للدراسة.

❖**هيكل الدراسة:**

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات التي تمت صياغتها، تضمن البحث مقدمة عامة و فصلين، **الفصل الاول** خصص للجانب النظري، **والفصل الثاني** يتضمن الدراسة التحليلية الخاصة بحالة الجزائر، بالإضافة الى خاتمة عامة احتوت على أهم النتائج والاقتراحات التي تم التوصل اليها، وهذا كما يلي:

–الفصـل الأول:جاء بعنوان **الاطار النظري لـعجز الـموازنة العـامة والنمو الاقتصادي، حيث** تم تقسيمه الي ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه الى **اساسيات حول عجز الموازنة العامة** في حين تضمن المبحث الثاني **مفاهيم اساسية للنـــمو الاقتصادي،** اما المبحث الثالث فقد تناول **علاقة عجز الموازنة بالنمو الاقتصادي على ضوء الدراسات السابقة.**

– الفصـل الثـــاني: هو الفصل المتعلق **بالاطار التطبيقي** من الدراســـة، حيث تم تقسيمه الى مبحثين، خصص

المبحث الأول **النمو الاقتصادي والموازنة العامة في الجزائر** في حين تناول المبحث الثاني **تحليل تطور العجز الموازني وعلاقته بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2003 –2023)**.

الفصل الاول:

الاطار النظري لـعجز الـموازنة العـامة والنمو الاقتصادي

تمهيد:

عجز الموازنة العامة للدولة هو احدى الظواهر الاساسية للمالية العامة وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الايرادات العمومية وقد يكون غير مقصود، أو عن قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك، ولقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني الفكر الكلاسيكي تساوي الايرادات والنفقات وهو امر صعب الحصول.

لعجز الموازنة محددات عدة أهمها النمو الاقتصادي، حيث شهد هذا الاخير اهتماما واسعا من قبل الحكومات والسلطات التي تسعى لتحقيقه كهدف رئيسي، من خلال تسطير أنجع السياسات الإقتصادية التي من شأنها الرفع من معدلاته، إذ يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تبرز حقيقة الأداء الاقتصادي ومن ثم يبرز الوضعية الإقتصادية الأمر الذي يوضح الرؤى الإقتصادية واتجاه سير الاقتصاد، لقد عرف النمو اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين منذ القدم، اذ كان الاهتمام حول المحددات وتحديد النماذج الرياضية والعوامل المفسرة له، حيث كان الكلاسيك والنيوكلاسيك السباقين للتطرق لهذا الموضوع، وصولا إلى النظرية الكنزية، لذلك نحاول في هذا الفصل التطرق الى الأسس النظرية لكل من النمو الاقتصادي و عجز الموازنة العامة و العلاقة بينهما على ضوء ما جاءت به النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو، وذلك وفقا للمباحث التالية:

- **المبحث الاول: اساسيات حول عجز الموازنة العامة**
- **المبحث الثاني: مفاهيم اساسية للنـــمو الاقتصادي**
- **المبحث الثالث: علاقة عجز الموازنة بالنمو الاقتصادي على ضوء الدراسات السابقة**

المبحث الاول: اساسيات حول عجز الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة وسيلة من الوسائل الفعالة في تنفيذ السياسة المالية المستخدمة من قبل أغلبية دول العالم من أجل معرفة وضعها المالي، كما تسعى الى تحقيق التوزان الاقتصادي في موازنتها بغية تفادي حصول العجز، و تعتبر هذه الأخيرة من أكثر المشاكل الاقتصادية انتشارا في الآونة الاخيرة، حيث يعد عجز الموارنة ظاهرة تكاد تعاني منها اغلب دول العالم المتقدمة النامية منها على حد سواء، يعتبر الاقتصاديين بان عجز الموازنة خطأ يفترض الوقوع فيه ومن الصعب تجنبه.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول عجز الموازنة العامة

لتوضيح مفهوم الموازنة العامة سوف نتطرق إلى أهم التعاريف لعجز الموازنة العامة وانواعها ثم نتطرق إلى اسباب حدوثها واخيرا نبرز اهم الاثار الناجمة عن عجز الموازنة العامة.

أولا: مفهوم وأنواع عجز الـموازنة العامة.

01- مفهوم عجز الـموازنة العامة: يوجد عدة تعاريف لعجز الموازنة العامة نذكر البعض منها فيما يلي:

-يقصد بعجز الموازنة العامة "زيادة الانفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة" (المحمّد، 2019، صفحة 261)

-كما تعرف بأنها حالة تنتج عندما تكون الايرادات التي تحصل عليها الحكومة أقل من حجم الانفاق الحكومي (سامر و اخرون، 2013، صفحة 263)

-وتعرف كذلك بأنها "ما هو الا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة اعلى من ايراداتها. (السعيدي، صفحة 50)

-وتعرف بأنها: "تلك الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز بهذا المفهوم يعني أن الحكومة تستهلك من مجموع حصيلتها من الإيرادات، وهذا ما بسبب تضخما في الطلب على السلع، بالمقارنة مع العرض" (مومني، 2014، صفحة 279)

وكما تعرف عجز الموازنة العامة "ما هو إلا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها" (Jean, 2002, p. 26)

يعبر العجز الموازني عن: "الوضعية التي تكون فبها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد بكون هذا العجز غبر مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداتها، وقد بكون مقصودا نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما بعرف بسباسة عجز الميزانية" (قدي، 2003، صفحة 201)

ويمكن النظر إلى عجز الموازنة العامة بمنظارين هما: (غالمي، 2016-2017، صفحة 64)

1.1. المعنى المالي والمحاسبي: عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات عن الإيرادات، بشرط أن تتضمن الموازنة جميع نفقات الدولة و إراداتها المالية؛

2.1. المعنى الاقتصادي والاجتماعي: بتمثل عجز الموازنة العامة بجملة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة، والمنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المحققة من جراء تنفيذ الموازنة سلبية أكثر منها إيجابية؛

على ضوء ما سبق يمكننا القول ان العجز الموازني هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الميزانية العامة للدولة.

02- انواع عجز الموازنة العامة: يقسم عجز الموازنة العامة الى عدة انواع كالتالي:

1.2. العجز المزمن: هو الناتج عن طبيعة القدرات والإمكانات المتواضعة لمجتمع ما، بحيث تكون الحاجات الإنسانية متعاظمة جدا (عدد ضخم من السكان نسبياً) مقابل موارد متواضعة جدا في دولة معينة (ندرة الموارد الطبيعية والطاقات الرأسمالية الكامنة والمخزونة وعدم مهارة اليد العاملة والقدرات الإدارية)، فينشأ عجز مزمن متراكم لا يمكن تجاوزه بسهولة، إلا بمشاريع إنمائية طويلة الأمد. (شريف و ناجي، 2015، صفحة 73)

2.2. العجز الدوري للموازنة العامة: يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل للمستوى القاعدي (حالة كساد) للدورة التجارية اذ ان معدلات البطالة تكون كبيرة جدا، ومن ثم تزايد النفقات العامة، على العكس تكون البطالة منخفضة في قمة الدورة التجارية (حالة الانتعاش)، لان هذا الوضع يعزز من عائدات الضرائب ومن ثم يؤدي الى خفض في النفقات العامة. (الزهرة، 2016، صفحة 158)

3.2. العجز الهيكلي للموازنة العامة: هو عجز معدلات نمو الايرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ او مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة او العارضة او التي تكون مؤثرة على العجز المالي الى التذبذبات في الدخل المحلي واسعار الفائدة.

4.2. العجز المخطط او المقصود: هو مجموعة من الاجراءات تخذها الدولة في حالة تعرضها لازمة كساد اقتصادية، حيث تهدف من خلالها الي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة انفاقها وتخفيض ضرائبها، حتى لوكان تحقيق هذا الهدف على حساب تحقيق التوازن الحسابي. (موسى، 2017، صفحة 922)

5.2. عجز الضعف عجز القوة: ان عجز الضعف يرتبط بضعف قدرة الادارة الحكومية بتوفير مصادر كافية من الايرادات العامة والنفقات تكون بشكل غير العقلاني للدولة اما عجز القوة فانه يحدث بسبب زيادة النفقات الحكومية للأفراد والمشروعات التي تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي. (سهر و كاظم ، 2013، صفحة 156)

6.2. العجز الكلي والعجز الجاري للموازنة: فالعجز الجاري يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، في حين حدد صندوق النقد الدولي مفهوم العجز الكلي بالتركيز على اجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة.

ثانيا: أسباب عجز الموازنة العامة

يرجع عجز الموازنة العامة إلى عدة عوامل، منها ما هو ناجم عن تراجع الإيرادات العامة ومنها ما هو راجع إلى تزايد النفقات العامة، وسيتم التطرق إلى هذه العوامل كالتالي:

1.أسباب نمو حجم النفقات العامة:

1.1. الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: تعود الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل:

1.1.1 تدهور قيمة النقود :ويقصد بذلك انخفاض قيمتها الشرائية مما يؤدي بدوره إلى النقص في مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس قيمة النقود سابقا، وعليه فالدولة سوف تقوم بزيادة النفقات العامة وذلك بدفع وحدات أكبر مما كانت تدفع من قبل بغية الحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة ظاهرية لا يترتب عليها أي زيادة في المنافع الحقيقية.

2.1.1.اختلاف طرق المحاسبة: يؤدي التغير في أساليب الحسابات الحكومية إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، فعلى سبيل المثال انتقال الدولة في تنظيم حساباتها من الموازنة الصافية إلى الموازنة الاجمالية يؤدي إلى ظهور النفقات بشكل متضخم، ذلك أن الموازنة الصافية لا ترد فيها إلا المبالغ الصافية وبالتالي لا تظهر كل النفقات والايرادات. (العلي، 2011، صفحة 60)

3.1.1. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها :قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة بسبب الزيادة في السكان أو احتلال دولة لدولة أخرى والاستلاء على أراضيها، وهنا يشار إلى أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا كان الإنفاق لمجرد مواجهة تزايد عدد السكان دون أن يمس السكان الأصليين فالزيادة ظاهرية.

الأسباب الحقيقية: وتتمثل أهم هذه الأسباب في :

1.2.1.الأسباب السياسية : تعتبر الأسباب السياسية من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة على النحو التالي :(العلي، 2011، صفحة 67)

- نتيجة الانتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية ازداد الاهتمام بالفئات محدودة الدخل، فازدادت الخدمات المقدمة من طرف الدولة ودعمها لأسعار السلع الأساسية؛
- اتساع النطاق الدبلوماسي والمشاركة في المؤتمرات الدولية ينجم عنه تقديم الإعانات النقدية للدول الصديقة إذا احتاجت لتوسيع التنمية مثلا؛
- الإقرار بمبدأ مسؤولية الدولة اتجاه أفرادها وبالتالي جعلها في خدمة المجتمع.

هذه العناصر سالفة الذكر دفعت بالنفقات العامة إلى التزايد، وتبقى لجميع العوامل التي ذكرت غاياتها فمثلا معاونة الدول الصديقة وغيرها يهدف إلى زيادة الأحلاف العسكرية أو دعم اتجاهات سياسية معينة، أو من أجل خلق طلب على منتجات البلد مستقبلا.

2.2.1. الأسباب الاجتماعية لزيادة النفقات العامة: عديدة ونوجزها فيما يلي:

- **زيادة عدد السكان:** زيادة عدد السكان تستلزم زيادة النفقات لزيادة الخدمات، إضافة إلى أن نسبة الزيادة في السكان تكون غالبا في الفئات الفقيرة، إذ يتمتع أفرادها بالإعفاء من الضرائب أو يدفعون ضرائب منخفضة السعر.
- **تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة:** أصبحت المدن والمراكز الصناعية وجهة السكان في العصر الحديث، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة لتوفير العديد من الخدمات(صحية، ثقافية، تعليمية...الخ) إذ تكون حاجات السكان في المدن أكثر تعقيدا منها في الريف.
- **تطور دور الدولة في الميدان الاجتماعي:** أصبحت الدولة مسؤولة بصورة أكثر فعالية على تحقيق التوازن والتكامل الاجتماعي، ما يتطلب منها تقليل الفوارق بين الطبقات وإعالة غير القادرين على تحقيق الأمن الغذائي، وكل هذا من الحاجات العامة التي ينبغي للدولة أن تتحمل عبأها للنهوض بإنتاجية العمل. (المهايني، 2013، صفحة 27)

3.2.1.الأسباب الإقتصادية: من بين أهم الأسباب الإقتصادية لزيادة النفقات العامة هو زيادة الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة، وكذا علاج التغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، حيث أن زيادة الدخل الوطني في العصر الحديث يسمح للدولة من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة ضرائب، رسوم وغيرها. (المهايني، 2013، صفحة 27)

2. تراجع الإيرادات العامة

ان انخفاض الإيرادات لم يكن ثمرة قرار حكومي يقصد منه التخلي عن التدخل في المجال الاقتصادي، بل كانت الدول في أمس الحاجة إلى مداخيل لتمويل إعادة الهيكلة الإقتصادية ونظام الحماية الاجتماعية الهادفة إلى الحد من انحطاط المعيشة، بمكن حصر أسباب الانخفاض فيما يلي:

1.2. تقلص الوعاء الضريبي: إن تقلص حصص الإيرادات العامة وانخفاضها يرجع إلى أن القطاعات الخاضعة للضريبة قد سجلت تراجعاً واضحاً في النشاط أكثر من غيرها، ويتعلق الأمر خاصة بالفلاحة والمؤسسات الخاصة الصغيرة، حيث أدى تحرير الأسعار إلى دعم المنتجين وسياسة التقشف إلى نقص كبير في الإنتاج الصناعي وبيوع التجزئة الرسمية، وترتب عن ذلك من انخفاض في الأجور الحقيقية وناتج الرسوم على الإنتاج والاستهلاك. (يحياوي، 2003، صفحة 79)

2.2. قصور في التسيير: عرفت الحكومات الجديدة بعض المشاكل التي عقدت عملية تحصيل الضريبة، فجزء كبير من نشاط القطاع الخاص الجديد التهمه الاقتصاد الغير رسمي وكان صعبا إخضاعهً للضريبة، لان المبادلات غالباً ما تجري بشكل ضيق وفي إطار غير قانوني في بعض الأحيان.

3.2. كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية: إن كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية من الأسباب الهامة المؤدية إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة، فهذه الإعفاءات تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض الضريبة وتحصلها على إيراد خاضع لها أصلا في قوانينها الضريبية بمعنى أن كل ما هو معفي من الضريبة يكون خاضعاً لها أصلا، أما ما يكون غير خاضع للضريبة فهو لا يدخل في نطاقها من الأساس.

4.2. تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء اعتماد

على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الإقتصادية العالمية الغير مستقرة يؤثر وينعكس بشكل كبير على الموارد المالية لهذه الدول، وهو ما يؤدي إلى قلة حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة وهذا الأمر الذي ينعكس سلباً على الموازنة العامة مسببا وقوع العجز. (دردوري و لقليطي، أساسيات المالية العامة، 2019، صفحة 126)

ثالثا : اثـار عجز الموازنة العامة

يتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة مصدرين التمويل المحلي والتمويل الخارجي، ويترك التمويل اثار متعددة تختلف باختلاف طرق التمويل

1.الاثار السلبية للعجز الموازني

يحدث العجز الموازني تأثيرات متعددة تعتمد وتتحدد بطريقة تمويله فالاعتماد على الاقتراض الداخلي الذي يتطلب فعاليته ونجاحه على جملة من العوامل اهمها استقرار قيمة العملة وايجابية معدلات الفائدة ونشاط الاسواق المالية والثقة بالحكومة ..... وغيرها، ومن اهم نتائجه زيادة عبء الدين الخارجي وارتفاع معدلات الفائدة وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية.

كما يؤدي العجز الموازني إذا مول عن طريق الاصدار النقدي والائتمان المصرفي الي التضخم الامر الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين وتدهور صرف العملة المحلية، كما يؤدي الى زيادة توزيع الدخل القومي، وقد يتم التمويل من المصادر الخارجية ويعد تمويلا غير تضخمي نتيجة اسعار الفائدة المرتفعة او تحاشيا للسياسات انكماشية .... الخ. (اوكيل، 2016، الصفحات 58-59)

2.الاثار الايجابية لسياسة العجز الموازني

قد يحدث العجز الموازني اثارا ايجابية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **الاثر على تدعيم استهلاك العائلات:** يعتبر جلب استهلاك العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي.
- **الاثر على إنعاش الاستثمارات:** يسمح الاستثمار برفع الانتاج والدخل ويؤدي الادخار الاضافي الى موازاة الاستثمار الاضافي ثم ضخه في القناة الاقتصادية.

المطلب الثاني: آليات علاج عجز الـموازنة العامــة

يشير مصطلح آليات علاج عجز الـموازنة العامــة الى الوسائل التي يمكن من خلالها علاج هذا العجز، ويكون بتخفيض النفقات أو ترشيدها، وفي حالة عجز هذه الطرق يتم البحث عن مصدر تمويل آخر من الغير اي الاقتراض او عن طريق الإصدار النقدي الجديد اضافة الى آلية الضرائب.

أولا:آلية تخفيض وترشيد الإنفاق العام لعلاج عجز الـموازنة العامــة

يعتبر التأثير في حجم الإنفاق العام سواء بالتخفيض أو الزيادة من أبرز الوسائل التي تستخدمها السياسة الانفاقية.

1.ترشيد الإنفاق العام لعلاج عجز الـموازنة العامــة

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه " تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة" (عواضة، 1995، صفحة 412)

هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام وأهمها :(دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة الجزائر-تونس" (اطروحة دكتوراه)، 2014، الصفحات 137-138)

1.1.الابتعاد عن الإسراف والتبذير: إنه من الأسباب الرئيسة لتزايد الإنفاق العام هو التبذير والإسراف في عملية الإنفاق العام ، ويظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه ، حيث تتنافى هذه الحالة مع قاعدة من القواعد الرئيسة للإنفاق العام، ومن اوجه التبذير والاسراف في صرف النفقات العامة في كثير من الدول خصوصا الدول النامية :

- سوء تنظيم الجهاز الحكومي؛
- الزيادة المفرطة في عدد العاملين في الادارات الحكومية؛
- الارتفاع الكبير في التكاليف تقديم الخدمات العمومية كخدمات التعلمية والصحية؛
- غياب التنسيق بين مختلف الادارات العمومية المكلفة بالإنجاز مختلف المشاريع؛
- الزيادة المفرطة في نفقات التمثيل الخارجي بسبب المبالغة في انشاء العديد من القنصليات والسفارات والمكاتب الثقافية والتجارية والمالية والسياحية.

2.1.تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: يعتبر الحجم الأمثل للنفقات هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الرفاهية لأكبر عدد من الأفراد ولكن بشرط أن يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد المالية للدولة ، فليس من المعقول أن تتجه النفقات العامة للدولة نحو التزايد بلا حدود ولكن تفرض المصلحة والحاجة بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين وهو ما بعرف **بـالحجم الأمثل للنفقـات العامـة**، وما تجدر إليه الإشارة أن تزايد الإنفاق العام غالبا ما يكون مقصودا ومتعمدا، خصوصا في ظل الاتجاهات الحديثة التي تعتمد على آليات السوق، فترشيد الإنفاق العام هنا قد يؤدي إلى تدهور معدلات التنمية الإقتصادية والتزايد في التفاوت في توزيع الدخول.

3.1.فرض رقابة على الإنفاق العام :يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدولة وتقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، لذلك ظهرت الضرورة لرقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام من أجل الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أحسن وجوه الاستغلال، والهدف الرئيسي منها هو التأكد من أن الإنفاق العام يتم بالشكل الذي سطر له .

من أجل أن تصل عملية ترشيد الإنفاق العام لتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون مبنية على ركائز ضرورية

لنجاحها ومن أبرزها مايلي :

-توفر بيئة مالية ملائمة من أجل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها للجميع والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب صرف النفقات أو تحصيل الإيرادات؛

-تعتبر كفاءة الأجهزة المالية للدولة من أبرز العوامل الأساسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام لأنها تعتبر العين الساهرة على كيفية صرف الأموال العمومية وتحصيل إيراداتها، ويمكن اعتبار هذا العنصر من الدعائم الرئيسية لنجـــاح عملية ترشيد الإنفاق العام باعتبار هذا الجهاز القلب النابض للموازنة العامة للدولة؛

-العمل على إرساء نظام محاسبي ورقابي فعال بحيث يسمح هذا النظام على التعرف على كل عمليات الإنفاق ومجالاته و يقوم بمراقبة وتقييم كل العمليات الانفاقية؛

-إفساح المجال للقطاع الخاص حيث يعتبر فتح الطريق للقطاع الخاص في الكثير من المجالات من أهم العوامل الرئيسية التي تخفف العبء على الموازنة العامة للدولة بواسطة التحكم في الإنفاق العام وترشيده، ذلك لاقتصار نفقات الدولة على مجالات محددة وهو ما يقلص من عجزها المالي من جهة ويمكنها من التحكم الجيد في نفقاتها من جهة أخرى.

2.تخفيض الأنفاق العام لعلاج عجز الـموازنة العامــة

تخفيض النفقات العامة تتضمن السياسات المتعلقة بخفض الإنفاق العام مجموعة من الإجراءات من بينها ما يلي :

1.2. تثبيت الأجور في مؤسسات القطاع العام وتأجيل كل الزيادات والتوظيف؛

2.2.رفع الدعم عن أسعار السلع والخدمات مع التركيز على المشاريع المنتجة ؛

3.2. خفض الإنفاق العسكري. (ساحل، 2019، صفحة 170)

ثانيا: آلية الاقتراض والإصدار النقدي الجديد لعلاج عجز الـموازنة العامـة وآلية الضرائب

1.آلية الاقتراض: تقوم الحكومات باللجوء إلى الاقتراض العام لتمويل العجز الموازني، ويكون هذا الاقتراض داخليا عن طريق ما يسمى "القرض العام" وذلك من خلال طرح أوراق مالية من أجل الاكتتاب العام، وستدفع الفوائد مقابل هذا القرض، وقد يكون الاقتراض خارجيا وذلك باللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية ولكل الطريقتين آثارها.

قد يكون للدين العام اثر تراكمي او اثر كرة الثلج، حيث ان الموازنة اذا كانت في حالة عجز وجب الاقتراض او زيادة الضرائب، وزيادة الاقتراض يغذي الدين العام والذي ينطوي على مصاريف اعباء مالية مما يساهم في زيادة العجز ويدفع للجوء الى الدين العام مرة اخرى.

الشكل رقم (01-01): تأثير كرة الثلج المتعلقة بالدين العام

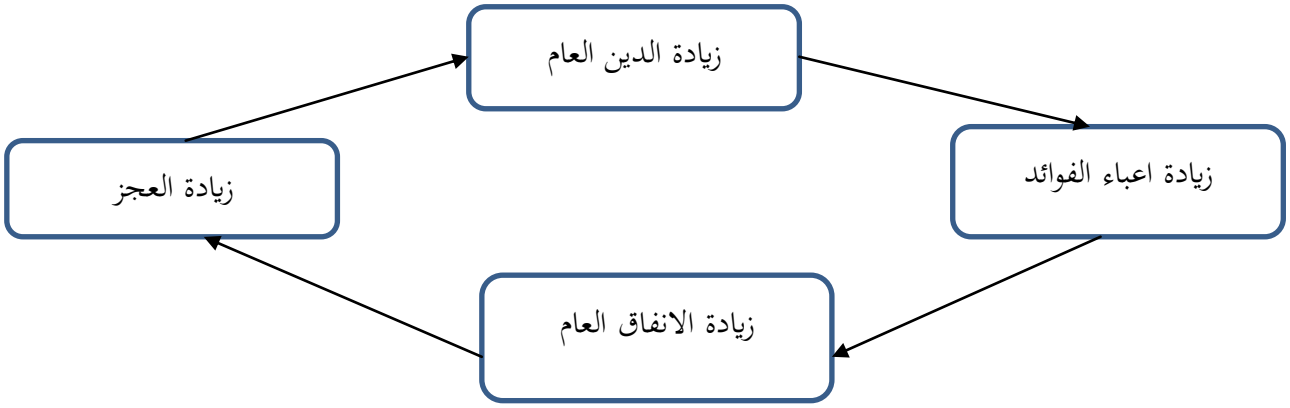

المصدر: محمد ساحل، **أسس الموازنة العامة للدولة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2019، ص:168.

1.1. التمويل المحلي: يكون عن طريق إصدار سندات حكومية وبيعها للقطاع الخاص، مقابل حصول الحكومة على السيولة التي تستخدمها في تغطية العجز، وهذا النوع من التمويل لبست له آثار تضخمية، و ذلك لان بيع هذه السندات يؤدي إلى تحويل جزء من الدخل لدى القطاع الخاص إلى الدولة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص بقدر مشتريات هذا القطاع من تلك السندات، حتى لو قامت الدولة بإنفاق قيمة هذه السندات فإن الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني لن يرتفع بل يقابلها انخفاض في الطلب الكلي من قبل القطاع الخاص مما يعني عدم حدوث ارتفاع في مستوى الأسعار. (راضية، 2012، صفحة 155)

2.1. التمويل الخارجي: قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي، سواء من حكومات أجنبية أو المنظمات الدولية، وهذا النوع من التمويل للعجز يمكن أن يكون في شكل المنح أو القروض الميسرة أو التفضيلية، والاقتراض التجاري.

1.2.2. المنح والمعونات الأجنبية: حيث يمكن أن تكون على:

- **شكل نقدي**: تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز،
- **شكل مساعدات سلعية**: كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى، وهذه السلع تباع محليا، ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز.

يمكن أن تكون المنح مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال بعض مشروعات البنية الأساسية، بهدف مساعدتها على زيادة معدل التنمية الإقتصادية، وهذا بدوره يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على تخصيص بعض موارد الموازنة لمعالجة العجز؛

2.2.2.القروض الميسرة أو التفضيلية: تتميز بطول فترة السداد، و تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولية، وغالبا ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة؛

3.2.1. القروض التجارية: تأتي هذه القروض بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، وغالبا ما تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة، وهذه القروض قد تستغرق عدة شهور أو فترة طويلة من الزمن.

2. آلية الإصدار النقدي الجديد لعلاج عجز الـموازنة العامـة: يعتبر التمويل عن طريق التضخم من بين المسائل التي أثارت الكثير من الجدل فيما يخص تمويل العجز في الموازنة العامة وتحقيق التنمية الإقتصادية، تتلخص فكرة التمويل التضخمي في إصدار المزيد من النقود والائتمان من أجل تمويل المشروعات وتحقيق التنمية الإقتصادية. (بدران، 2014، صفحة 75)

وتعتمد فكرة التمويل التضخمي على العلاقة بين توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع وكمية النقود، حيث أن زيادة إصدار النقود يجب أن تكون مقترنة بزيادة الإنتاج، فإذا كان غير ذلك فسوف ينعكس إصدار النقود على زيادة الأسعار

فعرض النقود يرتبط بالقاعدة النقدية على شكل $M = MB.m$:حيث أن m و MB يمثلان مضاعف النقود وقاعدة النقود على التوالي، ومن ناحية أخرى فإن القاعدة النقدية هي مجموع عجز الموازنة (BD) والتغير في صافي الأصول الأجنبية (NFA) والتغير في الأصول الأخرى (OA) للبنك المركزي.

تتم عملية الإصدار النقدي في إطار ما يسمى "التمويل التضخمي" في معظم البلدان كما يلي :

- **الخطوة الأولى:** قيام وزارة الخزانة بإصدار السندات المالية؛
- **الخطوة الثانية:** يتم بيع هذه السندات في الأسواق المالية ويلتزم البنك المركزي بشرائها، حيث أنه إذا قررت الحكومة إصدار **بليون دولار** فالبنك المركزي يشتري ما قيمته **بليون دولار** من هذه السندات؛
- **الخطوة الثالثة:** بعد شراء البنك المركزي هذه السندات يقوم بضخها في خزانته ويقوم بطبع ما يعادلها من نقد، ويتم ايداعها في حسابها لديه أو لدى البنوك التجارية ليتم انفاقها.

3. آلية الضرائب لعلاج عجز الـموازنة العامـة:

يتشابه القرض مع الضريبة في أن كليهما لابد أن يصدر بقانون، غير أن قيام الدولة بسداد القرض العام والوفاء به يعتبر لزاما ويدر بفائدة، وبالتالي فان هذا السداد يمثل شكل من أشكال الإنفاق العام يستلزم البحث عن الموارد المالية، في حين أن الضريبة تدفع بصفة نهائية ولا تلتزم الدولة بردها مرة أخرى، تعتبر الضرائب من أهم الأدوات التي تؤثر على حجم موارد الدولة، ويعتمد عليها بنسبة كبيرة في تمويل أي عجز يحدث في الموازنة العامة.

وتأتي أغلب حصيلة الضرائب من الضرائب على الدخول الشخصية، الضرائب على المرتبات والأجور، الضرائب على المبيعات و الضرائب على ارباح الشركات .

وتصنف هذه الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، حيث يقصد بالضرائب غير المباشرة الاقتطاعات التي تفرض على الاستهلاك من بينها تلك المتعلقة بالضرائب على الإنفاق مثل الرسم على القيمة المضافة، بينما الضرائب المباشرة فهي تعتبر ضرائب ذات مؤشر وتمس الملكية، المهن، الدخل، فالضريبة المباشرة اقتطاع قائم مباشر على الأشخاص أو الممتلكات يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، بينما الضرائب غير المباشرة تقع على عناصر الاستهلاك والخدمات المقدمة وبالتالي فإن تسديدها يكون بطريقة غير مباشرة من الشخص الذي يود استهلاك هذه الخدمات مثل النقل، حقوق التسجيل، الطابع...الخ

1.3.الية الضرائب المباشرة في علاج العجز

يمكن للدولة ان تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لكي تستعمل حصيلتها في تمويل عجز الموازنة العامة ومن أبرز هذه الضرائب المباشرة التي يمكن للدولة ان تؤثر فيها ما يلي: (زكي، 1992، صفحة 233)

تعتبر الضريبة على الدخل من اهم الضرائب التي تمثل إيرادات عالية لموازنة بسبب شموليتها لطبقة واسعة من الأفراد من جهة وعدم قدرة الأفراد من التهرب من دفعها، لذلك تعتبر هذه الضرائب من أبرز المداخيل المالية للدولة، وإذا تم استخدامها واستغلالها بشكل سليم وصحيح سوف تساهم بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2.3.ألية الضرائب غير المباشرة في علاج العجز

يتم فرض الضرائب غير المباشرة على المال بسبب استعماله او تداوله، ومنه فالمال الذي يحصل عليه الشخص على شكل دخل من اجل إشباع حاجياته الأساسية يدفع منه عند الإنفاق كجزء من السلعة او الخدمة التي يطلبها، وعادة ما لا يشعر الفرد بهذا النوع من الضرائب لان الضريبة هنا مدرجة ضمن ثمن السلعة والخدمة التي يقتنيها الفرد ومن اهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل عجز الميزانية للدولة ما يلي: (زكي، 1992، صفحة 253)

الشكل رقم (01-02): انواع ومصادر الضريبة

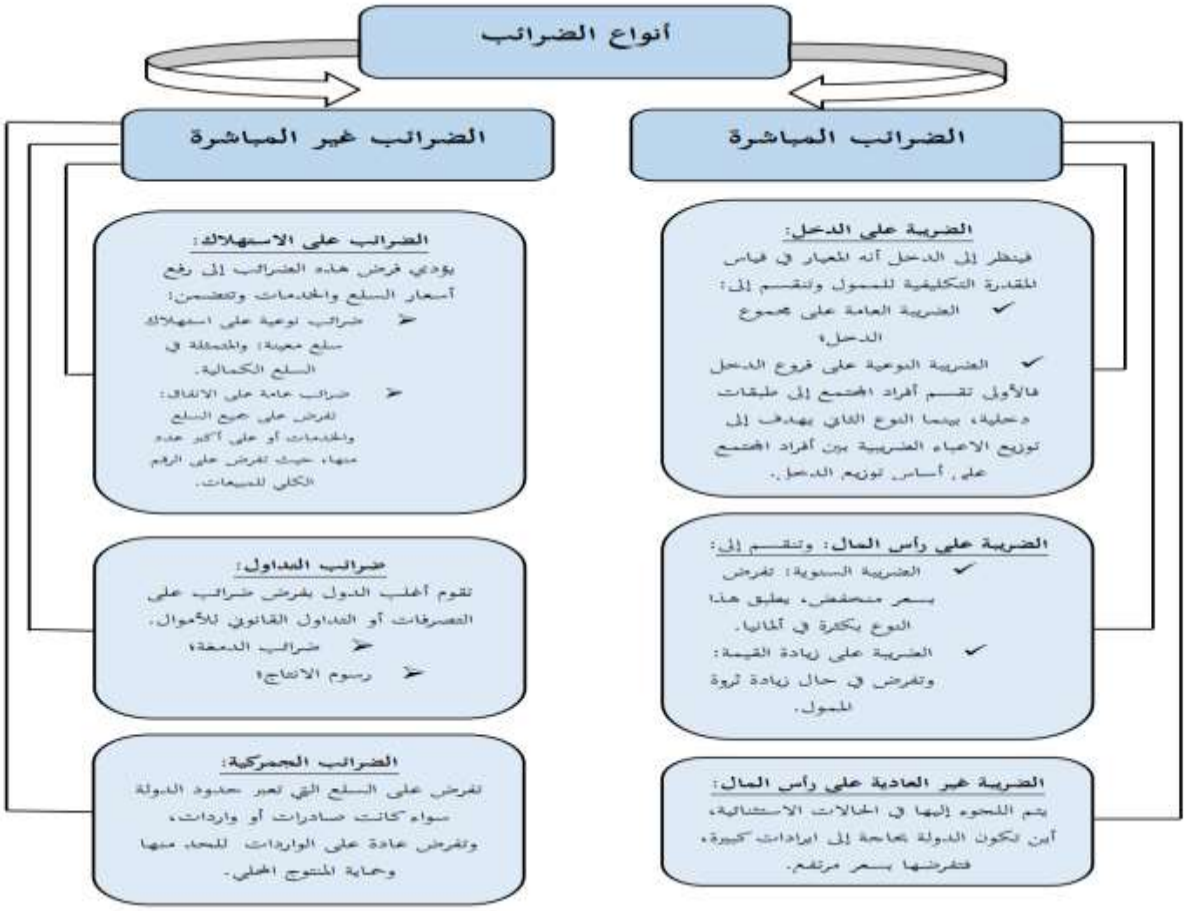

المصدر: خولة شرود، **أثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم- دراسة حالة الجزائر 1990-2022**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة،الجزائر،2023-2024،ص :93.

المطلب الثالث: محددات عجز الموازنة العامة

يؤثرالنمو الاقتصادي في ارتفاع اسعار الفائدة التي تثبط الاستثمار مما يؤثر على عجز الموازنة، وعلاجها من خلال تمويل العجز بإصدار دين حكومي يسبب التضخم ، كما يعتبر سعر الصرف أداة شديدة التأثير على الموازنة العامة، وهناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، ومنه محددات عجز الموازنة العامة هي النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف والميزان التجاري.

أولا: النمو الاقتصادي

إن الجدل حول مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي يعتبر انعكاسا واضحا للجدل القائم حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من عدمه، حيث أنه والى غاية الثمانينات من القرن 20 فإن النظرية النيوكلاسيكية حول النمو كانت النظرية السائدة آنذاك لكن ومع ظهور نظرية النمو الداخلي التي تعتبر تحولا كبيرا وهاما جدا في نظريات النمو الاقتصادي برزت الدولة من خلال نفقاتها العامة كأداة هامة من أدوات السياسة المالية كعامل رئيسي في تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لكن من جهة أخرى لم يمنع من ظهور عدة دراسات التي تؤكد عدم وجود أي علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي، وترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى: (زكاري، 2015، صفحة 80)

1.أثر الإزاحة: ويقصد بأثر الإزاحة هو إبعاد أو إقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي والفكرة الرئيسية التي تفسر هذا التعريف هو مشكلة الندرة أي ندرة الموارد، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة، يوجد نوعين من أثر الإزاحة:

1.1. أثر الإزاحة الحقيقي :إذ أنه نتيجة لرفع الإنفاق العام عن طريق الاقتراض العام عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص.

2.1.أثر الإزاحة المالي: نتيجة للجوء إلى الاقتراض بسندات حكومية لتمويل الإنفاق العام، فإن عرض السندات الحكومية في السوق المالي يزداد وترتفع معها معدلات الفائدة بشكل يزيح القطاع الخاص من السوق المالي، إذ أنه وفق لنظرية تفضيل السيولة فإن زيادة عرض السندات الحكومية مع ثبات المخزون النقدي يدفع بالأفراد إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة لحيازة السندات الحكومية غير السائلة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص سواء في السوق المالي أو في القطاع الحقيقي.

2. مشكل التمويل: إن أول هاجس تواجهه الدول اثنا عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشي الذي يطرح آثارا سلبية على الاقتصاد فباللجوء إلى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة وبالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار وبالتالي التراجع في معدلات النمو.

3.عدم الكفاءة: يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص ورغبته في المنافسة والتوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل وعليه نظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

ان النمو الاقتصادي يخفض عجز الموازنة لأنه يسبب في ارتفاع اسعار الفائدة التي تثبط الاستثمار، كما يؤثر عجز الموازنة بشكل ايجابي في الاقتصاد عندما يؤدي الي زيادة الناتج المحلي الاجمالي، ان توجيه العجز المالي في الموازنة نحو المشاريع الانتاجية يؤدي الي زيادة الناتج المحلي الاجمالي كما تفترض النظرية الاقتصادية ان اثر العجز المالي علي الاقتصاد القومي سيكون في اتجاه زيادة نموه نتيجة الي زيادة الاستهلاك والادخار والاستثمار الامر الذي ينعكس على زيادة الانتاج والدخل القومي وبالتالي ارتفاع معدل نمو الاقتصاد بشكل عام.

ثانيا: التضخم

ان عجز الموازنة يسبب التضخم وذلك من خلال تمويل العجز بإصدار دين حكومي كما ان تمويل العجز من مصادر داخليه خاصه من البنوك يؤدي الي مزاحمة الاستثمار الخاص الذي يوجد فرص عمل حقيقيه بالإضافة الي التأثير على مستويات الاسعار، الا ان هناك اشارات واضحة في الأدبيات الاقتصادية:

1.حسب الكلاسيك: يمكن ان تكون الموازنة العامة في ثلاثة حالات، اثنتان منها لا تحظى بالقبول من قبل انصار الفكر الكلاسيكي، وهما حالتي الفائض والعجز، اما الحالة الثالثة والمتمثلة في حالة التوازن المقبول، لان فائض في الموازنة له جملة من المساوئ، منها ان الحكومة استخدمت سلطتها السيادية في فرض الضرائب، وسحب جزء من الاموال بسلطة الاجبار، وتحقيق فائض في سنة معينة يشجع الحكومة علي زيادة الانفاق في السنة اللاحقة ثم تصبح هذه النفقات اعباء دائمة في المستقبل، اما في حالة العجز فقد كان الكلاسيك يعارضون ذلك وبشدة بتأكيدهم على عدم ابراز العجز في جانب التمويل مقابل النفقات العامة، لان الحكومة ستضطر الى الاقتراض او الاصدار النقدي الجديد او فرض ضرائب جديدة، وعليه يجب ان يزول هذا العجز بصورة نهائية، لان له اثارا عكسية بتأخير النمو الاقتصادي، ورفع اسعار الفائدة ما يؤثر سلبا علي حجم الاستثمار، بالإضافة الي زيادة حدة التضخم. (الوائلي و مرتضي حسين ، 2015، الصفحات 4-5)

2.حسب الكينزيين: وفقا لوجهة نظر **كينز**، فان عملية الموازنة لا يمكن ان تكون هدفا للدولة، وفضلا عن ذلك فان العجز المخطط في الموازنة (السياسة التوسعية) يكون مناسبا في حالة الركود الاقتصادي، والفائض المخطط في الموازنة يكون مناسبا عند توقع حدوث رواج تضخمي، وهنا اكد **كينز** علي وظيفة الدولة من خلال ادارة الطلب الفعال، بتغير النظرة الي مبدا توازن الموازنة، بانها اداة لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تدخل الدولة لإيجاد عجز او فائض في الموازنة من اجل تحقيق مستوى التشغيل الكامل، وتحقيق الاستقرار في الاسعار.

لقد قام كينز بالدفاع عن سياسة التمويل بالعجز، لما لها من اثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد، واتباع هذه السياسة يعمل علي زيادة الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بصورة كبيرة مقابل ارتفاع طفيـــف في

المستوى العام للأسعار.

3.حسب النيوكلاسيك: يختلف النقديون عن الكنزيون فيما يتعلق بفعالية السياسة المالية، ذلك بانهم يعتقدون ان السياسة المالية مالم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقد، فتكون سياسة غير فعالة علي الاقل في الاجل الطويل ،ومن ثم فهم يرون ان الانخفاض في معدل التضخم يقتضي انخفاضا في معدل نمو عرض النقود، وبين **فريدمان** ان كل انكماش رئيسي ينتج عن اضطراب نقدي، وكل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي، حيث رفض بشدة فكرة ان التضخم سيؤدي الي خفض معدل البطالة، كما اشار **فريدمان** الي ان العجز ارتبط دائما بالتضخم ولكن ليس من اللازم ان يحدث ذلك، لان التضخم الناتج عن العجز في الموازنة يعتمد علي كيفية تمويل هذا العجز، فاذا كان تمويله من خلال خلق نقود فذلك سيؤدي الي التضخم، واذا تم تمويله بالاقتراض من الناس فسوف ينشئ ضغوط تضخمية ضئيلة، ومع ذلك فان اثرها الرئيسي سوف يتمثل في تحقيق اسعار فائدة اعلى.

ثالثا: سعر الصرف

تأتي العلاقة بين أسعار الصرف والموازنة العامة من خلال تحليل العلاقة بين ارتفاع او انخفاض قمة العملة وما ترتب على هذا من جملة تداعيات على الموازنة العامة للدولة، ان الموازنة العامة بمختلف بنودها، علاقة بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف العملات، ويمكن تسليط الضوء على آثار تلك الحالات على الموازنة العامة سواء كانت بالعجز او الفائض، ولهذا الغرض يركز المطلب على حالتين ارتفاع وانخفاض سعر الصرف وآثارهما على الموازنة العامة وكالاتي: (خذر، 2015، الصفحات 240-241)

1.في حالة انخفاض اسعار الصرف: ان انخفاض سعر الصرف يؤدى الى الحد من الواردات ومن ثم انخفاض الكميات المستوردة من السلع الغذائية لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، ويتحول الطلب في معظمه الى السلع الغذائية المنتجة محليا وهو ما يؤدى الى زيادة أسعارها وانخفاض الطلب المحلي عليها، ويؤدى انخفاض سعر الصرف المحلي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار على نحو يؤدى الى تدهور القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، مما يدفع الى زيادة الطلب على النقود وانخفاض مستوى الناتج القومي والتشغيل نتيجة استمرار الزيادة السنوية في أسعار السلع الاستهلاكية، اما فيما يتعلق بالواردات من المعدات الرأسمالية والآلات والمدخلات المستوردة فان انخفاض سعر الصرف المحلي يترتب عليه ارتفاع نفقات انتاج كثير من المنتجات التي تستخدم الخامات والآلات المستوردة، ونظرا للحاجة الماسة لهذه المدخلات، وتعذر انتاجها محليا فقد تضطر المشروعات المحلية الى تخفيض حجم طاقتها الإنتاجية والى عدم التوسع في الانفاق الاستثماري، وحتى بافتراض قدرة هذه المشروعات على تعويض هذا الاثر جزيئا عن طيق زيادة صادراتها، وكذلك زيادة عبء القروض الخارجية وهذا ينعكس على الموازنة العامة ويؤدى الى عجزها. وهذا من جراء التضخم الذي أحدثته تلك التقلبات في أسعار الصرف في الداخل.

وفيما يتعلق بمدفوعات الدول لفوائد وأقساط القروض الخارجية خاصة المستحقة منها، تتأثر هي الأخرى بفعل تقلبات أسعار الصرف، حيث تتحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية للقروض الأجنبية عند تقويمها بالعملة المحلية،

وتزداد قيمة خدمات تلك القروض مقومة بالعملة المحلية عند تخفيض قيمة هذه الأخيرة، وتزداد حدة هذا العبء على الموازنة العامة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية، وعند انخفاض سعر الصرف فان هذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار وقيمة الصادرات وبالتالي انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات و انخفاض النفقات على المستوردات وبالتالي انخفاض عجز في الموازنة العامة، اضافة الى ذلك يؤدي الى انخفاض الاستثمارات المحلية و الناتج المحلى الاجمالي بسبب ارتفاع نفقات انتاج كبير من المنتجات التي تستخدم الخامات والآلات المستوردة، ونظرا للحاجة الماسة لهذه المدخلات.

2. في حالة ارتفاع سعر الصرف :ان ارتفاع أسعار الصرف يؤدي الى خلق حالة تؤثر على الطلب الكلي للسلع و الخدمات بسبب ارتفاع أسعارها محلياً، وفي المقابل زيادة الطلب على السلع المستوردة مما يؤثر سلبا على حركة الحساب الجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات .

ونستنتج من خلال هذا التحليل بالنسبة لارتفاع سعر الصرف وتأثيره على الموازنة العامة، أن هناك علاقة بين ارتفاع سعر الصرف وعجز الموازنة العامة أي عندما يرتفع سعر الصرف يؤدي ذلك الى انخفاض الأسعار، وقيمة الصادرات، وبالتالي انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات و ارتفاع قيمة الاستيرادات وزيادة النفقات على المستوردات وبالتالي اثقال كاهل الموازنة العامة ثم ازدياد العجز في الموازنة العامة.

رابعا: الميزان التجاري

تعددت وجهات النظر التي تحاول تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وخلاصة القول ان هناك وجهتي نظر رئيسيتين لشرح العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري هما وجهة النظر **الكينزية وفرضية التكافؤ لريكاردو**. (تمار، 2018، الصفحات 254-255)

1.فرضية النظرية الكينزية

يعتقد **المنهج الكينزي** ان هناك ارتباط إيجابي بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري ، وعلاقة سببية من الأول إلى الثاني وهذا العجز في الموازنة يسبب العجز التجاري نتيجة آليتين رئيسيتان هما:

الالية الاولى: يزيد عجز الموازنة العامة أو خفض الضرائب من الطلب الكلي والإنتاج ، ويرفع الدخل المحلي وتؤدي هذه الزيادة في الدخل إلى ارتفاع الطلب على المستوردات الذي يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري ويتسبب بالعجز فيه.

الالية الثانية : أن هناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري و يحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه الميزان التجاري وهو ما يسمى بالعجز التوأم التي تستند إلى نموذج(Fleming-Mundell) و اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة النفقات العامة، و بارتفاع مستوى النفقات العامة سينخفض مستوى الادخار العام و المحلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و الذي ينجز عنه زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، و بارتفاع سعر صرف العملة المحلية تزداد الواردات و تنخفض الصادرات، و بالتالي يتشكل عجز في الميزان التجاري.

2. فرضية التكافؤ لريكاردو

يرى اقتصاديون آخرون من مؤيدين لفرضية متعادلة ريكاردو عدم وجود علاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة نتيجة لتقليص حجم الضرائب بمعنى أخر أكثر تفصيلا يتضح من التكافؤ الريكاردي، عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناجم من الانخفاض الاولي في الضرائب و العجز التجاري ذلك لان تخفيض الضرائب وعجز الموازنة ليس اجراء مؤقتا حيث سيقوم الافراد بدفع الضرائب التي خفضت عليه في المستقبل، ومن ثم فالعملية لا تعدو كونها تأجيلا لدفع الضرائب وعجزا مؤقتا في موازنة الدولة وانخفاض في الادخار الحكومي تعوضه زيادة الادخار الخاص وعليه لن يكون له تأثير على الادخار الكلي ولا على الميزان التجاري.

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية للنمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي لفترة طويلة من العقود الماضية، ويشكل النمو وما يرتبط به من عوامل محدده المحور الرئيسي لنماذج وسياسات النظرية الإقتصادية الكلية، إذ يعتبر مؤشر ذا أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين كونه يمثل رأس السياسات الإقتصادية التي ترسمها الحكومات والتي تسعى الى تحقيقها.

المطلب الاول: عموميات حول النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نورد البعض منها فيما يلي:

*يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (ناصف و محمد عبد العزيز عجمية، 2006، صفحة 73)

*يعرف النمو الاقتصادي بأنه "زيادة في الإنتاج على مدى فترة طويلة. إذا كانت أعلى من النمو الديموغرافي، فهو يسمح برفع متوسط مستوى المعيشة أي نمو كمية السلع والخدمات المتاحة في المجتمع وبالتالي يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الناتج المحلي الاجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي" (ابراهيم، 2001، صفحة 283)

كما ان النمو الاقتصادي يعني "تباينا إيجابيا في الناتج المحلي الايجابي(GDP) على مدى فرتة طويلة، يتم احتساب هذا الأخير لمدة عام في بلد معين بناء على جميع القيم المضافة التي أنشأتها جميع الشركات والمؤسسات في هذا البلد" (رضوان، 2011، صفحة 156)

*وعرفه **سيمون كوزنت(Kuzent Simon)**على أنه " ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يحتاج الامر اليها" (Robert, 2010, p. 02)

ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث:

$$TC_t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

وهذا المعدل يمكن أن يكون اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (PIB)، إما اسمي PIB_Nأو حقيقي .

ثانيا: انواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو **الاقتصادي** كما يلي:

1 – النمو الاقتصادي الطبيعي: الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية؛

2– النمو الاقتصادي العابر (الغير مستقر): أي الذي لا يملك صفة الاستمرارية، لأنه ناتج عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية ويزول بزواله؛

3– النمو الاقتصادي المخطط: وهو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن فاعليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر لفترة طويلة تزيد عن بضع عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية؛

4– النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن الدخل الفردي ساكن؛

5– النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد (قدور، 2013، صفحة 65)

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي في اي بلد لا بد من توفر ثلاث مكونات اساسية وهي: تراكم رأس المال، العمل (النمو السكاني) والتقدم التكنولوجي.

ثالثا:طرق قياس النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو تغيير في حجم النشاط الاقتصادي للوطن، وعليه قياس هذا التغيير ينطلق من دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط ويلاحظ بانها مقاييس بسيطة لأن تختص بقياس نشاط واحد، وتتمثل هذه المقاييس فيما يلي: (حميداتو، 2016، الصفحات 10-11)

01– المعدلات النقدية للنمو : بعد التعبير عن كل المنتجات السلعية والخدماتية بما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة يتم حساب معدلات النمو استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، وينبغي مراعاة ما يلي

* الخطأ وسوء التقدير أو إغفال أثر التضخم؛

* إغفال نسب التحويل بين مختلف العملات؛

* الحذر عند الدراسات الدولية المقارنة نظرا لاختلاف الأساليب المحاسبية التي تعتمدها الدول بالرغم من الاتفاق على نظام موحد تلتزم به الدول إلا أن هناك فروقات مازالت موجودة خاصة عند التطبيق، وبالرغم من هذه التحفظات إلا أن المعدلات النقدية تعتبر من أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات والإضافات لتفادي تلك الملحوظات. وهذه الأساليب كالآتي:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: يتم قياس الاقتصاد القومي ونشر البيانات الإحصائية السنوية باستخدام المعدلات المحلية، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو لفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات ويستخدم هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة فنجد مثلا :معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ارتفاع الأسعار والتضخم يحتاج حتما تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، فنجد أن الأسعار الجارية لا تعبر حقيقة عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل وعليه نستخدم المؤشرات السابقة باعتبار تقديرها بأسعار ثابتة، بعد إزالة أثر التضخم عن طريق قيمتها على الرقم القياسي للأسعار وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية لما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2- المعدلات العينية للنمو: تعبر هذه المعدلات على النمو الاقتصادي باعتبار معدلات النمو السكاني، فنجد مثلا: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، ولقد جاء استخدام المعدلات العينية للتعبير عن النمو الاقتصادي نظر لعدم دقة استعمال المقاييس النقدية في مجال الخدمات فنجد منها الأطباء لكل ألف نسمة، عدد الأسر لكل ألف نسمة.

3- مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقاييس الناتج الوطني معبرا عنه بالدولار الأمريكي عند دراسات المقارنة الخاصة بالنمو الاقتصادي وتنشر تقارير يرتب فيها البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف،. (حميداتو، 2016، صفحة 12)

المطلب الثاني: المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي

عملية النمو الاقتصادي هي ظاهرة معقدة للغاية، تتأثر بعدة عوامل عديدة ومتنوعة، حيث توصل الاقتصاديون عند دراستهم لمعظم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بان هناك بعض المحددات الكيفية والاخرى كمية، حيث تتمثل أهم المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي فيما يلي :

1. المحددات الداخلية: تتمثل فيما يلي: (الرؤوف، 2011، الصفحات 73-75)

1.1 الاستقرار السياسي والأمني: غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثـــــمار وإعاقة

النمو الاقتصادي، وهذا ما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على استثمار أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقرار كلما كان تكوين رأس المال أكبر، والعكس صحيح.

2.1.الحلقة المفرغة للفقر: إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لان تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز وتطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.

3.1. سياسات البلدان النامية: من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية وفي إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة.

2. المحددات الخارجية: يمكن ايجازها في:

1.2.الاستقلال السياسي: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.

2.2.سياسات البلدان المتقدمة: من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لان البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي.

تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية وخارجية.

1. المحددات الكمية الداخلية: تتمثل في: (ناصف و محمد عبد العزيز عجمية، 2006، الصفحات 395-396)

1.1.الرأسمال البشري: مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، يبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث و التطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.

2.1.النمو السكاني: لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.

3.1.الاستهلاك النهائي: له تأثير كبير النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.

4.1.التراكم الخام للأصول الثابتة: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز والخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك بشمل هذا التراكم على الأراضي والعمارات، و بذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.

5.1.التضخم: يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع مستمر لفترة طويلة في أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الإفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد.

6.1.البطالة: وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها أثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي، انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وكذلك حجم الادخار، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

2– المحددات الكمية الخارجية: تتمثل في: (الرؤوف، 2011، الصفحات 80-81)

1.2. الانفتاح التجاري: يدل هذا محدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات او الواردات.

2.2.الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تفاقم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية وبذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وعليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على الميزان التجاري ... الخ كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

3.2.أسعار المحروقات: لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، ومن هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو ومن ثم في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر.

المبحث الثالث: العلاقة بين العجز الموازني والنمو الاقتصادي على ضوء الدراسات السابقة

حظي موضوع العلاقة بين العجز الموازني والنمو الاقتصادي اهتمام الكثير من الباحثين، وهذا راجع لكون النمو الاقتصادي احد محددات عجز الموازنة العامة، وعموما تباينت اراء المدارس الاقتصادية بشأن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة ،كما انه هناك العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة التي تطرقت الى هذا الموضوع وتناولته من زوايا مختلفة.

المطلب الاول: العلاقة بين العجز الموازنة والنمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية

لا يعد موضوع العجز في الموازنة والنمو الاقتصادي من الدراسات التي سلط عليها الضوء حديثا، وانما تناولها، العديد

المفكرين الاقتصاديين في قرون مضت، حيث نشبت بينهم صراعات فكرية كل وفق منظوره والظروف الاقتصادية السائدة آنذاك.

اولا: النظرية الكلاسيكية

اهتم المفكرون الكلاسيك أمثال" **Smith Adam** ادم سميث ،"**Ricardo David** " دافيد ريكاردو روبرت مالتس" **Malthus Robert**"و كارل مارس" **Marx Karl**" في دراساتهم وأبحاثهم بالنمو الاقتصادي ويعتبروا من الأوائل نظرا لمعايشتهم للثورة الصناعية في أوروبا ما دفعهم للاهتمام بتوابعها من تطور ونمو اقتصادي شهدته تلك الفترة.

1.نظرية"Smith Adam": :يقول" **Smith**" أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار، إذ أن تقسيم العمل لا يكون فعالا إلا إذا قام الأفراد بالادخار، ذلك أن الزيادة في الادخار ضرورية، حيث ترفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الافراد. (قدور، 2013، الصفحات 70-71)

ولقد اعتبر" Smith"أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، ومن هنا استطاع أن يعرض نموذج حركي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

* التركيز على البحث في عملية تراكم رأس المال من خلال كيفية حدوثه والعوامل التي تنجم فيه؛
* التركيز على نمو السكان حيث ربط النمو الاقتصادي بالنمو الديموغرافي؛
* التركيز على إنتاجية العمل وتأثيرها على النمو.

الشكل رقم (01-03): تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

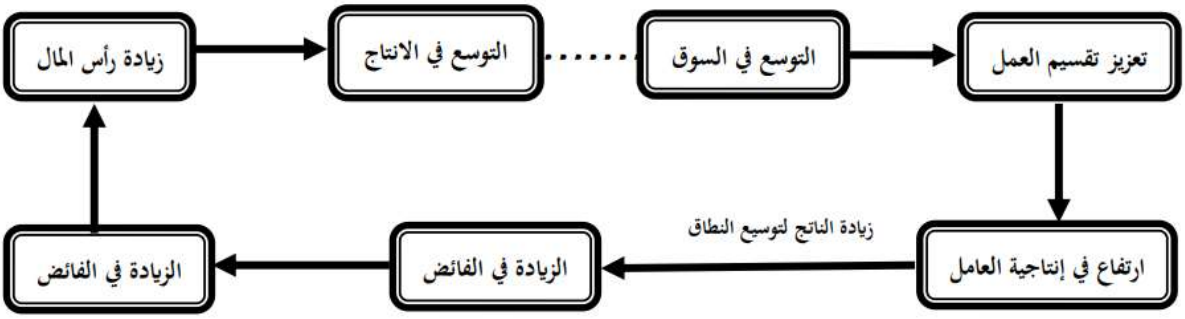

Source: Ayhan Ucak, Adam Smith: The Inspirer of Modern Growth Theories, Published Elsevier Ltd, Procedia- Social, Volume:195, 2015, P:66

2.النظرية التشاؤمية لـ "مالتوس ":ركزت أفكار وأطروحات "مالتوس" على جانبين رئيسين، وهما: نظريته في السكان، وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وبذلك يعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لان الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون "ساي" للمنافذ)

تتلخص نظرية "مالتوس" التي طرحها عام **1798** في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية، بينما يتزايد معدل انتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالناتج المحلي الإجمالي بموجب متوالية حسابية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج مجاعات وآفات اقتصادية، ويرى "مالتوس" لعلاج هذه المشكلة ما يلي : (القريشي، 2007، صفحة 60)

–أن يتحقق التوازن بين السكان والمواد الغذائية بالحروب والكوارث وانتشار الأوبئة و المجاعات، وكأنه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان بالموت؛

– يجب الامتناع الاختياري عن الزواج مدى الحياة أو إلى زمن محدود، وهذا ما ينادي به بعض المفكرين المعاصرين تحت شعار تحديد وتنظيم النسل؛

–يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الأعمال من الرأسماليين، أي بالاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة، حيث يرى أن تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية، أما تزايد السكان الفقراء فيؤدي الى التخلف ؛

–منع المنح والمساعدات التي توجه إلى الفقراء من المنظمات الخيرية، ألنها تساعدهم على كثرة التناسل ويصبحون عالة على العالم.

رأينا مما سبق أن **النظرية الكلاسيكية** قد ركزت على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال تأكيدها على أهمية تحويل جزء من الفائض الاقتصادي المحتمل إلى نواحي الاستثمار المنتج.

بالرغم من كل ما أسهمت به هذه المدرسة، فقد تعرضت الانتقادات اللاذعة انصبت أساسا على أسس التفكير الكلاسيكي وفلسفته العامة، وتفاصيل تحليله، حيث غالت هذه المدرسة في سرد آثار تزايد السكان وتناقص الغلة، فبالنسبة للسكان لم تتحقق الزيادة بالصورة القاتمة التي صورها "مالتوس" لمعاصريه، حتى أن أوربا نفسها عانت من نقص كبير في المواليد بعد أقل من قرن من ظهور رأي "مالتوس "، أما فيما يتعلق بتناقض الغلة فقد أغفلت هذه المدرسة دور التقدم العلمي في زيادة الموارد الغذائية من خلال مضاعف الإنتاج، كما أن هناك مساحات شاسعة في العالم غير مستغلة.

كخلاصة لما سبق فان البعض يعتبر بان النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية، ولكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود الاقتصادي وسياسة الحرية الاقتصادية التامة.

➢بعد التطرق الى نظرة **المدرسة الكلاسيكية** للنمو الاقتصادي نجد ان أفكار الكلاسيكيون تستند لضرورة توازن الموازنة العامة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة على الدور الذي تقوم به الدولة في الفكر الكلاسيكي والمتمثل في الدولة الحارسة، فينحصر دورها من وجهة نظرهم على ضمان سير المرافق العامة في أضيق الحدود دون أن تتدخل في الحياة الإقتصادية أو الاجتماعية، لذلك انحصر النظام المالي على الحصول على الإيرادات المالية الضرورية للنفقات العامة، وهكذا فعجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة الكلاسيكيين يعتبر خطرا كبيرا يصيب الاقتصاد الوطني، وأعتمد

الكلاسيكيين على العديد من الحجج يدافعون بها على مبدأ توازن الموازنة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة وأبرزها ما يلي: (سليماني و علي، 2001، صفحة 312)

–تؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام وهذه الزيادة تؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تجد الدولة نفسها مرغمة على الاقتراض من أجل مواجهة هذا العجز ومنه تبقى الدولة تدور في حلقة مفرغة من الديون المستمر؛

– يؤدي الإقراض الحكومي من إنقاص الطاقة الإنتاجية في المجتمع ويساهم ويشجع على تبديد الأموال العمومية بواسطة تحويل الموارد من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع العام غير المنتج؛

–يؤدي عجز الموازنة العامة للدولة إلى طبع النقود أي ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلى زيادة عرض النقود المتداولة، وبالتالي تزيد وسائل الدفع بشكل يفوق حجم السلع المعروضة ومنه تقع الدولة في التضخم وما ينجم عنه من آثار اقتصادية.

كخلاصة من المدرسة الكلاسيكية نستنتج ان النظرية الريكاردية تقر بوجود علاقة حيادية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي.

ثانيا: النظرية الكنزية

انتقد **كينز** النظرية الكلاسيكية وخاصة **قانون المنافذ لساي،** وأكد بان مستوى الطلب لا يتحدد بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، بل يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل ، كما يرى أن مستوى الاستخدام يتحدد في الأساس من خلال الطلب الكلي، أولى **كينز** اهتماما كبيرا بالاستقرار الاقتصادي و ربط معدل النمو الاقتصادي بالناتج الاجمالي.

وحاول **كينز** على غرار الكلاسيك التركيز على متغيرات تتسم الديناميكية والتحول التكنولوجي ، نمو السكان إلا أن هذه الأخيرة كانت تعاني من بعض الجمود والصيغ العامة، مما جعل التحليل **الكينزي** لم يلمس تماما جوهر ظاهرة النمو الاقتصادي ليأتي بعده **كمبردج** الذي اهتم ودرس موضوعات النمو والتنمية الاقتصادية بعمق ، حيث ظهرت في النصف الثاني من القرن الماضي **أطروحة كمبردج الحديثة** من خلال أفكار **كالدور وروبنسون،** ولقد أكد **كالدور** على ثلاثة قوانين:

–ارتباط نمو الناتج القومي بنمو الناتج الصناعي من خلال الخصائص الهيكلية للنشاط الصناعي؛

– .ارتباط نمو انتاجية العمل بنمو الناتج الصناعي؛

– ارتباط نمو انتاجية العمل في الاقتصاد ككل بنمو التشغيل في القطاعات الغير الصناعية.

وعليه فإن الأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي(الوطني) ، وذلك لمعرفة السياسيات المناسبة، وقد قدم "**كينز**" المخطط التالي الذي يوضح ذلك :

الشكل رقم (01-04): محددات الطلب الكلي عند كينز

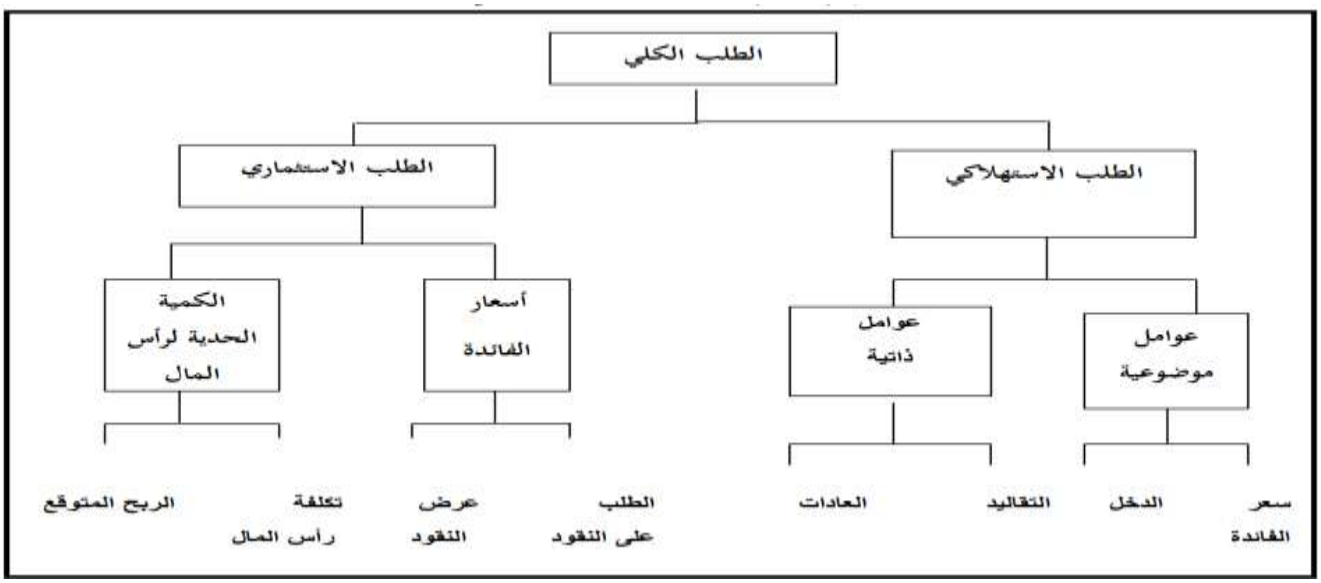

المصدر :بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص:36.

بشكل عام، الفرضيات التي يعتمد عليها النموذج غير واقعية بالنسبة للدول النامية، ولذلك فاستخدامات هذا النموذج محدودة في الدول النامية.

❖ يرى كينز أن النظام السوقي ليست فيه القدرة التلقائية التي تضمن تحقيق العمالة الكاملة وإنما الطلب الكلي هو الذي يحقق ذلك،" وفي إطار التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي يرتبط بسوق النقد وسوق السلعة وعلى ذلك يعتمد اشتقاق منحنى الطلب الكلي على النموذج.

❖ يرى كينز وأتباعه أن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي وعلى ذلك فإنه إذ أمكن تحقيق الاستقرار في الطلب الكلي والمحافظة عليه عند مستوى ينسجم مع التوظيف الكامل، نكون قد تمكنا من إزالة أي قصور في إقتصاديات السوق، ولما كانت سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي تمارس آثارا على الطلب الكلي فإن الموازنة العامة تعتبر سلاحا هاما في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة والتضخم.

❖ فحينما يكون الكساد هو المسيطر، اقترح كينز جملة من السياسات في مجال الائتمان والمالية العامة لزيادة حقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، فدعي إلى تخفيض سعر الفائدة، حتى تنخفض تكاليف الإنتاج، ونادى بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة، فكل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم الدخل والإنفاق ومن ثم توظيف العمالة، وبذلك تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد. (النجار، 1993، صفحة 105)

كخلاصة من المدرسة الكنزية تؤكد على وجود علاقة ايجابية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي .

ثالثا: النظرية النيوكلاسيكية

برزت **المدرسة النيوكلاسيكية** في النصف الثاني من **القرن التاسع عشر** والتي اهتم روادها بتكوين رأس المال وقد ركز هؤلاء في ذلك على المزايا المتحققة عن النمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حيث اعتبروا تعميق رأس المال وتزايد نسبة (k/L) مصدرا هاما لهذه المزايا، وقد اعتمد **النيوكلاسيكية** على شروط محددة حول حدوث النمو وهي :

- توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية ؛
- ارتفاع ميل الادخار لدى السكان؛
- توافر عرض العمل الماهر مقرونا بخبرات إدارية متطورة؛
- التنمية عملية مستمرة، متدرجة ومتوافقة تجري في ظروف تتسم بالتفاؤل؛
- إن التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل يزيدان من عملية التراكم، إذا ما تم اعتماد نظرية التكاليف النسبية التي طورها **ريكاردو**؛
- التأكيد على نسب متغيرة لدالة الإنتاج وحيث تتباين ر أس المال الى العمل فإن مع زيادة استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال ترتفع نسبة الناتج الى رأس المال أي ترتفع إنتاجية راس المال وبالتالي تقل نسبة الناتج الى العمل، أي تنخفض انتاجية العمل وبالمقابل كلما قل استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال تنخفض انتاجية رأس المال وترتفع انتاجية العمل. (معروف، 2005، الصفحات 374-375)

➢**نموذج سولو Solow–Swan**: يعتبر هذا النموذج في النمو الاقتصادي أحد الإسهامات البارزة **للمدرسة النيوكلاسيكية**، يعتمد" **Solow**" في نموذجه (مثله مثل نموذج "Domar-Harrod") على الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي، لكن زيادة على ذلك قام "Solow"بإدخال عنصر العمل، هذا إضافة عن زيادة متغير مستقل وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو. (داودي، 2017-2018، الصفحات 141-142)

01–الاقتصاد مغلق (الإنتاج يساوي الدخل والاستثمار يساوي الادخار) ،كما أن التوازن على سوق السلع والخدمات مؤكد ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{Y\ (t) = C\ (t) + I\ (t)}$$

حيث: **y** تمثل الإنتاج الحقيقي، C تمثل الاستهلاك و I تمثل الاستثمار.

02–للاعوان الإقتصادية معدل ادخار S ثابت: هو :

$$\mathbf{S = [}y(t) - C(t)\mathbf{]/\ (}t\mathbf{)}$$

حيث: $\mathbf{1> S> 0}$ ومنه: معدل الادخار عامل خارجي وتعطي معادلة الاستهلاك بالعلاقة التالية:

$$(t) = (1 = s) \cdot (t)$$

03 –الاستثمار يمثل جزء ثابت من الإنتاج: ويعطي بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{S} \cdot Y \cdots \cdots (2.2-6)\ (t) =$$

04– دالة الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية

$$\boldsymbol{Y(t) = F[K(t), A(t) \cdot L(t)]}$$

–حجم العمل والتقدم التقني يتزيدان على التوالي بمعدلين خارجيين n و a أي:

$$\boldsymbol{(t) = A(0) \cdot e^{a \cdot t}}$$

حيث أن: aوn يمثلان على التوالي القيمتين الأوليتين لمستوى التشغيل ومؤشر فعالية العمل.

في نموذج **سولو** يعبر$\mathbf{S}(K)$. عن الاستثمار لكل وحدة من وحدات العمل الفعلي ويمكن تفسير $(a+n+\delta)$ بالمعدل الفعلي لاندثار مخزون رأس المال لكل وحدة من وحدات العمل الفعلي.

الشكل رقم (01–05): نموذج "سولو" للنمو

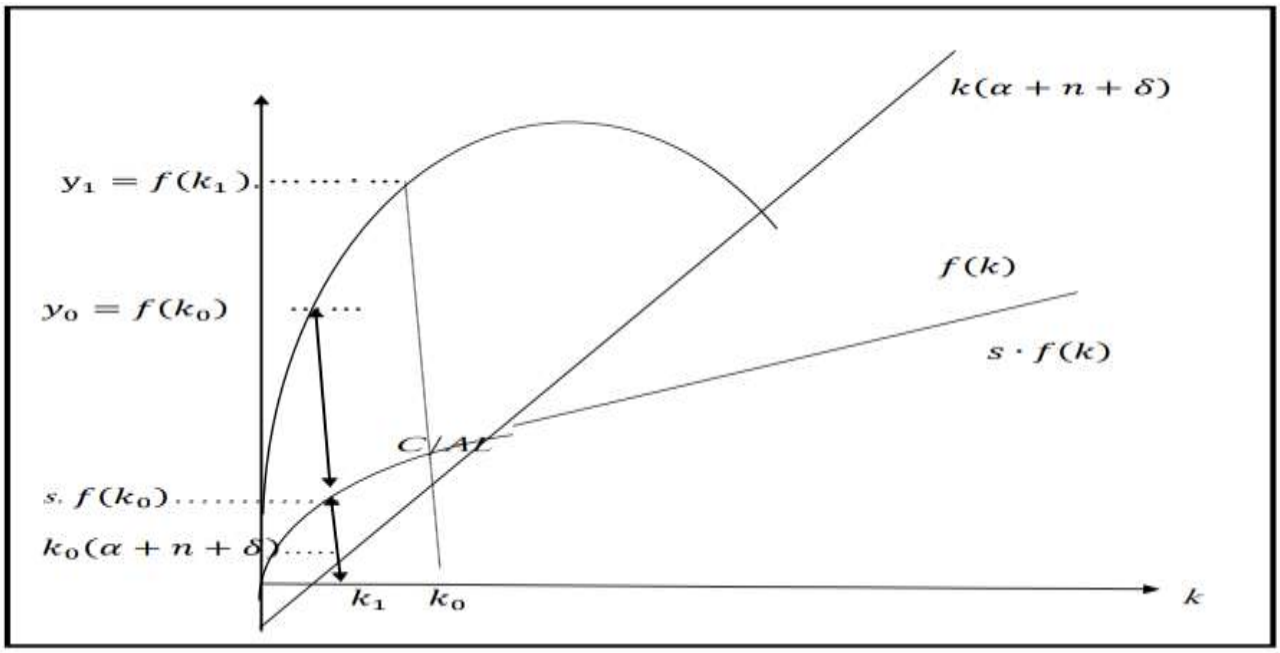

المصدر: بروك داودي ،**دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر– الفترة من 1967 إلى 2014–** ، مرجع سبق ذكره، ص :143.

بالرغم من أن **نموذج سولو** يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني " أي الزيادة في الإنتاجية"، إلا أن التقدم الفني يعتبر متغير خارج النموذج، فالنموذج بذلك لا يقدم تفسيرا للنمو الاقتصادي، كما أن هذا النموذج أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.

بناء على تم ذكره من شرح لما جاءت به **النظرية النيوكلاسيكية** وتقديم لنموذج **سولو**، يمكن طرح العلاقة بين العلاقة بين العجز الموازنة والنمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية على النحو التالي:

❖ ترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ترى بأن السبب الأساسي لعجز

الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد، فالمذهب النيوكلاسبكي يستند إلى ما جاءت به أفكار المدرسة النقدية والتي ترى بأن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية بتمثل في ضرورة مواجهة التضخم ولبس الوصول لتحقق الاستقرار الاقتصادي أو الوصول للتوظيف الكامل، فالوصول لتحقيق الاستقرار النقدي لن بتحقق إلا من خلال انتهاج سياسة نقدية مشددة تحول دون زيادة كمية النقود بمستويات تفوق مستوى نمو الناتج المحلي الاجمالي، كذلك نادى أصحاب المدرسة النقدية على أهمية وضرورة التخلص من عجز الموازنة العامة، وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل التقليل من النفقات الجارحة،

❖تركز **النظرية النيوكلاسيكية** على أهمية التقدم التقني في تعويض الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحدبة لرأس المال ومن ثم تحديد النمو طويل الأجل، ولذلك فإن التقدم التقني يلعب دورا مهما في تحديد معدل النمو والذي بدونه سيتساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو السكان بحيث يكون معدل النمو في الدخل الفردي صفرا.

كخلاصة من المدرسة النيوكلاسيكية تؤكد على وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة.

حظيت مواضيع السياسات المالية وتأثيرها على مخرجات النشاط الاقتصادي ودورها في خلق القيم المضافة ودعم النمو الاقتصادي باهتمام كبري في أوساط الباحثين والأكاديميين في بلدان العالم، وهنا سنحاول مناقشة أهم الدراسات التي نشرت حول موضوع عجز الموازنة وعلاقته بالنمو الاقتصادي في العقود الأخيرة:

01– نزار كاضم صباح، اريج عبد الزهرة تايه، **قياس اثر مكونات الموازنة العامة في النمو الاقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ(VECM) للمدة 1985–2016**، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 14،العدد 57، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تحتله الموازنة العامة في مصر لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، ولأجل ذلك قدم البحث تأصيلا نظريا لجانبي الموازنة العامة بمكوناتها الرئيسية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، متضمنة تحليلا لأداء الموازنة العامة في مصر والوقوف على أهم اثارها الحقيقية في اقتصادها، وقد افرزت النتائج من خلال اعتماد بعض المؤشرات المالية سواء في مجال النفقات العامة التي تفوقت فيها الإيرادات الضريبية، فضلا عن التوصل كميا الى تأثير كل من النفقات والإيرادات العامة في النمو وبعلاقات طردية وسلبية على التوالي، الأمر الذي من خلاله تم التركيز على مجموعة من المقترحات منها ضرورة تبني سياسية اقتصادية مالية ملائمة لظروف مصر الاقتصادية ومن شأنها تنمية الإيرادات العامة لاسيما وإن الإيرادات الضريبية تساهم في تمويل الموازنة العامة.

02– دراسة: عبد الحق بن تفات، مُحَّد الساحل، مُحَّد اليفي، **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009–2016)**، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32، الجزء الرابع،ديسمبر2018 .

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين عجز الموازنة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (**2009–2016**) آخذين بعين الاعتبار بعض المتغيرات المستقلة المفسرة للنمو الاقتصادي كالاستثمار الأجنبي المباشر

الصادرات، التضخم، و من أهم نتائج هذا البحث:

من خلال النموذج المستخرج – الانحدار الخطي المتعدد- أن هناك علاقة موجبة وضعيفة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي الجزائري، حيث كلما زاد عجز الموازنة زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح (إثبات الفرضية الكينزية).

03-دراسة: بن البار المحمد ، **قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-1990)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09،العدد 16 مكرر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، جانفي **2019**.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع**ARDL** خلال الفترة (**1990-2017**) وتوصلت الدراسة إلى:

* أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال F- statistic ، الى وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرين المستقلين، من خلال قيمة إحصاء F- المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1%،2%،5%،10%؛

* وجود اثر إيجابي لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي، هذا يدل انه كلما ارتفع عجز الموازنة العامة بـ1 % سيؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.825%.

04-دراسة: صيفور فضيلة ، بلعباس رابح ، **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ECM خلال الفترة (1965-2016)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد1 ،أفريل 2020.

. تهدف هذه الدراسة القياسية إلى اختبار أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر وتحليل اتجاهات العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القريب والبعيد، وذلك من خلال تطبيق النموذج الديناميكي المتمثل في نموذج تصحيح الخطأ **V ECM** على سلسلة من البيانات السنوية لكل من عجز الموازنة والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (**1965-2016**) ، ومن اهم النتائج التي خلصت اليها هذه الدراسة التحليلية القياسية هي:

*وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر، في الأجل القريب يؤثر طرديا عجز الموازنة على النمو الاقتصادي تأثريا طرديا خلال الأربع سنوات التي تشكل الأفق الزمني القريب الأجل للسياسة المالية؛

*خلصت كذلك هاته لإثبات فرضية التحليل الكينزي في الأجل القريب التي تدعي وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، ما يعني رفض فرضيات التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيك والتحليل النقدي.

05-دراسة (2012، Nur Hayati):هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى **تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي الماليزي** مستندا في ذلك على البيانات الفصلية الممتدة من الثلاثي الأول لسنة **2000 إلى الثلاثي الرابع من سنة2011**،وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

الزمنية المتباطئة **ARDL** من أجل تحليل العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الدين الحكومي، النفقات الإنتاجية والنفقات الغير إنتاجية .خلصت هذه الدراسة إلى:

* عدم وجود علاقة طويلة المدى بين عجز الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في حين أشارت إلى وجود علاقة طويلة المدى وإيجابية بين كل من الإنفاق الإنتاجي والنمو الاقتصادي الماليزي؛

* كما توصل إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الإنتاجية هي المتغيرات الوحيدة من بين متغيرات الدراسة التي يمكن أن تحدث توازن نسبي في الاقتصاد الماليزي في حالة حدوث صدمة اقتصادية.

06-دراسة Hemera Nayab, "**The Relationship Between Budget And Economic Growth of Pakistana** ", Developing Country Studies , Vol 5, No 11 ,Institute of Management Peshawar, Pakistan, 2015

: استهدف هذا البحث قياس **تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي الباكستاني** وذلك بالاعتماد على معطيات سنوية خلال الفترة(**1976-2007**) ، وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية تصحيح الخطأ **VECM** واختبار غرانجر لدراسة العلاقة السببية ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي الباكستاني وتقديم توصيات بتغيير السياسة المنتهجة لتقليل رصيد الميزانية العامة .خلصت هذه الورقة البحثية إلى:

* وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، كما توصلت الدراسة لعدم وجود تأثير كبير لعجز الميزانية على النمو الاقتصادي في باكستان، بالإضافة لوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي إلى الاستثمار ومن الاستثمار إلى رصيد الميزانية العامة، في حين تم التوصل إلى عدم وجود علاقة سببية من رصيد الميزانية العامة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدارسات السابقة

سيتم في هذا المطلب تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدارسات السابقة، بغية تقييمها ومعرفة موقع الدراسة الحالية منها، حيث تركز أغلب الدراسات على أثر العجز الموازني على النمو الاقتصادي ، إلا أن لكل دراسة متغيرات خاصة بها، كما انها أجريت في بيئات مختلفة وباستعمال برامج احصائية مختلفة، ولتوضيح أكثر أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة بغية تقييمها ومقارنتها مع الدراسة الحالية، تم ذلك في الجدول ادناه.

الجدول (01-01): المقارنة بين الدراسة الحالية من الدارسات السابقة

اسم الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
دراسة نزار كاظم صباح، أريج عبد الزهرة تايه المعنونة بـ" قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الاقتصادي لحالة مصر للمدة (**2016-1985**)".	● دراسة كل من مكونات الموازنة العامة " الايرادات والنفقات"والنمو الاقتصادي؛ ● النتائج المتوصل اليها: وجود علاقة توازنية بين عجز الموازنة العامة والنمو.	●تمثلت في الإطـــــار الزماني والمكاني؛ ●استخدام منهج تصحيح الخطأ VECM.
دراسة عبد الحق بن تفات، مُحَّد الساحل مُحَّد اليفي المعنونة بـ " أثـر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائـــر خلال الفترة (**2016-2009**)".	●تمثلت في الإطـــــار المكاني؛ ●النتائج المتوصل اليها: هنـــاك علاقة مـوجبة بين عجـــز الموازنـــة والنمو الاقتصادي الجزائري.	●تمثلت في الإطـــــار الزماني؛ ●الاعتماد علـــى الاستثـــمار الأجنبي المباشر، الصادرات في الدراسة؛ ●استخدام الانحدار الخطي المتعدد
دراسة بن البار مُحَّد المعنونة بـ " قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (**2017-1990**)".	●تمثلت في الإطـــــار المكاني؛ ● دراسة كل مـن: الايرادات العامة، النفقات ، التضخم و سعر الصرف؛ ● وجود اثر إيجابي لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي الجزائري.	●تمثلت في الإطـــــار الزماني؛ ●استخـدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيـــد للانحدار الـذاتي ذو الإبطاء الموزع**ARDL**.
دراسة صيفور فضيلة، بلعباس رابح المعنونة بـ" أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (**2016-1965**)"	●تمثلت في الإطـــــار المكاني؛ ●النتائج المتوصل اليها: وجود عـــلاقة طردية بيـــن عجز المـــــوازنة العامة والنمو الاقتصادي.	●تمثلت في الإطـــــار الزماني؛ ●الاعتماد على متغير تابع واحد وهو الناتـج الداخلي الخام وربطه بعجز الموازنة كمتغير مستقل؛ ●استخدام منهج تصحيح الخطأ VECM.

دراسة (Hemera Nayab،2015) قياس تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي الباكستاني خلال الفترة (**1976–2007**)	● دراسة عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي؛ ●الاعتماد غلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.	●تمثلت في الإطـار الزمـــــاني والمكاني؛ ●استخدام منهجية تصحيح الخطأ **VECM**واختبار غرانجر لدراسة العلاقة السببية؛ ●عدم وجود عـــلاقة سببية من رصيد الميزانية العامة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل الاول:

ان تفاوت الآراء وتباين الاجتهادات حول موضوع عجز الموازنة العامة للدولة وكيفية معالجته وفق محاور اجتماعية وفق السياسات المقترحة، حيث عتبر عجز الموازنة انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، الأمر الذي بدفع بالدولة عادة لتأمين الأموال اللازمة، من خلال الإصدارات النقدية الجديدة أو اللجوء إلى القروض بنوعيها الداخلية أو الخارجية، او عن طريق فرض الضرائبب، ولعجز الموازنة محددات كثيرة ولعل اهمها النمو الاقتصادي الذي يعرف اختلاف في تعاريفه إلا أن الكتاب يتفقون على أنه يعني النمو الكمي في الناتج الوطني وهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من هذا الناتج، فالنمو الاقتصادي هو ثمرة تعاون لجملة من العوامل والمتمثلة أساسا في العمل، رأس المال، والتقدم التكنولوجي وعوامل أخرى كالموارد الطبيعية، التخصص وغيرهم.

تباينت اراء مختلف مدارس الفكر الاقتصادي حول العلاقة الموجودة بين عجز الموازنة العامة النمو الاقتصادي، حيث ان الدراسات السابقة مست معظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ويبدو جليا حجم التباين والفروقات الذي ميز هذه الدراسات، فمعظم الدراسات اهتمت بمعاجلة وتحليل أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي، اذ ان معظم الدراسات خلصت لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

عجز الموازنة العامة وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)

تمهيد:

نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل أساسي في التمويل على قطاع المحروقات، فقد أدرج متخذو القرار السياسات المالية الانفاقية ضمن أولويات السياسات الإقتصادية اليت هدفت من خلالها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تلك السياسات الانفاقية التي تمول في غالب الأحيان من عوائد قطاع المحروقات التي تتميز أسواقها بالتقلبات والاضطرابات الظرفية الهائلة، حيث في غالب الأحيان تنعكس تقلبات أسعار النفط على تمويل المشاريع الحكومية ، وهو ما يجعل من السياسات و البرامج الحكومية تمول تحت عجز موازني بغية تحقيق تلك الأهداف الإقتصادية المنشودة في بعض الفترات ،وتعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي تعاني من عجز مستمر في الموازنة العامة، ناتجا عن الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة ونمو النفقات العامة.

نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقـي، وذلك من خلال الوقوف على دراسة العلاقة بني عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (**2003-2023**) وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول هذا الفصل من خلال مبحثين، وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الاول: النمو الاقتصادي والموازنة العامة في التشريع الجزائري**
- **المبحث الثاني: تحليل تطور العجز الموازني وعلاقته بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2003 -2023)**

المبحث الاول: النمو الاقتصادي والموازنة العامة في التشريع الجزائري

إن المتتبع للمؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر يدرك أن معدل نمو ناتجه المحلي الإجمالي شديد التقلب لأسعار البترول، وهذا ما يعكس ضعف الهيكل الاقتصادي وتبعيته لقطاع المحروقات، وهذا الاخير ايراداته تشكل الجزء الاهم من الايرادات العامة للدولة الامر الذي يثبت وجود خلل هيكلي في الموازنة العامة التي تشهد عجزا مستمرا .

المطلب الاول: النمو الاقتصادي والموازنة العامة في الجزائر

يعد معدل نمو الناتج الإجمالي من أهم النسب المستخدمة كمقياس أو مؤشر للنمو الاقتصادي و يرمز **لإجمالي للناتج المحلي بـGDP**، الذي ورد تعريفه من طرف البنك الدولي على انه " مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أي ضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أي خصوم بسبب تدهور الموارد الطبيعية"

ويمثل معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام **2010**، قد عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (02-01): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)

(الوحدة %)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو إجمالي الناتج المحلي %	7.2	4.3	5.90	1.70	3.40	2.40	1.50
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو إجمالي الناتج المحلي %	3.60	2.90	3.40	2.80	3.80	3.70	3.20
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نمو إجمالي الناتج المحلي %	1.30	1.20	0.99	-5.1	3.40	3.20	4.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من سنة 2003 الى سنة 2023، على الموقع الالكتروني: **https://www.albankaldawli.org/ country/Alegria** ،تم الاطلاع عليها يوم 2024/05/04،على الساعة 18.09.

يتبين من النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (**2003-2023**) التذبذب الكبير بين الانخفـاض والارتفاع من سنة لأخرى وعدم استدامته، وذلك من خلال التطرق لتطور معدل نمو اجمالي الناتج المحلي

باعتباره احسن مؤشر للنمو الاقتصادي ، حيث بمكننا ملاحظة أن معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر مر بعدة مراحل:

-خلال الفترة (**2003-2004**) وصل معدل النمو الاقتصادي الى اعلى معدل خلال فترة الدراسة في سنة **2003** بنسبة **7.2%**، حيث شهدت هذه المرحلة عودة استقرار الاوضاع السياسية و الامنية، اضافة الى تحسن مداخيل الدولة المتأتية من المحروقات جراء ارتفاع اسعار البترول في الاسواق الدولية، وفي ضوء الانتعاش المالي ورغبة الحكومة في استغلالها لتطوير النشاط الاقتصادي تم تبني سياسة مالية تنموية ضمن ما يعرف **ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2003)**.

❖تزامنت الفترة (**2005-2009**) مع تطبيق **البرنامج التكميلي لدعم النمو** مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في اطار **مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي**، حيث سجلت **الجزائر** في المتوسط معدل نمو يقدر **بـ2.98%** يلاحظ خلال هذه الفترة ان معلات النمو الاقتصادي شهدت ايضا تحقيق معدلات نمو موجبة ولكن منخفضة مقارنة **ببرنامج الإنعاش الاقتصادي** (**2001-2004**) حيث انتقلت معلات النمو من **5.90 %** سنة **2005** الى **1.70 %** سنة **2006** ، مع ارتفاع طفيف سنة **2007** قدربـ**3.40 %**،لتعود بالانخفاض خلال سنتي **2008 و2009** مسجلة على التوالي **2.40 %**،**1.50 %**، التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي يمكن ارجاعها للازمة المالية العالمية (**2008**) التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على المحروقات وبالتالي تراجع اسعارها.

❖اما في الفترة (**2010-2014**) تزامنت مع تطبيق توطيد النمو حيث تم في هذه المرحلة تنفيذ **برنامج المخطط التنموي الخماسي**، تم تسجيل **معدل نمو** في المتوسط **قدر بـ3.30 %** .

❖اما خلال فترة تنفيذ **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** (**2015-2019**) تم تسجيل معدل في المتوسط بقدر بنحو **2.06 %** أي كانت معدلات النمو موجبة ولكن في اتجاه تنازلي حيث انتقلت من **3.70 %** سنة **2015** الى **0.99 %** سنة **2019**،فمع حلول **سنة 2015** استمر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، ولتدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات الجزائرية الى تبني عدة اجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العمومية الامر الذي ادى الى انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (**2017-2019**) .

❖شهدت **سنة 2020** تسجيل معدل نمو سلبي قدر بـ **-5.10 %** نتيجة للصدمة النفطية وكذا التداعيات السلبية لجائحة **كورونا(كوفيد 19)**،كما شهدت ذات السنة طرح الحكومة لبرنامج طموح هو **مخطط الانعاش الاقتصادي للفترة (2020-2024)**.

❖خلال الفترة (**2021-2023**) بدا ظهور تحسن في معدل النمو الاقتصادي من جديد، فخلال الفترة (**2021-2023**) سجل في المتوسط معدل نمو **3.56 %**، شهدت هذه المرحلة تطبيق **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجديد** (**2020-2024**) الذي طرح من طرف الحكومة بهدف تسريع اعادة النظر المعمقة الرامية الى التخلي التام عن كيفيات التسيير التي انتجت ادارة مبذرة وهشة.

يمكننا تمثيل معدلات تطور نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2003-2023) في الشكل التالي:

الشكل (02-01): تطور نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)

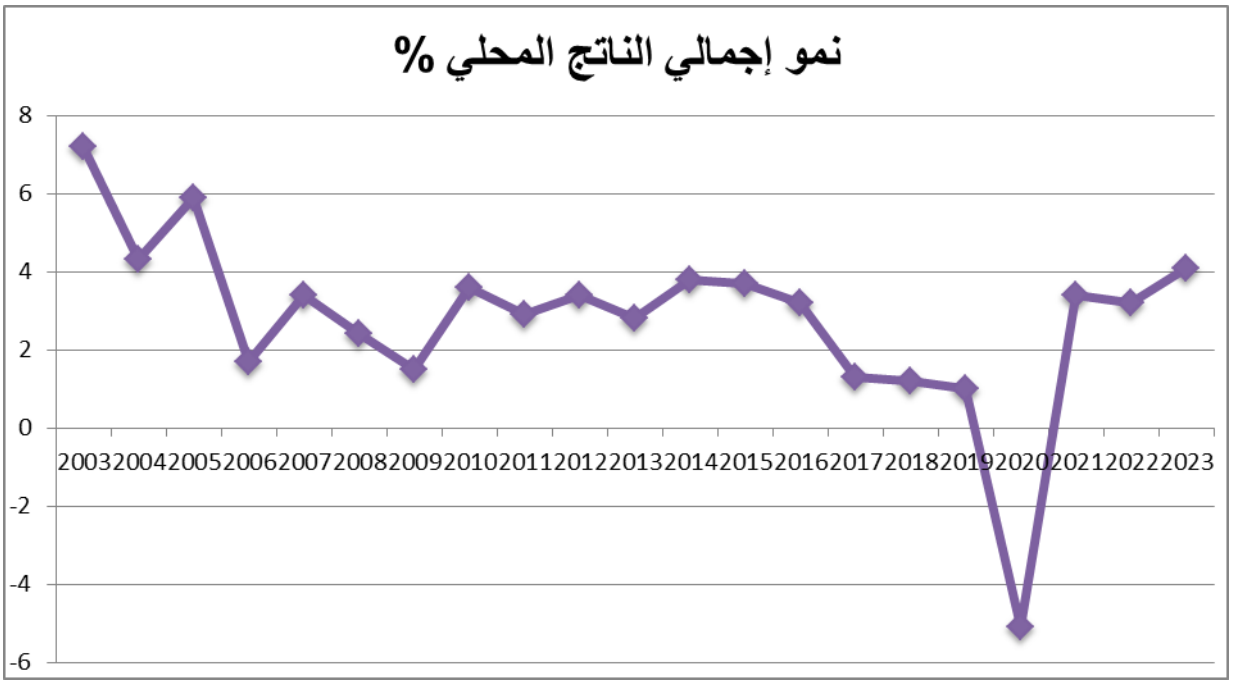

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على معطيات جدول رقم (02-01) باستخدام برنامج Excel

المطلب الثاني: الموازنة العامة في الجزائر

عرف **المشرع الجزائري الميزانية العامة** للدولة **حسب القانون17/84** على أنها:" تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها" (الشعبية، 1984، صفحة 1040) .

وعرفها **القانون** المتعلق **بالمحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 15أوت 1990** على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها" . (الشعبية، قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، 1990، صفحة 1132)

وتستند الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة إعدادها للعديد من المبادئ والقواعد التي تنظمها وتحكمها، وفي الإجمال تهدف هذه المبادئ والقواعد إلى تسهيل عملية التحضير والرقابة على الموازنة وتعتبر ركيزة أساسية لدورة الموازنة بحيث أن المراحل والخطوات التي تمر بها تستند بشكل رئيسي لهذه المبادئ .

اولا- مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

لقد وضع المشرع الجزائري مبادئ وقواعد أساسية تحكم الموازنة العامة للدولة، وتتخلص أهم هذه القواعد في أربعة قواعد رئيسية هي:

1. مبدأ السنوية: يظهر لنا مبدأ السنوية من خلال التعريف فالموازنة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية و البيان الذي من خلاله ترخص وتقدر الإيرادات والنفقات السنوية للدولة، ومنه نلاحظ أن التحديد الدوري لترخيص الموازنة يتوافق مع السنة، فالنفقات المرخص بها في قانون المالية لا تكون صالحة إلا لسنة واحدة، فالسنة المالية في الجزائر تبدأ في **الفاتح جانفي** من كل سنة وتنتهي في **12/31** من كل سنة، وفيما يتعلق بالإيرادات العامة فتجد قاعدة السنوية تطبيقا دقيقا فيكون الترخيص بتحصيل الضرائب والرسوم سنويا.

2. مبدأ الوحدة: يعني هذا المبدأ أن يتم إدراج كل عناصر الموازنة في بيان واحد أي أن تخصص موازنة واحدة تكون ملمة بجميع النفقات والإيرادات وذلك مهما كانت طبيعتها، بحيث يقوم البرلمان بالتصويت عليها مرة واحدة وبصورة عامة، ، والجزائر أدخلت بعض التعديلات لقاعدة الوحدة وظهرت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة ومن أهم التعديلات التي أدخلت على قاعدة وحدة الموازنة هي إدراج الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالخزينة. (دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، 2014، صفحة 164)

3. مبدأ الشمولية: يعني هذا المبدأ أن تظهر كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات في وثيقة الموازنة دون أي مقاصة بينهما، ويعتبر هذا المبدأ مكمل لمبدأ وحدة الموازنة، ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين رئيسيتين وهما: (دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، 2014، صفحة 166)

1.3 قاعدة عدم تخصيص الايراد: تظهر لنا هذه القاعدة بشكل جلي بقراءة **المادة 08 من قانون 17/84**والتي تنص على أنه :" لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية للدولة بلا تمييز" غير أنه يمكن أن ينص **قانون المالية** صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات والأشكال الآتية: الميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة للخزينة، و الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الموازنة العامة والتي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

2.3 قاعدة المنتوج الخام: تعني هذه القاعدة إلزامية تسجيل النفقات والإيرادات بمبلغها الخام أي بمبلغها الكامل وهو ما يمنع مقاصة الإيرادات والنفقات.

4. مبدأ توازن الميزانية: تعني قاعدة توازن الموازنة العامة للدولة، ألا تزيد النفقات العامة على الإيرادات والعكس، فخلال المخطط الثلاثي (1967/1969)، عرفت الخزينة مشاكل في التمويل ومع تزايد الإنفاق العام ظهرت مشكلة التوازن في الموازنة العامة للدولة فقامت الحكومة من أجل حل هذه المشكلة بإدخال ما يعرف **بالموارد المؤقتة** ضمن مكونات الموازنة (التسبيقات والقروض)، ولكن بعد سنة **1971** شرعت الجزائر بالعديد من الإصلاحات وذلك من أجل تسهيل عملية التمويل لمختلف المخططات.

ثانيا- دورة الموازنة العامة في الجزائر

تمر دورة الموازنة العامة للدولة بأربعة مراحل رئيسية وهي مرحلة التحضير والإعداد ومرحلة المناقشة والمصادقة ومرحلة التنفيذ وأخيرا مرحلة الرقابة بحيث تتولى كل من السلطة التنفيذية والتشريعية السهر على هذه المراحل. (دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، 2014، الصفحات 167-168)

1. مرحلة تحضير الميزانية: تقوم السلطة التنفيذية بعملية تحضير واعداد مشروع ميزانية الدولة، بحيث أنه في الجزائر تقوم وزارة المالية بهذه العملية باعتبارها مختصة ومؤهلة لذلك فتتم هذه العملية بالتنسيق بين وزارة المالية والوزارات الأخرى من إعداد كل التقديرات حيث تقوم وزارة المالية بدراسة التقديرات الموجودة لديها وبعد مطابقة هذه التقديرات مع سقف النفقات المحدد مسبقا تقوم بإعداد المشروع الأولي لقانون المالية الذي يكون محل دراسة على طاولة مجلس الوزراء، يمكن لوزير المالية أن يرفض كل مطلب يخل بالتوازنات المالية للدولة ويحدث أزمة، وعند انتهاء المناقشات بين مجلس الوزراء يتم إعداد مشروع قانون المالية ليمرر للبرلمان من أجل المصادقة عليه.

2. مرحلة المصادقة على قانون المالية والميزانية: تنتهي الحكومة من إعداد مشروع قانون المالية تمرره للبرلمان من أجل المصادقة عليه وذلك بعد مناقشته بحيث يجب أن يقوم البرلمان بالمصادقة على قانون المالية في أجل لا يتعدى **75يوم** من تاريخ إيداعه لدى البرلمان، حيث يتم تخصيص جلسة خاصة لأعضاء المجلس للمصادقة على مشروع قانون المالية وبعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس على المشروع أي المصادقة عليه يحال على مجلس الأمة بهدف المصادقة عليه من قبل أعضاء مجلس الأمة وعندما تتم المصادقة عليه يعرض **مشروع قانون المالية** على **رئيس الجمهورية** ليوقع عليه ويتم إقراره بعد نشره في عدد خاص من الجريدة الرسمية.

3. مرحلة تنفيذ الميزانية: تسند مهمة تنفيذ الميزانية **لوزارة المالية** باعتبارها عضو من أعضاء السلطة التنفيذية وذلك بكونها مختصة في هذا المجال، فهي تسهر على تحصيل إيرادات الميزانية وتسهر على صرف النفقات العامة من جهة أخرى بحيث تعتبر مرحلة التنفيذ من أهم المراحل الأساسية في دورة الميزانية وذلك لما لها من تأثيرات كبيرة على الوضعية الاقتصادية للدولة، فعندما تنجح السلطة التنفيذية في تحصيل الإيرادات وتسهر على سلامة صرف النفقات تكون بذلك قد وصلت لتحقيق أهدافها المسطرة لذلك تعنى هذه المرحلة باهتمام كبير من قبل الحكومة.

4. مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة: تعتبر عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عملية هامة وأساسية لأنها تمكن من توجيه الأموال العمومية إلى قنواتها الصحيحة دون أي تسرب ودون أي إهمال وغش وتلاعب، بحيث نجد أن هناك العديد من أنواع الرقابة تختلف في مناهجها ولكن تشترك في غاياتها وأهدافها تتمثل فيما يلي:

1.4 الرقابة الإدارية: هي عبارة عن رقابة داخلية وهي تعني رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها، فتتم الرقابة الإدارية في الجزائر من قبل السلطة الإدارية الوصية من خلال أجهزة المفتشين الدائمين على مستوى الوزارة أو الإدارة الوصية، ومن قبل السلطة المالية المختصة عن طريق الأجهزة المختصة التابعة لوزارة المالية والتي تقوم بالرقابة المالية على مستويين وهما:

- الرقابة المالية على كل الوزارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية وتتم من قبل المراقب والمحاسب العمومي.

– الرقابة المالية على الأجهزة المالية نفسها بحيث تتم هذه الرقابة من قبل المفتشية العامة للمالية.

2.4 رقابة مجلس المحاسبة : فهو عبارة عن هيئة مستقلة خولت له صلاحيات واسعة في مجال الرقابة اللاحقة للأموال العمومية للدولة، فمجلس المحاسبة يختص في مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها المحاسبون العموميون والآمرون بالصرف بحيث يقوم بمراجعتها مراجعة دقيقة، ومن جهة أخرى يقوم مجلس المحاسبة بمراقبة وتقييم اداء تسيير المؤسسات العمومية ومدى كفاءته. (مسعي، المحاسبة العمومية ، 2003، صفحة 148)

3.4 الرقابة السياسية :تقوم بهذه الرقابة السلطة التشريعية والممثلة بالبرلمان بغرفتيه **المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،** فالهدف من هذه الرقابة هو التأكد من احترام التنفيذ الصحيح والسليم لميزانية الدولة سواء في عملية صرف النفقات العامة أو تحصيل الإيرادات وبالتالي يقوم بالرقابة على مدى تنفيذ الخطة المالية للدولة التي صادق عليها في بداية السنة المالية.

ثالثا– تبويب الموازنة العامة في الجزائر

يشير تبويب الموازنة العامة في الجزائر، إلى مختلف المعايير التي تصنف على أساسها النفقات وطبيعة الموارد ومصادرها بالنسبة للإيرادات، وإظهارها بشكل مجموعات متجانسة في مدونة الموازنة العامة.

1. تبويب النفقات العامة للدولة في الجزائر

في الجزائر يتم تصنيف النفقات العامة إلى صنفين أساسيين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز بحيث يتفرع كل صنف منهما إلى عدة فروع؛ وهذا بموجب **المادة 23** من القانون رقم **17/84** المتعلق بقوانين المالية وهي كالتالي:

– نفقات التسيير: هي تلك النفقات الضرورية التي تخصص لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد والمعدات والأدوات.... إلخ، وهي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية وحسب **المادة 24** من القانون**17/84**والمتعلق بقوانين المالية فإنه يتم تقسيم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، مخصصات السلطات العمومية النفقات الخاصة بوسائل المصالح واخيرا التدخلات العمومية.

– نفقات التجهيز (الاستثمار): هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عن زيادة الثروة الوطنية حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع على كافة القطاعات وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، **والمادة 35** من القانون **17/84** والمتعلق بقوانين المالية حددت بشكل واضح هذا النوع من الانفاق حيث قسمت الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التجهيز الواقعة على عاتق الدولة إلى 03 أبواب هي كالتالي: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة واخيرا النفقات الأخرى بالرأسمال.

2. تبويب الايرادات العامة للدولة في الجزائر: تم تقسيم الإيرادات العامة إلى قسمين أساسيين وهما:

1.2 الموارد العادية :حيث تتمثل هذه الأخيرة في :

– ايرادات جبائية: ضرائب مباشرة، حقوق التسجيل والطابع، ضرائب غير مباشرة، حقوق جمركية؛

– إيرادات عادية (غير جبائية) :وهي تتكون من مداخيل الأملاك الوطنية أيا كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة، وأيا كانت ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، إضافة إلى الحواصل المختلفة للميزانية، وكذا الإيرادات النظامية.

– الإيرادات الأخرى :يقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر، كالقروض والإصدار النقدي وبيع جزء من ممتلكات الدولة والهبات والوصايا.

2.2 الجباية البترولية :هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به، وهي تخضع لقانون خاص بها، حيث يمكن اعتبارها على أنها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة.

كما يمكن توضيح هيكلة الإيرادات العامة في الجزائر بفضل الجدول التالي:

الجدول (02-02): الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2023

بآلاف الدنانير	ق م 2023
1- الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات	**6.588.938.188**
أ- الإيرادات الجبائية	**3.290.459.502**
1.1 الضرائب على الدخل	1.422.040.089
2.1 الضرائب على رأس المال	48.498.574
3.1 الضرائب على الاستهلاك	1.391.694.262
4.1 الحقوق الجمركية والحقوق المماثلة	366.022.815
5.1 ضرائب ورسوم أخرى	59.575.712
6.1 ناتج الغرامات	2.628.050
ب- الجباية البترولية	**3.298.478.686**
2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة	**64.026.930**
1.2 حقوق وأتاوى	14.999.300
2.2 مداخيل الإيجار والاستغلال	18.390.100
3.2 ناتج التنازل عن الأصول المنقولة والعقارية	14.443.405
4.2 ناتج الخدمات الإدارية	556.287
5.2 حقوق ومداخيل أخرى	15.637.838
3- مداخيل المساهمات المالية للدولة	**1.111.400.000**
1.3 ناتج أرباح البنوك والمؤسسات المالية	871.400.000
2.3 ناتج أرباح المؤسسات غير المالية	150.000.000
3.3 اقتطاعات وعوائد الأصول المالية الأخرى	90.000.000
4- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى	—
5- مختلف حواصل الميزانية	**130.000.000**
6- الحواصل الاستثنائية المتنوعة	—
7-الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا	**50.000**
8- الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة	**7.500.000**
مجموع الإيرادات	**7.901.915.118**

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 89، الصادرة بتاريخ 05 جمادى الثانية عام 1444هـ الموافق لـ29ديسمبر2022.

المبحث الثاني: تحليل تطور العجز الموازني وعلاقته بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2003 -2023)

تعتمد الجزائر في اعداد الموازنة العامة على موازنة البنود التي يتم من خلالها تقسيم الموازنة العامة الى الإيرادات العامة والنفقات العامة التي سنقوم بتحليل اتجاهات نموها مع تحديد العجز او الفائض لتلك الموازنة، كما سنقوم في هذا المبحث بتحليل اتجاهات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحليل تطور معدلات مختلف مؤشراته سواء الداخلية (التضخم والبطالة) او الخارجية(ميزان المدفوعات وسعر الصرف).

المطلب الاول: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر

1.تحليل تطور نمو النفقات العامة و مكوناتها: تعبر النفقات العامة عن الية و نمط الانفاق الحكومي من قبل الوزارات على وفق ما يعمد لها من تخصيصات في الموازنة العامة، والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (**2003-2023**):

الجدول (02-03): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	نفقات العامة الاجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير الي النفقات العامة الاجمالية %	نسبة نفقات التجهيز الي النفقات العامة الاجمالية %
2003	1690.17	1122,76	567,41	66,43	33,57
2004	1891.76	1251,05	640,71	66,13	33,87
2005	2052.03	1245,13	806,90	60,68	39,32
2006	2453.01	1437,87	1015,14	58,62	41,38
2007	3108.56	1673,93	1434,63	53,85	46,15
2008	4191.05	2217,77	1973,28	52,92	47,08
2009	4246.33	2300,04	1946,31	54,16	45,84
2010	4466.94	2659,07	1807,87	59,53	40,47
2011	5853.56	3879,20	1974,36	66,27	33,73
2012	7058.17	4782,64	2275,53	67,76	32,24
2013	6024.13	4131,53	1892,60	68,58	31,42
2014	6995.75	4494,31	2501,44	64,24	35,76
2015	7656.33	4617,00	3039,33	60,30	39,70
2016	7383.60	4591,40	2792,20	62,84	37,16
2017	7389.30	4757,80	2631,50	64,39	35,61
2018	7726.30	4648.30	3078,00	60.00	40،00

2019	7725.50	4879,10	2846,40	63,15	36,85
2020	6902.90	5009,30	1893,60	72.57	27.43
2021	7428.70	5444,10	1984,60	73.28	26.72
2022	9660.00	7573,44	2086,56	78.40	21.60
2023	13786.80	9767,00	4019,80	70.84	29.16

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة تقارير البنك الجزائري عن الوضعية المالية، من سنة 2003 الى 2022 ، على الموقع الالكتروني: **http//www.bank-of-Alegria.dz/rapport** ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 89، الصادرة بتاريخ 05 جمادى الثانية عام 1444هـ الموافق لـ29ديسمبر2022.

بالنظر إلى **الجدول (02-03)** نلاحظ أن النفقات العامة بقيمتها المطلقة في تزايد مستمر غير أن هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض؛ وهذا راجع إلى السياسات المنتهجة من طرف الدولة والظروف الاقتصادية المحيطة بها، ففي **سنة 2003** قدر إجمالي النفقات العامة بـ **1690,17 مليار دج**، وواصلت النفقات العامة في الارتفاع إلى غاية **سنة 2012** حيث قدرت النفقات العامة فيها بـ **7058,17مليار دج**، انخفضت بعدها **سنة 2013** لتصل إلى **6024,13 مليار دج** ثم عاودت في الارتفاع إلى غاية **سنة 2019** حيث قدرت بـ **7725,50مليار دج** ،لتنخفض مرة اخرى سنة **2020** لتصل إلى **6902,90 مليار دج** ثم عاودت في الارتفاع بعد هاته السنة إلى غاية **سنة 2023** حيث قدرت ب **13.786.80 مليارد ج** محققة بذلك أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، حيث تعتبر ميزانية **2023** الاضخم منذ الاستقلال ويرجع الخبراء الاقتصاديين ان هذا الارتفاع في النفقات العامة الى نفقات الدعم الاجتماعي الذي يمثل جزءا كبيرا من نفقات الدولة في انتظار الانتقال التدريجي من الدعم الشامل الى الدعم الموجه بالإضافة الى نفقات مرافقة المؤسسات الناشئة التي تراهن عليها الجزائر كما ان هاته النفقات تدل على العودة الى النمط الاستهلاكي ما قبل الجائحة.

أما عندما ننظر إلى النفقات العامة من ناحية تقسيمها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز فإننا نلاحظ أن :

نفقات التسيير قد استحوذت على أكبر نسبة حيث بلغت أقصاها سنة **2022** بنسبة **78.40%**، وبلغت أدنى نسبة سنة **2008** والمقدرة ب **52,92%** أي أنها في تزايد مستمر، بالمقابل هناك تذبذب في الارتفاع والانخفاض في نفقات التجهيز وهذا ما يعني أن هناك اختلال هيكلي بينهما ولكي تتجه السياسة الانفاقية لاتجاهها الصحيح لا بد من

خفض نفقات التسيير وزيادة نفقات التجهيز وباعتبار نفقات التسيير مكونة من الأجور والتحويلات الاجتماعية فان عملية تخفيضها لا تكون بسهولة، يمكننا تمثيل تطور النفقات العامة في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل (02-02): تطور النفقات العامة في الجزائر: نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة (2003-2023)

(الوحدة: مليار دج)

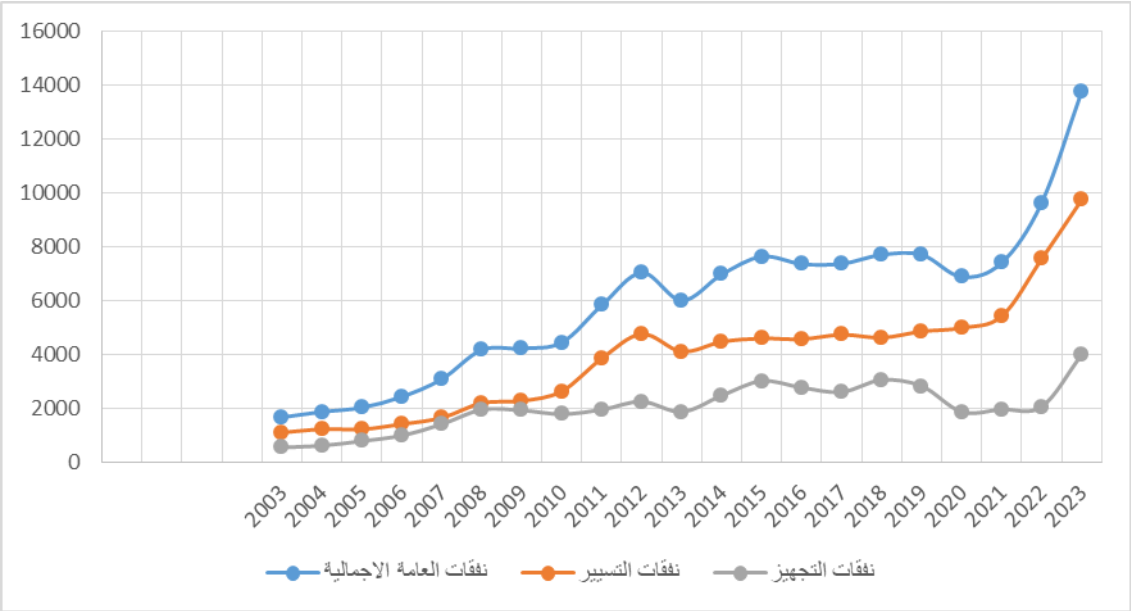

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-03) باستخدام برنامج Excel

ويمكننا تحليل بيانات الجدول السابق كالتالي :

اولا- تحليل تطور نفقات التجهيز

لتحليل تطور النفقات التجهيز في الجزائر للفترة **2003-2023** قسمت إلى خمس (5) مراحل أساسية وهي:

المرحلة الاولى (2003-2004): نلاحظ ان نفقات التجهيز قد بدأت في الارتفاع حيث قدرت في سنة **2003** وهي تعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إعادة أعمار المناطق المتضررة من **زلزال2003**، وفي سنة **2004** ارتفعت لتصل إلى **640,71 مليار دج** ، ويعود سبب زيادة هذه النفقات إلى برامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار مخطط دعم الإنعاش.

المرحلة الثانية (2005-2009): وهي فترة تنفيذ **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي** المسطر من قبل الحكومة الجزائرية، فنلاحظ ان نفقات التجهيز قد ارتفعت في سنة **2005** باعتبارها أول سنة لتنفيذ البرنامج التكميلي حيث بلغت **806,91 مليار دج** لتواصل ارتفاعها وصولا إلى **1946,31 مليار دج** سنة **2009** وهذا راجع إلى تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر كأسعار النفط الجزائري في الأسواق الدولية حيث انتقل سعره من **54,64** دولار سنة **2005** إلى **99,9** دولار سنة **2008**، وهو ما ساعد الجزائر في مواصلة التوسع في نفقاتها، و الشيء الذي ميز هذه الفترة هو نمو القروض المتوسطة والطويلة الاجل والموجهة لتمويل الاستثمار والتي تأتي كعنصر مكمل لتدفق

التمويل القوي المتأتي من حقل الموازنة العامة بعنوان المدفوعات المنفذة في اطار ميزانية التجهيز، ففي سنة **2007** سجلت نفقات التجهيز توسعا كبيرا خصصت اساسا لنفقات الهياكل القاعدية الاقتصادية والادارية وايضا تلك الخاصة بقطاع السكن وهو الامر الذي ساهم في النمو المستمر في القطاعات خارج المحروقات.

المرحلة الثالثة (2010-2014): وهي فترة تنفيذ **البرنامج الخماسي** في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يعد في الجزائر منذ الاستقلال، وهذا ما نلاحظه من خلال **الجدول (02-03)** حيث حققت نفقات التجهيز قفزة نوعية بانتقالها من **1807,86 مليار دج** سنة **2010** إلى **2501,44 مليار دج** سنة **2014**، وهذا راجع إلى السياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي.

المرحلة الرابعة (2015-2019): بعد ان شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا معتبرا سنة **2015** حيث بلغت **3039,32 مليار دج** أي ما يعادل نسبة **39,70%** وهي السنة الاولى لتطبيق البرنامج الخماسي الثاني **2015-2019** لكنها انخفضت للسنة الثانية على التوالي **2605,45 مليار دج** سنة **2017** بعد ان كانت **2711,93 مليار دج** سنة **2016** ثم ارتفعت مرة اخري لتصل الي **3547,70 مليار دج** سنة **2019** حيث مس هذا الانخفاض جل القطاعات ماعد قطاع السكن وبند نفقات أخرى.

المرحلة الخامسة (2020-2023): عرفت هاته المرحلة في بدايتها اسعار نفط منخفضة وازمة صحية حادة حيث سجلت النفقات العامة انخفاضا قدر **بـ10.80٪** سنة **2020** لتبلغ **6902.90 مليار دج** ،حيث سجلت نفقات التجهيز انخفاضا شأنها شان الميزانية العامة لتبلغ **1893.60 مليار دج** سنة **2020** أي بتراجع قدره **33.50%** في سنة واحدة، خص هذا الانخفاض في نفقات التجهيز جميع القطاعات باستثناء العمليات المتعلقة برأس المال (مخصصات الحسابات الخاصة، دعم أسعار الفائدة، دفع المتأخرات،... ، هذه البنود تضاعفت بأكثر من 11 مرة، منتقلة من ما يقارب **2 مليار دج** في **2019** إلى **22.30 مليار دج** في **2020**،لكن بعد انخفاض **تداعيات جائحة كورونا** على الاقتصاد الوطني سجلت النفقات العامة ارتفاعا بنسبة **29,9** ٪سنة **2022** لتبلغ **9660.00 مليار دج** ،لكن نسبة نفقات التجهيز في اجمالي النفقات شهدت انخفاضا في **2022** وسجلت **21,6** ٪مقابل **26,72** ٪في السنة السابقة. على العكس قيمة هاته النفقات تأخذ منحى تصاعدي وترتفع بعد الجائحة بنسبة **6,6** ٪ في **2022** مقابل**3,3** ٪ في **2021** نتجت هذه الزيادة في **نفقات رأس المال (التجهيز)** المقدرة بـ **(+114,9 مليار دج)** اساسا عن ارتفاع عمليات رأس المال التي ساهمت بنسبة. **88,5** ٪ ،أما عن مختلف القطاعات فقد سجلت تغيرات أقل أهمية من حيث القيمة ومع ذلك، وبالنسبة لمستوياتها في السنة المنصرمة، عرفت بعض القطاعات زيادات معتبرة خاصة فيما يخص الصناعات التحويلية، فلقد سجلت نفقات التربية و التكوين ارتفاعا بـ **(+ 61,0 مليار دج)** و النفقات المخصصة لقطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية **(+49,2 مليار دج)**، يمكن تمثيل تطور نفقات التجهيز للفترة (2003-2023) في الشكل التالي:

الشكل (02-03): تطور نفقات التجهيز للفترة (2003-2023)

(الوحدة: مليار دج)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-03) باستخدام برنامج Excel

ثانيا- تحليل تطور نفقات التسيير

أما بالنسبة لنفقات التسيير فسنقسمها هي الأخيرة إلى خمس (5) مراحل:

المرحلة الاولى (2003-2004): بقيت نفقات التسيير ذات الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة ولكن عند مستوى أقل اذ انخفضت نفقات التسيير من نسبة **66.43%** سنة **2003** إلى نسبة **66.13%** سنة **2004** من اجمالي النفقات العامة أما بقيمتها المطلقة فقد واصلت هذا النفقات الارتفاع من **1122,76 مليار دج** سنة **2003** إلى **1251,06 مليار دج** سنة **2004**. بالمقابل مازالت نفقات التسيير مرتفعة مقارنة مع نفقات التجهيز التي تنخفض من سنة إلى أخرى وقد نتج هذا النمو في نفقات التسيير أساسا بسبب:

- الارتفاع الشديد في قيمة التمويلات الخارجية ؛

-ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات؛

- التسيير العشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور موظفي الدولة؛

- النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها، وهذا ما يترتب عنه ضرورة التعجيل في إعادة تنظيم الاقتصاد بصفة عامة والمصالح العمومية بصفة خاصة.

المرحلة الثانية (2005-2009): استمرت نفقات التسيير في التزايد، حيث انتقلت من **87. 1437مليار دج سنة2006** الى **2300.02 مليار دج** سنة **2009**، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى:

- ارتفاع نفقات المستخدمين (رواتب، أجور ومنح) بنسبة **31%سنة 2008**.
- الارتفاع في التحويلات الجارية والتي ساهمت فيها بنسبة **75.7%**.

ففي سنة **2009** واجهت ميزانية الدولة تقلصا قويا في إيرادات الضريبة البترولية التي نجم عنها أول عجز في هذه العشرية (**5,7 ٪من إجمالي الناتج الداخلي**)

المرحلة الثالثة (2010-2014): واصلت نفقات التسيير ارتفاعها إلى غاية سنة **2012** حيث وصلت إلى **4782,63 مليار دج** لكنها انخفضت خلال السنتين المواليتين مقارنة بسنة **2012** باعتبارها السنة التي سجلت فيها نفقات التسيير أعلى قيمة، ففي سنة **2013 و2014** بلغت **4131,54 مليار دج و4494,33 مليار دج** على التوالي ويعود ذلك إلى:

- ارتفاع نفقات المستخدمين بنسبة **32,70%** والتحويلات الجارية بنسبة **11.40%**؛
- ارتفاع معاشات المجاهدين بنسبة **17.2 %** سنة **2013**؛
- ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة **50.2%** بدرجة أولى وبدرجة أقل نفقات المستخدمين في **سنة2011** وهذا مقارنة بسنة **2010**؛
- ارتفاع نفقات قطاع السكن التي انتقلت من **271.40 مليار دج** سنة **2011** إلى **611.10 مليادج** سنة2012 أي بزيادة قدرها **125,20 %**؛
- أما انخفاض النفقات الجارية خلال السنتين **2013 و2014** فيعود إلى الانخفاض في التحويلات الجارية بدرجة أولى ثم إلى الانخفاض في نفقات المستخدمين بدرجة أقل.

تميزت سنة **2011** بعجز إجمالي طفيف للخزينة العمومية أين كانت قفزة **أسعار المحروقات +**(**40,9٪**) عاملا حاسما. فمستويات اسعار المحروقات فاقت **112 دولار للبرميل**.

لمرحلة الرابعة (2015-2019): خلال هذه المرحلة نلاحظ ان هناك تذبذب في نفقات التسيير إذ ارتفعت في سنة **2015** حيث بلغت **4617 مليار دج** لتنخفض بعدها سنة **2016** مسجلة ما قيمته **4591,40 مليار دج** ثم عاودت الارتفاع مجددا سنة **2017** لتصـــل إلى **4757,80 مليار دج**، أما في سنة **2019** فقد ما قيمته **4928,86 مليار دج** .

المرحلة الخامسة (2020-2023): بما ان هاته المرحلة تميزت في بدايتها بأسعار نفط منخفضة وازمة صحية حادة– **كوفيد19**- لكن نفقات التسيير سجلت ارتفاعا قدره **2.30%** لتبلغ **5009.30 مليار دج** سنة **2020** مقارنة بالسنة السابقة، وبالتفصيل وبنفس وتيرة السنة السابقة خص الارتفاع كل من نفقات المستخدمين ومعاشات المجاهدين وكذا التحويلات الجارية، إضافة إلى ذلك سجلت الفوائد على الدين العمومي (**50,7٪+**) والنفقات على المواد والإمدادات (**49,4٪-**) التغيرات الأكثر أهمية، ولقد استمر هذا الارتفاع ليأخذ منحا تصاعديا بعد القضاء على جائحة كورونا فلقد سجلت نفقات التسيير ارتفاعا بنسبة **38,2 ٪** سنة **2022** هذه الزيادة لم تُسجـــــــل منذ رفع

الأجور في **2011** ، هذا الارتفاع نتـــج عن زيادة في التحويلات الجارية بنسبة**٪ 67** تمثل التحويـــلات الجارية إذا **41,4 ٪** من اجمالي النفقات مقابل **32 ٪**سنة **2021**، يجدر بالذكر أن فوائد الدين العمومي بلغت **2,7** أضعاف من قيمتها في العام الفارط وبلغت **390,1 مليار دينار** مقابل **143,9 مليار دينار** ما ساهم في رفع النفقات الإجمالية، وهذا الارتفاع ناتج ايضا عن زيادة نفقات الأجور والمعاشات والمنح كما نتجت هذه الزيادات بشكل رئيسي عن تعبئة اعتمادات معتبرة في الميزانية لتغطية الأثر المالي المرتبط بمراجعة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي، وزيادة الأجور، وتأسيس منحة البطالة، إضافة إلى ذلك دعم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب والحليب وزيت المائدة والسكر) وأسعار الكهرباء والغاز وتحلية المياه.

الشكل (02-04): تطور نفقات التسيير للفترة (2003-2023)

(الوحدة: مليار دج)

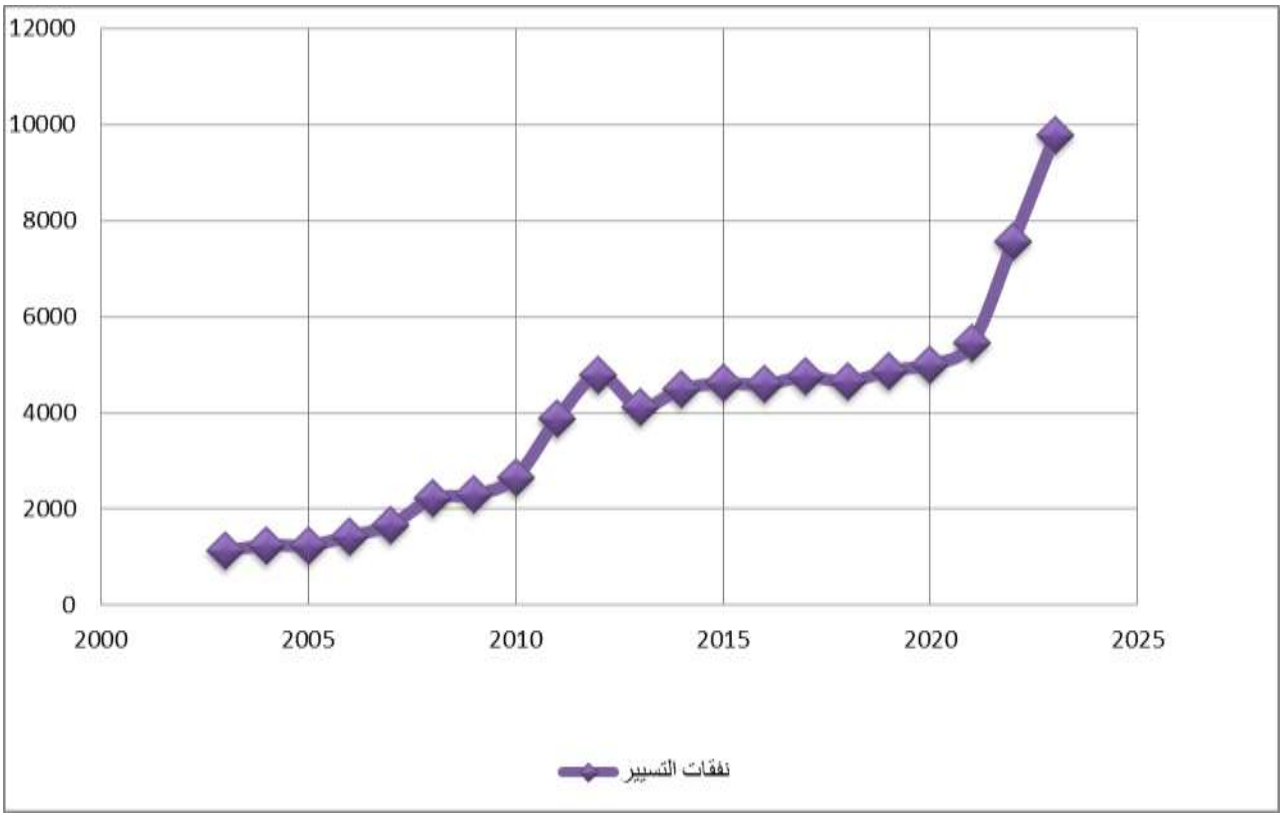

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-03) باستخدام برنامج Excel

2. تحليل نمو الإيرادات العامة ومكوناتها:

عرفت إيرادات الموازنة العامة للدولة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة والتي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على متحصلات الصادرات البترولية، الجدول التالي يوضح تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2003-2023):

الجدول (02-04): تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	الايرادات العامة الاجمالية	ايرادات المحروقات	ايرادات خارج المحروقات	نسبة ايرادات المحروقات الى الايرادات العامة الاجمالية %	نسبة ايرادات خارج المحروقات الى الايرادات العامة الاجمالية %
2003	1974,4	1650,0	324,4	68,37	16,43
2004	2229,7	1570,7	659,0	70,44	29,56
2005	3082,6	2352,7	729,9	76,32	23,68
2006	3639,8	2799,0	840,8	76,89	23,11
2007	3687,8	2711,8	976.0	73,54	26,46
2008	5111,0	4003,6	1107,4	78,33	21,67
2009	3676,0	2412,7	1263,3	65,63	34,37
2010	4379,6	2905,0	1474,6	66,33	33,67
2011	5703,4	3979,7	1723,7	69,77	30,23
2012	6411,3	4184,1	2227,2	65,26	34,74
2013	5940,9	3678,1	2262,8	61,99	38,01
2014	5738,4	3388,4	2350,0	59,05	40,95
2015	5103,1	2373,5	2729,6	46,51	53,49
2016	5042,2	1781,6	3260,6	35,33	64,67
2017	6182,8	2372,5	3810,3	38,37	61,63
2018	6751,4	2877,1	3874,3	42,61	57,39
2019	6586,5	2668,5	3918,0	40,52	59,48
2020	5640,9	1921,6	3719,3	34,06	65,94
2021	6586,6	2609,2	3977,4	39,61	60,39
2022	9467,3	5657,7	3809,6	59,76	40,24
2023	7901,91	3298,5	4603,41	41,74	58,26

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة تقارير البنك الجزائري عن الوضعية المالية، من سنة 2003 الى 2022 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 89، الصادرة بتاريخ 05 جمادى الثانية عام 1444هـ الموافق لـ29ديسمبر2022.

يمكننا تمثيل بيانات الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل (02-05): ايرادات المحروقات وخارج المحروقات الى اجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2003-2023)

(الوحدة: مليار دج)

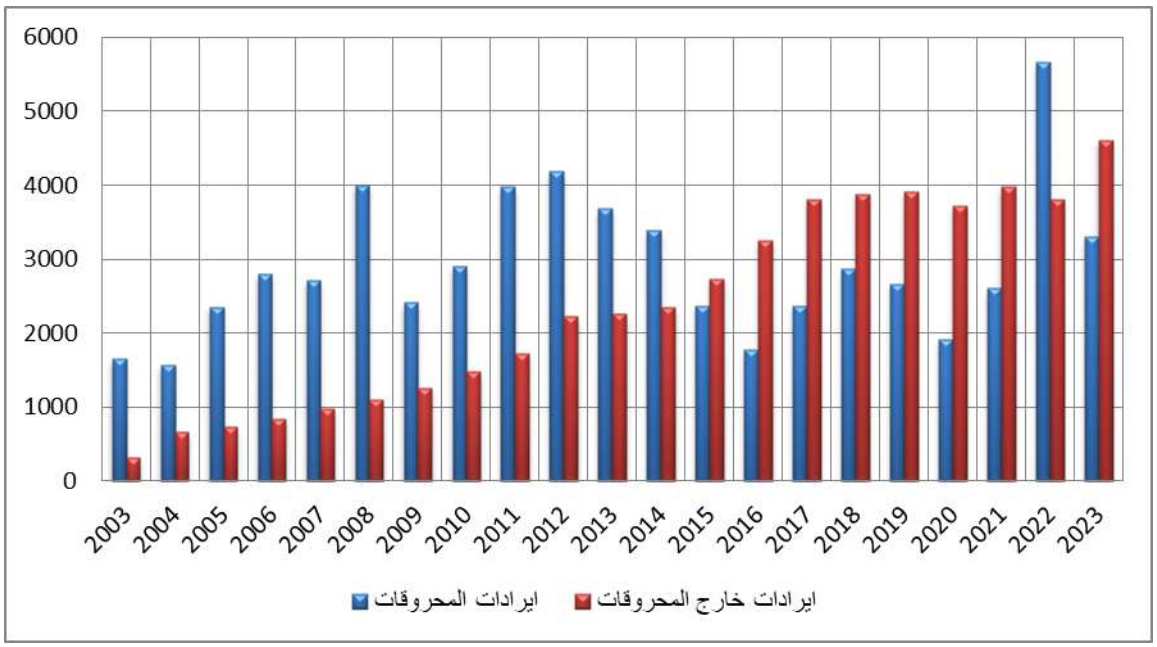

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-04) باستخدام برنامج Excel

ويمكننا تحليل بيانات الجدول السابق كالتالي :

اولا: مساهمة الجباية العادية(ايرادات خارج المحروقات) في الإيرادات العامة

من خلال **الجدول (02-04) والشكل(02-05)**: نلاحظ أن الجباية العادية ترتفع من سنة إلى أخرى بوتيرة متقاربة ومتوازنة، وهذا يدل على عدم تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

حيث انتقلت من **519,9مليار دج** سنة **2003** الى **976,0 مليار دج** سنة **2007** واصلت الجباية العادية ارتفاعها حيث بلغت سنة **2010** قيمة **1474.6مليار دج** بنسبة **33,67%** من الإيرادات العامة لتصل **3260,60 مليار دج** سنة **2016 بنسبة 64,67%** من الإيرادات العامة، الا ان نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة الاجمالية غير مستقرة بسبب عدم استقرار **النظام الضريبي** باعتباره القاعدة الأساسية للإيرادات العادية حيث بالرغم انها ارتفعت سنة **2022** مسجلة **3809.6 مليار** دج الا انها لا تساهم الا بنسبة **40,24%** من

نلاحظ من خلال هذه النسب ان نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة الاجمالية للجزائر غير مستقرة، وجاء هذا التحسن في الجباية العادية بفضل برامج التصحيح المطبق من طرف السلطات والتي من بينها تعديل سعر الصرف تحرير التجارة الخارجية وتنفيذ التدابير الرامية الي تقوية النظام الضريبي.

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية (ايرادات المحروقات) في الإيرادات العامة

من خلال **الجدول (02-05)**: نلاحظ ان الجباية البترولية عرفت تذبذبا خلال فترة **2003-2023** وذلك بسبب انخفاض وارتفاع أسعار البترول ،حيث سجلت سنتي **2003-2004** مسجلة قيمة **1650,0 مليار دج** ثم **1570,7 مليار دج** على التوالي، ويعود هذا الارتفاع الي زيادة سعر البترول الذي انتقل من **17,97 دولار** في سنة **1999 الي 28,50 دولار سنة 2000**، وهي قيمة جيدة لتمويل الاستثمارات العمومية والمخططات التنموية التي عرفتها الجزائر (**2001-2014**) ، تواصل الجباية البترولية ارتفاعها من سنة **2003** الي غاية **2008** حيث بلغت **4003,6 مليار دج** بنسبة **78.33%** من الإيرادات العامة للموازنة بسبب ارتفاع اسعار البترول من **29,03 دولار** سنة **2003** الي **99,90 دولار** سنة **2008**، وفي هذه الفترة تم اعتماد سعر مرجعي جديد للبترول **37دولار للبرميل**.

انخفضت بعد ذلك مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة الإجمالية في سنة **2009** (التي قدرت**2412,7** بنسبة **65.63%** من الإيرادات العامة) مقارنة بسنة **2008** وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول إلى **62,20 دولار** بعدما كانت **99,90 دولار** سنة **2008** ،لكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك الجباية البترولية خلال السنتين التاليتين **2010-2011** إلى (**2905,0-3979,7**) **مليار دج** على التوالي، كما ارتفعت سنة **2012** ارتفاعا قيمته **4184,3 مليار دج** ثم انخفضت مجددا بعد هاته السنة وتواصل الانخفاض الي غاية **2016** حيث بلغت **1781,10 مليار دج** حيث أصبحت الجباية البترولية تشكل **35,33%** من الايرادات العامة ويعود هذا الانخفاض الى الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول في هذه الفترة اذ انتقل من **109,17 دولار** للبرميل سنة **2013** الى **43,06 دولار** سنة **2016**، عاودت الجباية البترولية الارتفاع مجددا خلال السنوات التالية حتى انها سجلت سنة **2018** قيمة **2877.1** بنسبة تفوق **42%** وبالمقابل بلغ سعر البترول **58 دولار** سنة **2019** مقارنة بسنة **2016** والتي كان سعر البترول فيها يساوي **45 دولار**.

سجل عام **2022** إجمالي الإيرادات خارج المحروقات **3809.6 مليار دج** مقابل **3977.4 مليار دج** سنة **2021** أي انخفضت مقارنة بعام **2021** ،كما انخفضت حصتها في إجمالي إيرادات الميزانية الكلية من **60,39 ٪** سنة **2021** إلى **40,24 ٪** سنة **2022** ، ارتفعت **الإيرادات الضريبية** التي تمثل **77,3 ٪**من الإيرادات خارج المحروقات بنسبة **6,6 ٪**سنة **2022** لتبلغ **2 943,20 مليار دج** عام **2022** مقابل **2 762 مليار دج** عام**2021** وهذا راجع للزيادة في كل مكوناتها أي البنود "الضرائب على السلع والخدمات التسجيل والطوابع، الضرائب على الدخل والأرباح، المنتجات الجمركية، وبند الإيرادات الأخرى غير الموزعة "

وفي عرض لتفاصيل مشروع قانون المالية **2023**، أوضح **وزير المالية**، ان إيرادات الميزانية تنتقل من **7901,9 مليار دج** في قانون المالية الأولي إلى **8926 مليار دج** في القانون التصحيحي، أي بارتفاع **ب12,97 ٪** ويرجع ارتفاع ايرادات الميزانية أساسا إلى تحسن الجباية البترولية (**+557,8 مليار دج**) و التي ستصل إلى **3856,3 مليار دج** مقابل

3298,5 مليار دج متوقعة في قانون المالية **2023**.

ومن المتوقع تسجيل ارتفاع الإيرادات الاستثنائية إلى **1410 مليار دج**، منها **848 مليـــار دج** من سوناطـــــراك و **400 مليار دج** كأرباح بنك الجزائر.

و يبقي مشروع **قانون المالية 2023**على نفس مستوى السعر المرجعي (الجبائي) و على سعر السوق لبرميل النفط الخام عند **60** و **70 دولار أمريكي** للبرميل على التوالي، وكما نلاحظ أنه ابتداءا من سنة **2003** إلى غاية **2023** لم تنخفض أسعار البترول السنوية عن السعر المرجعي وهذا يعني أن الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية المقدرة في قوانين المالية على أساس السعر المرجعي والمدرجة في بيان الموازنة العامة وبالتالي يتم دفع الفارق ما بين الإيرادات الجبائية المسجلة في بيان الموازنة العامة وبين الجباية البترولية المسجلة فعليا إلى صندوق ضبط الإيرادات.

مما سبق يمكن اثبات صحة **الفرضية الثانية** التي تنص على أنه " **تعتبر الجباية البترولية من بين أهم مكونات الموازنة العامة في الجزائر**"

3. تحليل تطور رصيد الموازنة العامة

اعتمدت الحكومة في تقدير موازناتها العامة على أسعار مرجعية للبترول يتم تحديدها اداريا، وعلى هذا الأساس يتم تقدير الإيرادات وتوزيعها على مختلف النفقات الواجب القيام بها خلال كل سنة، ومنذ بداية الالفية الثالثة، وعلى الرغم من الانتعاش الحاصل في اسواق النفط العالمية، الا ان الدولة اعتمدت اسعارا مرجعية منخفضة جدا، وهذا ما جعل موازناتها التقديرية في حالة العجز، ما يعني عمد الدولة الى التخطيط العجز كسياسة إنعاشيه باعتبار التنبؤ بتطور الأسعار لأحسن، والجدول التالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (**2003-2023**):

الجدول (02-05): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)

(**الوحدة: %**)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي	3.82	5.49	13.62	13.94	6.16	9.05	-5.70
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي	-0.61	- 0.25	-4.70	-3.25	-7.30	-15.30	-12.60
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي	-6.40	-4.80	-5.60	-6.90	-3.80	-0.70	-15.90

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة تقارير البنك الجزائري عن الوضعية المالية، من سنة 2003 الى 2022.

شهدت الفترة(**2003-2008**) فوائض مالية في رصيد الموازنة العامة بالجزائر، ناتجة عن ارتفاع حصيلة الجباية البترولية، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويمكن القول أن الانتعاش في الإيرادات المالية انعكس إيجابا على رصد الموازنة العامة للدولة، استمر تسجيل الفوائض في كل من سنة **2005-2004** أما سنة **2006** فقد سجل الرصيد الميزاني فائضا قياسيا قدر بنسبة **13.94%** من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم مرا شهدته النفقات العمومية من ارتفع محسوس، خاصة تلك المتعلقة بالتجهيز، لذلك تقلص هذا الفائض خلال سنة **2007** وسجل **6.16 %** ، وبعد التراخي المسجل في هذه السنة، جدد فائض الرصيد الإجمالي في **2008** العهد مع الزيادات التي عرفتها سنتا **2005 و2006** معدل **9.05 %** من إجمالي الناتج مقابل **6.16 %** في**2007** ،ليسجل بعد ذلك رصيد الموازنة عجوزات بسبب أزمة الرهن العقاري، لتكون سنة **2009** نقطة التحول بعد الأزمة المالية العالمية التي أحدثت ركودا اقتصاديا في معظم دول العالم، فانخفض الطلب العالمي على النفط فانخفضت أسعاره، ما أثر ذلك على إيرادات الجباية البترولية، ولكن في سنة **2010** ارتفعت هذه الإيرادات جراء ارتفاع أسعار النفط، فانخفض العجز ليصل **(0.25-)%** سنة **2011**؛

لكن الزيادات المعتبرة **للنفقات الجارية** (الأجور والتحويلات) التي تمت في **2011و2012** في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز ليبلغ سنة **2012** ما نسبته**(4.70-)%**، وقد تم تمويل عجز الموازنة العامة لسنة **2013** رغم ضعفه باقتطاع مبلغ من **صندوق ضبط الموارد** الذي تم انشاؤه للحفاظ على استقرار الموازنة العامة، لقد تفاقم عجز الموازنة إلى سنة **2014** بنسبة**(7.30-)%** من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى مواصلة تزايد النفقات العامة بوتيرة تفوق تزايد الإيرادات العامة، وبالتالي فإن هذا العجز قد أثر بشكل سلبي على ميزانية الدولة مما جعلها في وضعية مالية هشة، وهذا ما يؤكده الرصيد الميزاني لسنة **2015** الذي سجل عجزا بمعدل قياسي قدر بـ **(15.30-)%** ،وكان العجز الموازني لسنة **2015** الأكثر ارتفاعا منذ سنة **2009** نتج هذا الوضع عن انخفاض في إيرادات الجباية البترولية بحوالي **30 %** عقب انخفاض يقارب **47 %** في متوسط سعر البترول، وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية خصوصا نفقات التجهيز؛

أما سنة **2016** وبفضل الانخفاض الملموس في النفقات العامة خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع إيرادات الجباية العادية، تراجع العجز الموازني نوعا ما إلى **-12.6 %** من إجمالي الناتج المحلي، مقابل **(15.30-)%** في **2015**،من جهة أخرى فان عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية في **2015** قد تم تمويله بواقع **89.1 %**من خلال الاقتطاعات

من **صندوق ضبط الموارد**، فان عجز سنة **2016** لم يتم تمويله بموارد هذا الصندوق إلا بواقع **58.1 %** تم تغطية الباقي باللجوء الى موارد تمويل أخرى؛

ثم عرف العجز الموازني سنة **2017** تقلصا حادا، منتقلا من **(12.60-)%** من الناتج المحلي الإجمالي في **2016** الى **(6.40-)%** من اجمالي الناتج المحلي في **2017** ،وهذا بسبب ارتفاع متوسط سعر البترول من **45 دولار للبرميل** في **2016** إلى ما يقارب **54 دولار للبرميل** في **2017** هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى ارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية الى ارتفاع معتبر في ايرادات الموازنة العامة، ترافقا مع شبه استقرار للنفقات العمومية في حين وعلى عكس السنوات السابقة أين كان تمويل العجوزات الكبيرة للمالية العامة يتم من خلال اقتطاعات صندوق ضبط الموارد، تطلب تمويل عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية لسنة**2017**، في سنة **2018** في ظرف شبه استقرار إيرادات الموازنة خارج المحروقات، أدى استمرار ارتفاع متوسط سعر البترول من **54.1 دولار للبرميل** في **2017** إلى **72 دولار** في **2018** إلى ارتفاع معتبر في إيرادات المحروقات ،وبالتالي في إجمالي الإيرادات، في حين وبسبب الارتفاع القوي لإجمالي النفقات، لم يتقلص العجز الموازني سوى **بـ1.8 نقطة مئوية** ليبلغ نسبة **(4.80-)%** من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بسبب ارتفاع صافي القروض بفائدة الخزينة العمومية(قروض الصندوق الوطني للاستثمارFNI) وبحكم استنفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات، تطلب تمويل هذا العجز اللجوء إلى تمويلات مصرفية في إطار التمويل غير التقليدي.

في **2020** سجلت المالية العامة، المتأثرة بشدة الأزمة الصحية **Covid19** عجزا في الميزانية بنسبة**(6.70-)%** من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجز في **2019** بنسبة **(5.60-)%** من إجمالي الناتج الداخلي، ويعود سبب الارتفاع في عجز الميزانية، إلى انخفاض إيرادات الميزانية بنسبة**14.60 %**ذات الصلة بانخفاض إيرادات المحروقات **(28-)%** فيما يخص نفقات الميزانية فقد انخفضت بنسبة**10.80 %**خلال نفس الفترة.

سجلت المالية العامة سنة **2021** عجزا في الميزانية للعام الثالث عشر تواليا قدر بنسبة **(3.80-)%** من إجمالي الناتج الداخلي، ومع ذلك أثر انتعاش أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن الحالة الصحية على وضع المالية العامة بشكل إيجابي على العموم، حيث انخفض عجز الميزانية بشكل معتبر منتقلا من معدل **6,9%** و**3,8 %**على التوالي من إجمالي الناتج الداخلي، ونتج هذا التحسن في رصيد الميزانية سنة **2021** عن الزيادة الهامة في إيرادات الميزانية مقارنة بنفقات الميزانية، وعليه ارتفعت الإيرادات بنسبة **16,8%**نتيجة للزيادة الكبيرة في إيرادات المحروقات بنسبة **35.8%**، كما ارتفعت نفقات الميزانية بنسبة **7.6%**،ولقد تميز عام **2022** بزيادة كبيرة في إيرادات الميزانية في سياق انخفاض زيادة النفقات، الأمر الذي خلق عجزا سنويًا في الموازنة قدره **192,7 مليار دينار**، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا

الأخير شهد انخفاضا كبيرًا مقارنة بعام **2021** عندما بلغ ذروته **838,6 مليار دينار**، أي **3,8 %** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل **0,70 %** سنة **2022** ،نتج التحسن المسجل بنسبة **77 %** في عام **2022** مقارنة بعام **2021** من رصيد الميزانية، عن زيادة كبيرة في الإيرادات مقارنة بالنفقات. حيث، سجلت الإيرادات زيادة بنسبة **43,5 %** نتيجة الزيادة الكبيرة في عائدات المحروقات **116,8 %** بينما زادت نفقات الميزانية بنسبة **30 %**.

من المفترض أن تنتقل إيرادات الميزانية من **7901,9 مليار دج** في قانون المالية **2023** إلى **8926,0 مليار دج** في مشروع قانون المالية التصحيحي **2023**،ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تحسن الجباية البترولية (**+557,8 مليار دج**) والتي ستصل إلى **3856,3 مليار دج** مقابل **3298,5 مليار دج** متوقعة في قانون المالية **2023** بناءً على آخر تقديرات مخطط متوسط المدى للفترة **2023-2027لسوناطراك**، أما نفقات الميزانية فمن المفترض أن تصل إلى **14706,8 مليار دج** في مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة **2023** مقابل **13786,8 مليار دج** المصوّت عليها في قانون المالية الأولي **2023** بارتفاع قدره **920,0 مليار دج** (**+6,7%**) ومع هاته النفقات المرتفعة المدرجة في قانون المالية **2023** والتي تعتبر اضخم ميزانية في تاريخ الجزائر فان العجز الموازني لهاته السنة قدر بـ ما نسبته (**-15.70%**)، يمكن تمثيل تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال (2003-2023) في الشكل التالي:

الشكل (02-06): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال (2003-2023)

(**الوحدة**: %)

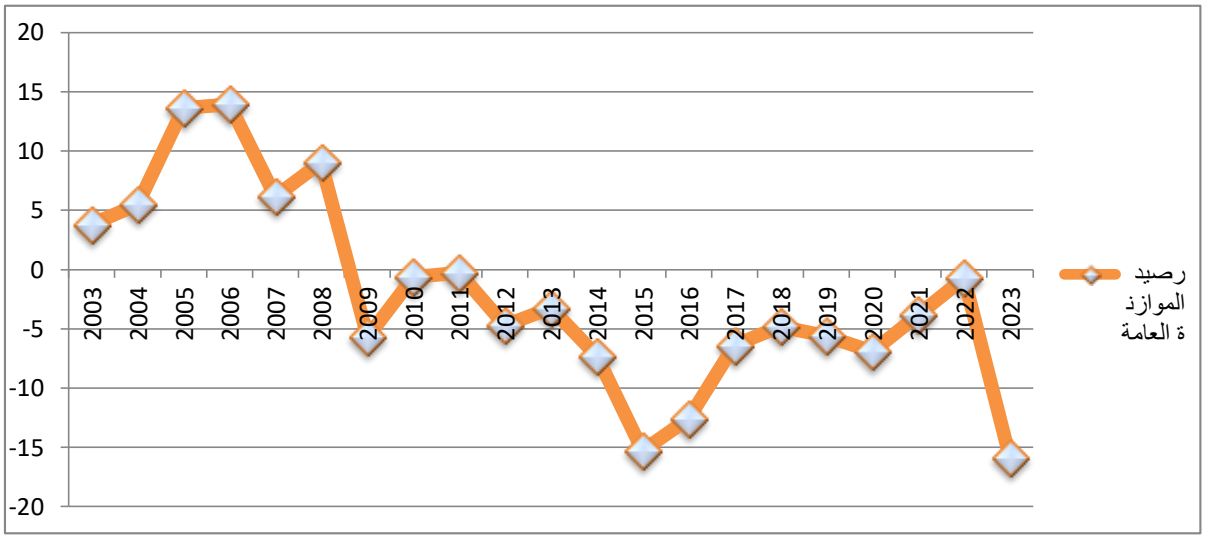

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-05) باستخدام برنامج Excel

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

يوجد نوعان من المؤشرات الاقتصادية للنمو منها مؤشرات التوازن داخلية ومؤشرات التوازن الخارجية سنوجزها فيما يلي:

أولا: مؤشرات التوازن الداخلي

1-البطالة: سنقوم بتحليل واقع البطالة بالجزائر بتتبع أهم التغيرات الواقعة في معدلاتها، والوقوف عند أهم أسبابها، وكذا خصائص هذه الظاهرة باقتصادنا الوطني، والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (**2003-2023**)

الجدول (02-06): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)

(**الوحدة**: %)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	23.72	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	10.00	10.00	11.00	9.80	10.60	11.20	10.20
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة	12	12.14	12.27	14.04	13.73	12.49	12.25

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة تقارير البنك الدولي، من سنة 2003 الى 2023 على الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ country/Alegria، تم الاطلاع عليها يوم: 2024/05/15،على الساعة 04.19.

نلاحظ من الجدول انخفاض معدل البطالة سنة **2004** ليسجل نسبة **17.7 %** مقارنة ما تم تسجيله سنة **2003** الذي قــدر بـ **23.72 %** وهذا يرجع للوضعية المالية الخارجية للجزائر التي تعززت بفضل ارتفاع مداخيلها من عائدات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا ما مكن الحكومة من تسطير **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** ،والذي كان له أثر ايجابي على سوق العمل، إذ تم استخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف القضاء على أزمة السكن ومكافحة الفقر والقضاء على البطالة باستحداث فرص عمل جديدة، بحيث أن قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية ساهمت في إحداث **817.000 منصب شغل** خلال فترة هذا البرنامج، وقد (**2005-2009**)، وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو يمكن من استحداث مليوني منصب عمل جديد بمختلف أنواعها، ذلك ما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نسبة البطالة من

15.3% إلـى **10.2 %** بين سنتي **2005 و2009**، ثم استقرت معدلات البطالة في حدود **10 %**في سنتي **2010** و**2011** وما لبثت أن عاودت الارتفاع في سنة **2012** حيث قدرت بنسبة **11 %** وذلك راجع إلى نمو قوة العمل، وزيادة طالبي العمل؛ لكن في سنتي **2013** و**2014** انخفضت معدلات البطالة إلى**9.8 % و 10.6 %**على التوالي، حيث كشف التقرير الذي أعده الديوان الوطني للإحصاء في **افريل 2014** أن نسبة البطالة تشهد انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية، وعلى أنه بالرغم من انتهاج الحكومة الجزائرية سياسة توظيف الجامعيين في إطار عقود عمل حكومية خصوصا مع أعقاب الربيع العربي، مما أدى إلى تخفيض معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية إلا أن معظم هذه العقود كانت مؤقتة(كعقود الإدماج المهني، وعقود ما قبل التشغيل.....) ؛ لكن مع انهيار أسعار البترول منتصف **2014** تراجعت الإيرادات النفطية، فتم استنفاذ الوفرات المالية، الأمر الذي دع إلى تجميد البعض من هذه العقود، كما أن القطاع الحكومي والذي كان يعد المستخدم الرئيسي لهذه الفئة أصبح متخم ومشبع، لذا ارتفع معدل البطالة لدى الجامعيين بصفة خاصة ومعدلات البطالة بصفة عامة لتصل الى معدل **14.04%** سنة **2020**؛

بعد دراسة الاتجاه العام للبطالة بالجزائر، يمكن استخلاص أهم أسباب وميزات هذه الظاهرة باختلاف الظروف الاقتصادية خلال الفترة المدروسة، إذ أن أسبابها راجع إلى وجود مجموعة من العوامل أهمها:

* العامل الأول هو العامل الديموغرافي أي ارتفاع معدلات النمو السكاني في الجزائر، مما احدث ضغطا كبيرا على سوق العمل في السنوات الأخيرة، حيث أن هذه الزيادة السكانية لم تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطلوبة والمطروحة في هذا السوق؛

*ارتفاع حجم الفئة النشطة خصوصا مع زيادة مساهمة المرأة فيها؛

*كثرة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين مقارنة بالقرن الماضي، حيث أن الزيادة الكبيرة في عرض هؤلاء الخرجين قابله نقص الطلب عليهم، نتيجة عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق، وفقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية.

*تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية الخاصة أو غلق بعضها، نتيجة ضعف مبدأ وروح المقاولاتية.

يمكننا تمثيل بيانات الجدول (**02-06**) **الذي يوضح** تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (**2003-2023**) في الشكل التالي:

الشكل (02-07): تطور معدلات البطالة للجزائر خلال (2003-2023)

(**الوحدة**: %)

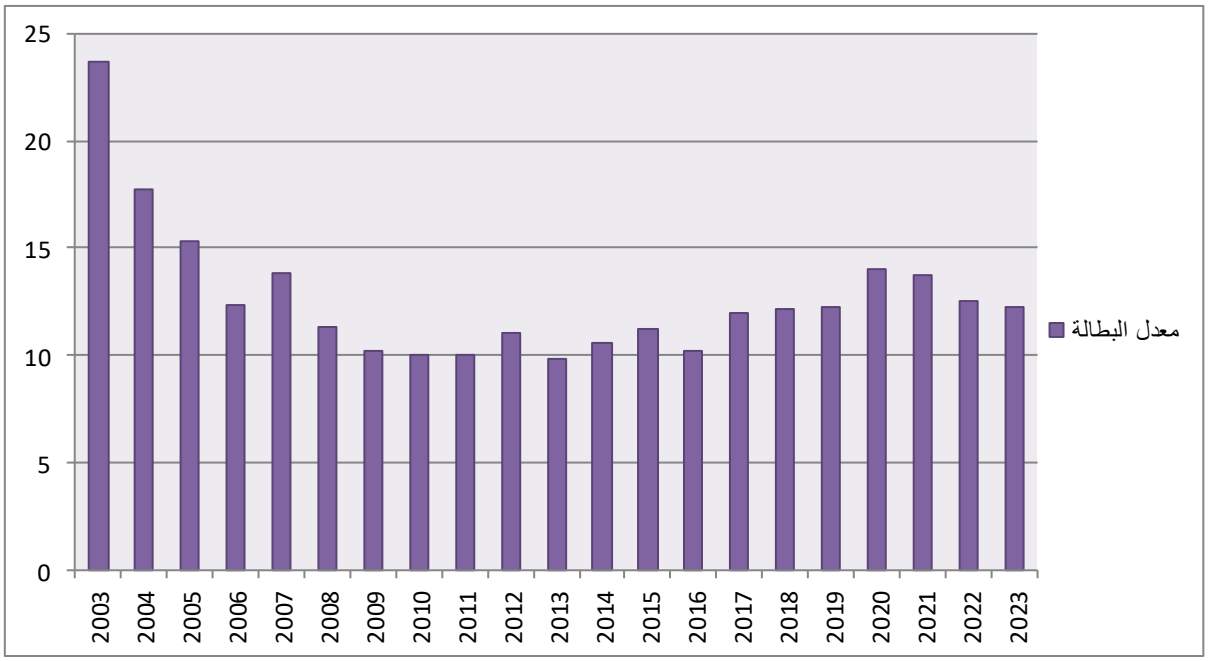

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-06) باستخدام برنامج Excel

2-التضخم: نعبر عن معدلات التضخم في الجدول التالي:

الجدول (02-07): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)

(**الوحدة**: %)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	4.27	3.96	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	3.92	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم	5.60	4.27	1.95	2.42	7.23	9.27	5.1

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة تقارير البنك الدولي، من سنة 2003 الى 2023 على الموقع الالكتروني:

https://www.albankaldawli.org/ country/Alegria، تم الاطلاع عليها يوم: 2024/05/15،على الساعة 05.05.

خـــلال الفترة (**2003-2004**) شهدت الجزائر فضائح فساد واختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصنـــــاعي) لذا كانت معدلات التضخم مرتفعة، بينما انخفض المعدل من **3.96%** سنة **2004** وليستقر نسبيا بين(**2005-2006**) ويسجل **1.38 %** و **2.31%** على التوالي بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، لكن بما أن سنة **2005** عرفت قفزة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة مالية توسعية، وظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة سنة **2007 و2008**،ليرتفع معدل التضخم سنة **2009** الى **5.74 %** وهو نتيجة حتمية لنسبة نمو النفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، إضافة إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم بسبب الظروف المناخية من جهة، والصراع العالمي بين **اليوان** الصيني **والدولار واليورو** من جهة أخرى؛

ومع بداية عام **2010** انخفض معدل التضخم إلى **3.92 %** نتيجة إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات، فتراجعت مستويات الطلب المحلي، بالإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، ثم عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة **2011** وليصل إلى مستوى قياسي له خلال الألفية الجديدة سنة **2012** أيــن بلغ **8.89 %** ومرد ذلك الارتفاع لمعدلات الإنفاق الحكومي في القطاعات الغير إنتاجية ، وكذا ارتفاع الكتلة الأجرية، وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة؛

أما سنة **2013** و**2014** فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا، بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة، حيث ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي **2013** أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها **1.5 %** بهدف امتصاص أكثر للسيولة المستقرة في البنوك، وبعد التراجع المعتبر لمعدل التضخم عاد نحو الارتفاع في **2015** ليبلغ متوسطه السنوي **4.78 %** ليواصل ارتفاعه سنة **2016** أين بلغ **6.40 %**حيث أشار التقرير السنوي الصادر من بنك الجزائر لسنة **2016** إلى أن هذا الارتفاع لا يعزى إلى المحددات التقليدية للتضخم كالتغيرات في المعروض من النقد، والتضخم المستورد، بل إلى العيوب في التنظيم والوظائف المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية بالجزائر، لكن مع السنتي المواليتين شهدت هذه الأسواق انخفاضا طفيفا في أسعار بعض المنتجات والمواد الغذائية الطازجة، أدى ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم إلى **1,95 %** سنة **2019**؛

منذ منتصف **2021** شهدت أسعار الاستهلاك ارتفاعا نتيجة لتزايد أسعار المواد الغذائية، السلع المصنعة والخدمات واستمرت هذه الوتيرة في **2022** بمعدل تضخم وصل **إلى 9,27%** على أساس سنوي، مقارنة بـ **7,23%** في **2021**، هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية (**+13,38%**) والسلع المصنعة (**+7,05%**) والخدمات (**+3,40%**)وفي ظل مواجهة هذه الضغوطات التضخمية، واصلت السلطات التدابير الرامية للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، لاسيما من خلال تعزيز آليات الإعانة الغذائية وزيادة الأجور.

3-توازن الميزانية العامة: يعتبر هذا المؤشر من اهم مؤشرات النمو الاقتصادي، وبناء على ما تم تناوله سابقا في هذا

الفصل المرتبط بتحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة (**2003-2023**) تبين ان الميزانية العامة على طوال فترة الدراسة شهدت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض إلى أن سجلت عجزا متتاليا خلال (**2009-2023**) وذلك لتزايد المستمر في الإيرادات والنفقات.

ثانيا: مؤشرات التوازن الخارجي

1-ميزان المدفوعات: الجدول التالي يوضح تطور رصيد كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (**2003-2022**)،كما هو موضح ادناه:

الجدول (02-08): الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2003-2022)

(الوحدة: مليار دولار امريكي)

المؤشرات / السنوات	رصيد الميزان التجاري	الرصيد الاجمالي في ميزان المدفوعات	المؤشرات / السنوات	رصيد الميزان التجاري	الرصيد الاجمالي في ميزان المدفوعات
2003	+11.14	+7.47	**2013**	+9.88	+0.13
2004	+14.27	+09.25	**2014**	+0.46	-5.88
2005	+26.47	+16.94	**2015**	-18.08	-27.48
2006	+34.06	+17.73	**2016**	-20.13	-26.03
2007	+34.24	+29.55	**2017**	-14.41	-21.76
2008	+40.60	+36.99	**2018**	-7.46	-15.82
2009	+7.78	+3.86	**2019**	-9.32	-16.93
2010	+18.21	+15.33	**2020**	-6.4	-16.37
2011	+25.96	+20.14	**2021**	+1.23	-1.48
2012	+20.17	+12.06	**2022**	+26.77	+18.47

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة تقارير البنك الجزائري عن الوضعية المالية، من سنة 2003 الى 2022 على الموقع الالكتروني: **http//www.bank-of-Alegria.dz/rapport** ، تم الاطلاع عليها يوم:17 /2024/05، على الساعة 23.13.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الميزان التجاري وميزان المدفوعات قد حققا فائضا مستمرا خلال الفترة الممتدة (**2003-2014**) حيث سجلا سنة **2008** فائضا قدر بـ(**40.60+**) **مليار دولار امريكي و**(**36.99+**) **مليار دولار امريكي** على التوالي ، ويرجع سبب هذا الفائض المسجل إلى ارتفاع أسعار البترول الذي شهدته الأسواق خلال هاته الفترة والذي أدى بدوره إلى الزيادة في حجم الصادرات الجزائرية ، لتشهد بعدها سنة **2014** بداية التراجع في

الفوائض المسجلة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك بسبب الأزمة العالمية التي شهدتها اسعار البترول وأثرها المباشر على الاقتصاد الجزائري حيث سجل الميزان التجاري سنة **2015** عجزا بما قيمته(**18.08-**) **مليار دولار امريكي** ورصيد ميزان المدفوعات (**27.48-**) ليستمر هذا العجز حتى سنة **2020**؛

في عام **2021** وعلى الرغم من زيادة الواردات، أدى ارتفاع أسعار المحروقات إلى جانب ارتفاع الكميات المصدرة إلى فائض في الميزان التجاري (**1.23+**) **مليار دولار امريكي** وانكماش في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات(**1.48-**) **مليار دولار امريكي** ، يعود عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات منذ عام **2014** إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار النفط نسبيًا وضعف الصادرات خارج المحروقات، وكذلك إلى المستوى المرتفع للغاية للواردات، تم تمويل هذه العجوزات بشكل حصري تقريبًا عن طريق سحب احتياطيات النقد الأجنبي (باستثناء الذهب).

ولأول مرة و منذ سنة **2014** سجل ميزان المدفوعات فائضًا بقيمة **18,47 مليار دولار أمريكي** في سنة **2022**، يرجع هذا التطور بشكل أساسي إلى تحسن رصيد الميزان التجاري، الذي سجل فائضًا بقيمة **26,77 مليار دولار أمريكي**، إن هذا التحسن الملاحظ في رصيد الميزان التجاري كان نتيجة لزيادة صادرات المحروقات (**+74,85%**) وصادرات خارج المحروقات التي بلغت **5,98 مليار دولار أمريكي** في سنة **2022**، وهذا راجع لارتفاع متوسط أسعار تصدير النفط الخام الجزائري إلى **103,8 دولار/ برميل** في سنة **2022**، مقابل سعر متوسط قدره **72,4دولار/ برميل** في سنة **2021**(**+43,5%**)، يمكننا تمثيل بيانات الجدول السابق الذي يوضح تطور رصيد كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (**2003-2022**) في الشكل التالي:

الشكل (02-08): الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2003-2022)

(الوحدة: مليار دولار امريكي)

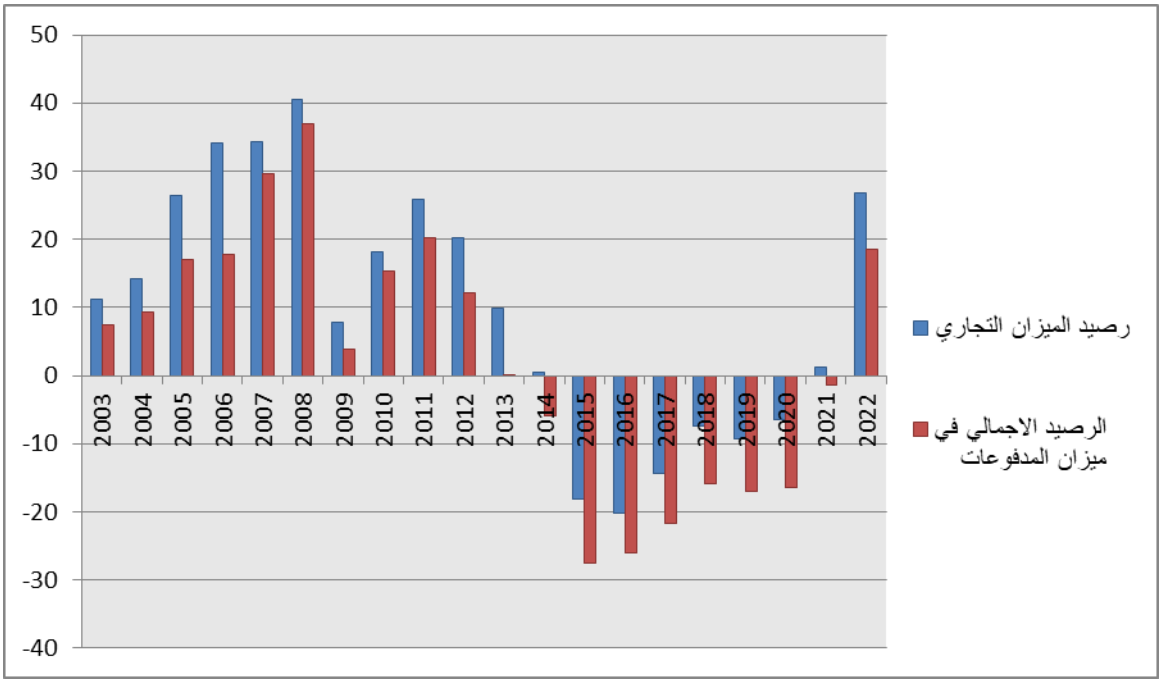

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-08) باستخدام برنامج Excel

2-سعر الصرف: عرف سعر الصرف الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ارتفاعا أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري وذلك راجع إلى السياسة التي انتهجها البنك المركزي الجزائري في إطار تخفيف قيمة الدينار الجزائري قصد تشجيع الصادرات الجزائرية وزيادة ميزان التنافسية للحد من عجز ميزان المدفوعات المسجل خلال هذه فترة، وسعر الصرف يؤدي دورا رئيسيا في استعادة الختالات من خلال التأثير على ميزان المدفوعات والإنتاج والأسعار، يجب أن يكون متسقا مع قيمته التوازنية على المستوى المحلي، والجدول التالي يبين لنا تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (**2003-2022**) مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول (02-09): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2003-2022)

(دينار جزائري لواحد دولار امريكي، متوسط الفترة)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر الصرف	74.38	72.93	77.53	79.36	80.57	100.69	109.44
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
سعر الصرف	110.97	116.59	119.35	126.77	135.06	142	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة تقارير البنك الدولي، من سنة 2003 الى 2023 على الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ country/Alegria، تم الاطلاع عليها يوم: 2024/05/18،على الساعة 12.21.

ساهمت المكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي بعد سنة **2005** في الاستقرار النسبي للدينار حيث كان لتنامي الاحتياطات من العملة الصعبة ووصولها الى مستوى **77 مليار دولار سنة 2006** اضافة الى تدني الديون الخارجية الى مستويات منخفضة، وانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال هذه السنة، كان لكل ذلك الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري خاصة وأنه تزامن مع بداية تنفيذ منع استيراد السيارات القديمة، حيث جنى الدينار مكاسب هامة مقابل الأورو باعتباره العملة الأكثر شراء عن طريق الدينار، وقد استمر تعزيز هذا التوجه مع استمرار عمل كل العوامل المذكورة لصالح الدينار، فارتفع سعر صرف **الدينار** مقابل **الدولار** من **72.64** سنة **2006** إلى **64.58 دينار جزائري للدولار الواحد** سنة **2008**، ليحقق بعدها سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الفترة

(**2009-2014**) شبه استقرار ويعود ذلك لتبني السلطات نظام التعويم المرن، لكن النمو المفرط للواردات في الجزائر سنة **2014** اعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، ما أدى إلى انخفاض قيمته التي وصلت **119.35** سنة **2019** وكمتوسط سنوي بين سنتي **2014** و**2019** انخفضت قيمته بـ**32.50 %** مقابل **الدولار الامريكي**، وعلى الرغم من البيئة الدولية المواتية التي تميزت بارتفاع أسعار النفط وانتعاش النشاط الاقتصادي المحلي والدولي بعدما تأثرت **بجائحة -كوفيد19-** في عام **2020**، تسارع انخفاض قيمة **الدينار الجزائري** في عام **2021** مقابل **الدولار الأمريكي** حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري مرة أخرى في عام **2021** مسجلة ما قيمته **135.06 دينار جزائري لواحد دولار امريكي**، كما سجل المتوسط الشهري للدينار الجزائري في **2022** انخفاضات شهرية ليصل الى **142 دينار جزائري لواحد دولار امريكي**.

الشكل (02-09): التطور الشهري لمتوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ديسمبر2021-ديسمبر 2022

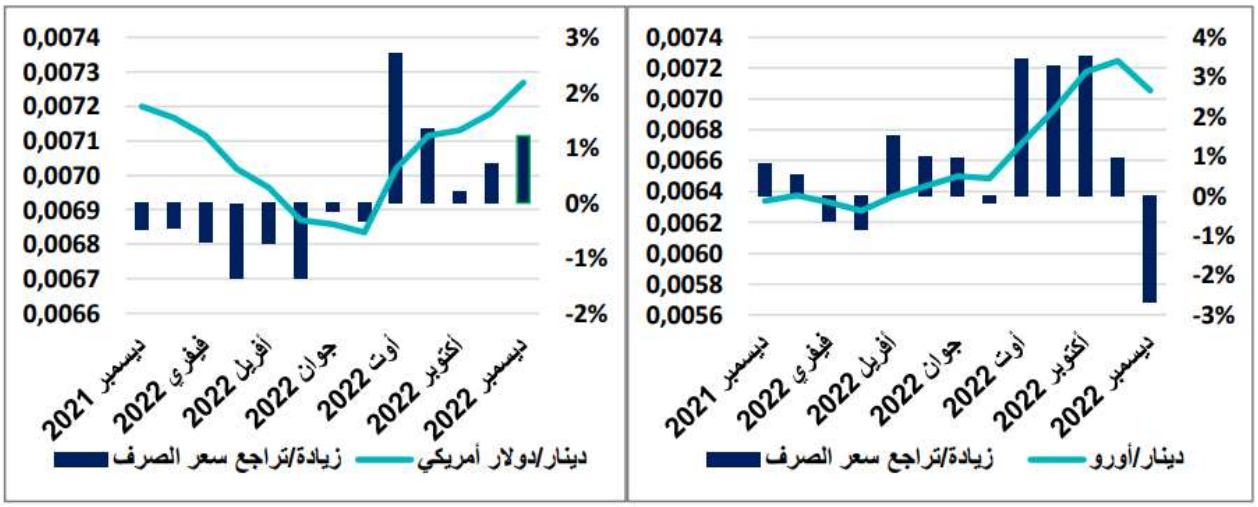

المصدر: تقرير البنك الجزائري عن الوضعية المالية لسنة **2022** التقرير الصادر منه على الموقع الإلكتروني: http//www.bank-of-Alegria.dz/rapport/ ،تم الاطلاع عليها يوم: 2024/05/17،على الساعة 23.13.

المطلب الثالث: تحليل تطور التقلب في الموازنة العامة والتقلب في نمو الناتج المحلي الاجمالي

شهدت الفترة(**2003-2008**) فوائض مالية في رصيد الموازنة العامة بالجزائر، ناتجة عن ارتفاع حصيلة الجباية البترولية، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الامر الذي ساهم في ارتفاع عوائد الجباية البترولية التي تمثل جزءا مهما من إيرادات الخزينة العمومية، وفي ظل هذا الانتعاش المالي استغلت الحكومة الوضع وطورت النشاط الاقتصادي من خلال تبني سياسة مالية تنموية ضمن ما عرف **ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)** ، لتكون بعد ذلك سنة **2009** نقطة التحول بعد الأزمة المالية العالمية**2008** التي تأثرت بها جميع اقتصاديات العالم والجزائر على وجه الخصوص حيث شهدت الموازنة العامة لسنة **2009** عجزا ماليا بنسبة **-5.70%** من الناتج المحلي الاجمالي وهو اول عجز يسجل خلال فترة الدراسة ،وهذا العجز صاحبه انكماش

في النمو ليسجل ما نسبته **1.50%** في نفس السنة بعدما سجل **2.40%**سنة **2008**، ولقد واصلت الموازنة العامة في تسجيل العجوزات لتسجل سنة **2015** ما نسبته (**15.30-**)**%** ويعتبر هذا العجز الأكثر ارتفاعا منذ سنة **2009**

وهذا نتج بسبب تأثر الاقتصاد بانهيار اسعار النفط سنة **2014**،**والسنوات الاخيرة من الدراسة (2015-2023**)عرفت ايضا تسجيل عجز رصيد الموازنة العامة وسايره ذلك معدلات نمو الناتج الاجمالي منفضة بنسب متفاوتة من سنة الى اخرى.

مما سبق يتضح لنا أن الفترات التي يصاحبها عجز في الموازنة العامة ينتج عنها انكماش أو تباطؤ في النمو الاقتصادي والعكس، أي أن الفترات اليت تتميز بانتعاش في الخزينة العامة وفائض في الموازنة تتبعها معدلات نمو موجبة ومتزايدة، و بما أن ر صيد الموازنة يتقلب مع تقلبات أسعار النفط العالمي التي تتميز بالتقلب والاضطراب الشديد فإن معدلات النمو الاقتصادي هي الأخرى تتميز بالتقلب والتذبذب ،اي ان الميزانية العام ترتبط بالنمو الاقتصادي بعلاقة مسايرة. ومن خلال ما سبق يمكننا **نفي الفرضية الثالثة** التي تنص على أنه:"**طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة و النمو الاقتصادي علاقة عكسية**".

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق لقد تم تسليط الضوء على مسار الموازنة العامة في الجزائر والنمو الاقتصادي، فقد كانت البداية بتحليل مكونات النفقات العامة التي شهدت خلال فترة الدراسة توسعا من سنة لأخرى وتميزت بارتفاع النفقات التسيير عن نفقات التجهيز، ثم تم التطرق الى تحليل مكونات الإيرادات العامة التي هيمنت عليها ايرادات المحروقات، حيث تبين لنا وجود خلل في هيكل الايرادات العامة، واخيرا تم تحليل كل اتجاهات رصيد الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر المتغيران عرفا تذبذبا خلال فترة الدراسة .

تعاني الموازنة العامة للجزائر من عجز مستمر كان تراجع أسعار النفط العالمية أحد اهم أسبابها ونظرا لكون الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، يعتمد على إيرادات قطاع وحيد هو قطاع المحروقات فإن التقلبات في أسعار النفط العالمية التي شهدتها فترة الدراسة وخاصة انهيار الأسعار في منتصف سنة **2014** كان لها تأثير كبير على موازنة الجزائر الامر الذي جعل هذه الأخيرة تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تبنى سياسة التمويل غير التقليدي باستخدام مجموعة من الإجراءات كترشيد الإنفاق العام والتنويع في الاقتصاد وغيرها التي تساعد على تطبيقه بفعالية وتقلل من عواقبه.

الخاتمة العامـــة

الخـــــاتمة

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من ابرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية، والتي سببها تفاقم النفقات العامة للدولة عن إيراداتها و هذا ما أدى ببعض الباحثين للبحث من اجل معرفة أسباب هذه المشكلة و إيجاد طرق لمعاجلتها، فمن هذا المنطلق تناولنا في هذه الدراسة تحليل علاقة عجز الموازنة مع النمو الاقتصادي خلال الفترة (**2003–2023**) في الجزائر التي عرفت ارتفاعا في عجز الموازنة في السنوات الاخيرة للدراسة و ذلك لاعتمادها على عوائد المحروقات باعتبارها المصب الرئيسي للتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بصفة خاصة، ومن أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة

ولقد تناولنا في هذه الدراسة كل الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالعجز الموازني، وأيضا النمو الاقتصادي، ومن ثم قمنا بإسقاط الجوانب النظرية وتشخيصها على أرض الواقع من خلال إسقاط الدراسة على الجزائر خلال الفترة (**2003–2023**)، حيث قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين، تناول الفصل الأول منها اهم المفاهيم النظرية لعجر الموازنة العامة و النمو الاقتصادي، ثم تطرقنا الى الدراسات و الأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة، اما الفصل الثاني من الدراسة جاء كتطبيق للجانب النظري لتحديد طبيعة علاقة عجز الموازنة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع حاولنا معاجلة الإشكالية الرئيسية وبعد التحليل توصلنا الى النتائج التالية:

- عجز الموازنة العامة هو عدم قدرة الدولة على تغطية نفقاتها في ظل محدودية إيراداتها، مما يدفعها للبحث عن مصادر تمويل أخرى لتغطية ذلك العجز؛
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ترشيد الانفاق العام والتحكم فيه بالشكل الذي يضمن دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- يوجد عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي، غير أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يعد أفضلها للقياس؛
- تباينت اراء مختلف مدارس الفكر الاقتصادي حول العلاقة الموجودة بين عجز الموازنة العامة النمو الاقتصادي، حيث ان المدرسة الكينزية تؤكد على وجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة، اما المدرسة الكلاسيكية الحديثة فترى ان هناك علاقة عكسية بينهما، في حين ان النظرية الريكاردية تقر بوجود علاقة حيادية بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة؛
- الدراسات التطبيقية السابقة مست معظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ويبدو جليا حجم التباين والفروقات الذي ميز هذه الدراسات، فمعظم الدراسات اهتمت بمعاجلة وتحليل أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي، اذ ان معظم الدراسات خلصت لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي؛
- طغيان الجباية المحروقات على إيرادات الميزانية بسبب صعوبة تعبئة الموارد المالية في المدي القصير، وضعف الإيرادات

الضريبية؛

■ ان مؤشرات الاقتصاد الكلي هي المرآة التي تعكس التفاعل بين العرض والطلب الكليين واي انحراف في اي من هذه المتغيرات يؤدي الي اختلال في التوازن وينجم عن ذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد نتيجة للتراجع في معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار في سعر الصرف وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الاسواق الخارجية فينعكس ذلك على الميزان التجاري؛

■ توصلت الدراسة التحليلية الى وجود علاقة طردية لرصيد الموازنة والنمو الاقتصادي وذلك راجع الي زيادة الانفاق الحكومي خاصة الرأسمالي الذي شجع قطاع الخاص على الاستثمار، إضافة الي تدفق الاستثمارات الخارجية وهو ما ينعكس على زيادة النمو الاقتصادي.

واختبار الفرضيات التي تم طرحها، كانت النتائج كما يلي:

✓ ان النمو الاقتصادي يخفض عجز الموازنة لأنه يسبب في ارتفاع اسعار الفائدة التي تثبط الاستثمار، عجز الموازنة يسبب التضخم وذلك من خلال تمويل العجز بإصدار دين حكومي، وكذلك يعتبر سعر الصرف أداة شديدة التأثير على الموازنة العامة، وهناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري. ومنه محددات عجز الموازنة العامة هي النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف والميزان التجاري. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى؛**

✓ترتبط الجباية البترولية ارتباطا وثيقا بأسعار البترول في الاسواق العالمية ،واي انهيار لهاته الاخيرة سيؤدي الى صدمة اثر سلبي على رصيد الميزانية العامة، أي ان ايرادات المحروقات تشكل الجزء الاكبر للإيرادات العامة. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛**

✓توصلت الدراسة التحليلية الى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي الجزائري، تأثير عجز الموازنة الموازنة العامة في النمو الاقتصادي في الجزائر تأثيرا طرديا، ويمكن تفسير ذلك الى السياسة الانفاقية التوسعية التي طبقتها الجزائر منذ عام **2001**. **وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.**

المقترحات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يقتضي تقديم جملة من المقترحات هي كالتالي:

- ضرورة توجيه وترشيد الانفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الانفاق الاستثماري والابتعاد عن الانفاق الاستهلاكي، فالإنفاق الاستثماري منتج يؤدي الى انتعاش الاقتصاد الوطني ؛
- على السياسة الاقتصادية وخاصة السياسات المالية أن تأخذ بعدا اقتصاديا بعيدا عن الأبعاد السياسية والاجتماعية، لان البعد الاقتصادي هو الوحيد الذي يمكن السياسة الاقتصادية من تحقيق أهدافها الاقتصادية التي بدورها تؤدي لتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية ؛

- قبل وضع أي سياسة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك يجب دراسة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وخاصة نماذج النمو الداخلي؛
- تجاوز النمو العابر الناتج عن نمو الإيرادات النفطية وتحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لأسعار النفط عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة للثروة وتشجيع الصادرات خارج المحروقات ؛
- تفعيل الإيرادات الضريبية و ذلك من خلال إعادة هيكلة النظام الضريبي والنظر في الإعفاءات الضريبية ؛
- ان اي توجه للإصلاح الاقتصادي يجب ان يرتكز على التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الانسجام والتوافق بين التوجهات المختلفة ، ومنح الأولوية للهدف الاستراتيجي الرئيسي المتمثل بأحداث تنمية اقتصادية مستدامة الوصول الى النمو الاقتصادي المستدام.

آفاق الدراسة:

لا يزال البحث في هذا المجال واسعا، إذ يمكن الخوض في مواضيع كثيرة تصلح أن تزيح الكثير من الغموض، من بين هذه المواضيع ما يلي:

- التأثير المتبادل بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- العلاقة بين الموارد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- دراسة تحليلية قياسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات؛
- علاقة نفقات التجهيز بالنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- أثر التوسع في الإيرادات خارج المحرقات بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- قياس اثر عجز الموازنة العامة على المتغيرات الاقتصادية خلال فترة **جائحة كورونا** من خلال مقارنة مجموعة من الدول العربية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب

1.احمد جابر بدران. (2014). **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**. الجيزه: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.

2.اشواق بن قدور. (2013). **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**. الأردن: دار الراية للنشر والتو زيع.

3.اللوزي سليماني ، و مُحَمَّد خليل علي. (2001). **المالية العامة**. الاردن: دار زهران.

4.ايمان عطية ناصف، و علي عبد الوهاب نجا مُحَمَّد عبد العزيز عجمية. (2006). **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

5.حسن عواضة. (1995). **المالية العامة**. بيروت: دار النهضة العربية.

6.رجاء محمود شريف،و جمال مُحَمَّد ناجي. (2015). **التنمية المناطقية في ظل السياسات المالية (1990–2010) لبنان نموذجا**. بيروت: دار المنهل اللبناني.

7.رمزي زكي. (1992). **الصراع الفكري والاجتماعي حول الموازنة في العالم الثالث**. دار سيناء للنشر.

8.سعيد النجار. (1993). **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين**. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

9.عادل فليح العلي. (2011). **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**. عمان: ثراء للنشر والتوزيع.

10.عبد الهادي سامر، و اخرون. (2013). **مبادئ الاقتصاد الكلي**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

11.عبد المجيد قدي. (2003). **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

12.عمر يحياوي. (2003). **مساهمة في دراسة المالية العامة –النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة–**. الجزائر: دار هومة.

13.كاظم السعيدي. (بلا تاريخ). **ميزانية الدولة** . العراق: مطبعة الزهراء.

14.لحسن دردوري، و الاخضر لقليطي. (2019). **أساسيات المالية العامة**. القاهرة: دار حميثرا.

15.مُحَمَّد الناصر حميداتو. (2016). **نماذج النمو الاقتصادي –تقديم وقراءة نقدية–**. الجزائر: دار المجدد للنشر والتوزيع.

16.مُحَمَّد خالد المهايني. (2013). " **محاضرات في المالية العامة**". المعهد الوطني للادارة العامة.

17.مُحَمَّد ساحل. (2019). **أسس الموازنة العامة للدولة**. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

18.مُحَمَّد مسعي. (2003).المحاسبة العمومية. الجزائر: دار الهدي.

19.مدحت مُحَمَّد القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية: **نظريات وسياسات وموضوعات**. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

20.مصطفى أحمد حامد رضوان. (2011). **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، ط،1 ،. الاسكندرية ،مصر: الدار الجامعية.

21.ميشيل تودارو. (2006). (**ترجمة**)،" **التنمية الاقتصادية**"، 2006، (محمود حسن حسني،، و محمود محمود حامد ، المترجمون) المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

22.نعمة الله نجيب ابراهيم. (2001). **أسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي**. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

23.هوشيار معروف. (2005). **تحليل الاقتصاد الكلي**. عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الأطروحات والمذكرات

-الاطروحات:

1.بروك داودي. (2017-2018). **دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر– الفترة من 1967 إلى 2014 –** (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة باجي مختار ،عنابة،الجزائر.

2.حميدة اكيل. (2016). **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–** (اطروحة دكتوراه). كلية الاقتصاد، جامعة بومرداس ،الجزائر.

3.خولة شردود، **أثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم– دراسة حالة الجزائر 1990–2022**، (اطروحة دكتوراه) ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة،الجزائر،2023-2024.

4.زهيرة غالمي. (2016-2017). **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الاسلامية "عرض تجارب دولية"** (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف،الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

5.لحسن دردوري. (2014). **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة الجزائر–تونس"** (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر،بسكرة.

-المذكرات:

1. عبد الرؤف عبادة. (2011). **محددات سعر النفط منظمة اوبك واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة قياسية 1970–2008–** (مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير). جامعة ورقلة،الجزائر.

3. مُحَّد زكاري. (2015). "**دارسة العلاقات بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر** " (مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير). جامعة بومرداس،الجزائر.

المجلات

1.احمد عبد الله سلمان الوائلي، لفتة البديري ،مرتضي حسين . (2015). **التاثير المتبادل لظاهرتي التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي –دراسة تحليلية قياسية للفترة 1998–2012–**. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد 200.

2.الجبوري مهدي سهر، و شاني سلام كاظم . (2013). **تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي للمدة 1988–2009**. مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد 08.

3.امين تمار. (2018). **اختبار السببية بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائى للفترة (1990–2016)**. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 09.

4.بن البار المُحَمَّد. (2019). **قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2017**. **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، العدد 16،جامعة مُحَمَّد بوضياف–المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

5.دنان راضية. (ديسمبر، 2012). **عجز الموازنة العامة في الجزائر (الاسباب والحلول)**.المجلد 09 ،العدد 02.

6.سندس حميد موسى. (2017). **تقييم دور الصكوك الاسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة–السودان نموذجا–**. العدد 21.

7.سهيلة عبد الزهرة. (2016). **تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة 2004–2013**. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 50.

8.عثمان سردار خذر. (2015). **تحليل إثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة**. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 09 ،العدد 13.

9. مُحَمَّد مومني. (جوان ، 2014). **عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي وطرق علاجه**. مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد15، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة،الجزائر.

الـوثـائق الرسـميـة

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (10 يوليو، 1984). **قانون17/84 المؤرخ في 08 شوال 1440هـ الموافق لـ 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية**، العدد 28.

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (15 اوغسطس، 1990). **قانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 اوغسطس 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية. الجريدة الرسمية** ،العدد 35.

3.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (29 ديسمبر، 2022)، **قانون 24/22 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1444 الموافق لـ 25 ديسمبر 2022 يتضمن قاون المالية لسنة 2023، الجريدة الرسمية**، العدد 89.

ثانيا: المراجع بالغة الاجنبية

الكتب:

01 Jean, y. c. (2002). **Edition Hatier dictionnaire et Sciences Sociale**. Paris.
02- Robert, P. (2010). **Croissance et crise (Analyse économique et historique)**, chapitre 1 : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson. France.

المقالات والمجلات

01-Ayhan Ucak, Adam Smith: **The Inspirer of Modern Growth Théories, Publisher Elsevier Ltd**, Procedia- Social, Volume:195, 2015.
02-Hemera Nayab, "**The Relationship Between Budget And Economic Growth of Pakistan** " Developing Country Studies , Vol 5, No 11 ,Institute of Management Peshawar, Pakistan, 2015.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1.بيانات البنك الدولي من سنة 2003 الى سنة 2023،**المتعلقة بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر** على الموقع الالكتروني: **https://www.albankaldawli.org/ country/Alegria**، تاريخ الاطلاع: 2024/05/24.

2.بيانات البنك الدولي من سنة 2003 الى سنة 2023،**المتعلقة بمعدل البطالة في الجزائر** على الموقع الالكتروني: **https://www.albankaldawli.org/ country/Alegria**، تاريخ الاطلاع: 2024/05/15.

3.بيانات البنك الدولي من سنة 2003 الى سنة 2023،**المتعلقة بمعدل التضخم في الجزائر** على الموقع الالكتروني: **https://www.albankaldawli.org/ country/Alegria**، تاريخ الاطلاع: 2024/05/15.

4.بيانات البنك الدولي من سنة 2003 الى سنة 2022،**المتعلقة بسعر الصرف** على الموقع الالكتروني: **https://www.albankaldawli.org/ country/Alegria**، تاريخ الاطلاع: 2024/05/18.

5.مجموعة تقارير البنك الجزائري عن الوضعية المالية، من سنة 2003الى2022 ، **المتعلقة بالنفقات والايرادات العامة في الجزائر** على الموقع الالكتروني: **http//www.bank-of-Alegria.dz/rapport** ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/17.

6.مجموعة تقارير البنك الجزائري عن الوضعية المالية، من سنة 2003الى2022 ، **المتعلقة** برصيد **الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر** على الموقع الالكتروني: **http//www.bank-of-Alegria.dz/rapport** ، تاريخ الاطلاع:2024/05/17.

الملاحـــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): بودبيسة فتيحة المولود بتاريخ: 1984/03/05 بـ عين الحجل

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (رخصة) رقم: 118300844

الصادرة بتاريخ 2020/08/20 عن الوسيلة - فرنسة.

المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية

خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعدة(ة) مذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

محددات عجز الموازنة العامة
وعلاقتها بالنمو الاقتصادي
- دراسة حالة الجزائر 2003/2023

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 2024 ماي 22

التوقيع والبصمة

نظرا لصحة الإمضاء
المصادقة
السيد: بودبيسة فتيحة
العنوان: توسماتة
الوضوح: حضاري
يوسف 2 ماي 2024
من رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
العون المفوض
إسم ولقب: حساني مصطفى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): عيد آمال المولود بتاريخ: 06-03-1983 ببوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو ~~جواز السفر~~ رقم: 204997703

الصادرة بتاريخ 04-08-2019 عن بلدية بوسعادة - المسيلة

المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية

خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

محددات عجز الموازنة العامة
وعلاقتها بالنمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر 2003-2023

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 22 ماي 2024

التوقيع والبصمة

المصادقة
السيد عيد أمال
لوسعادة
في 22 / 05 / 2024
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
العون المفوض
إمضاء بدحماني مصطفى